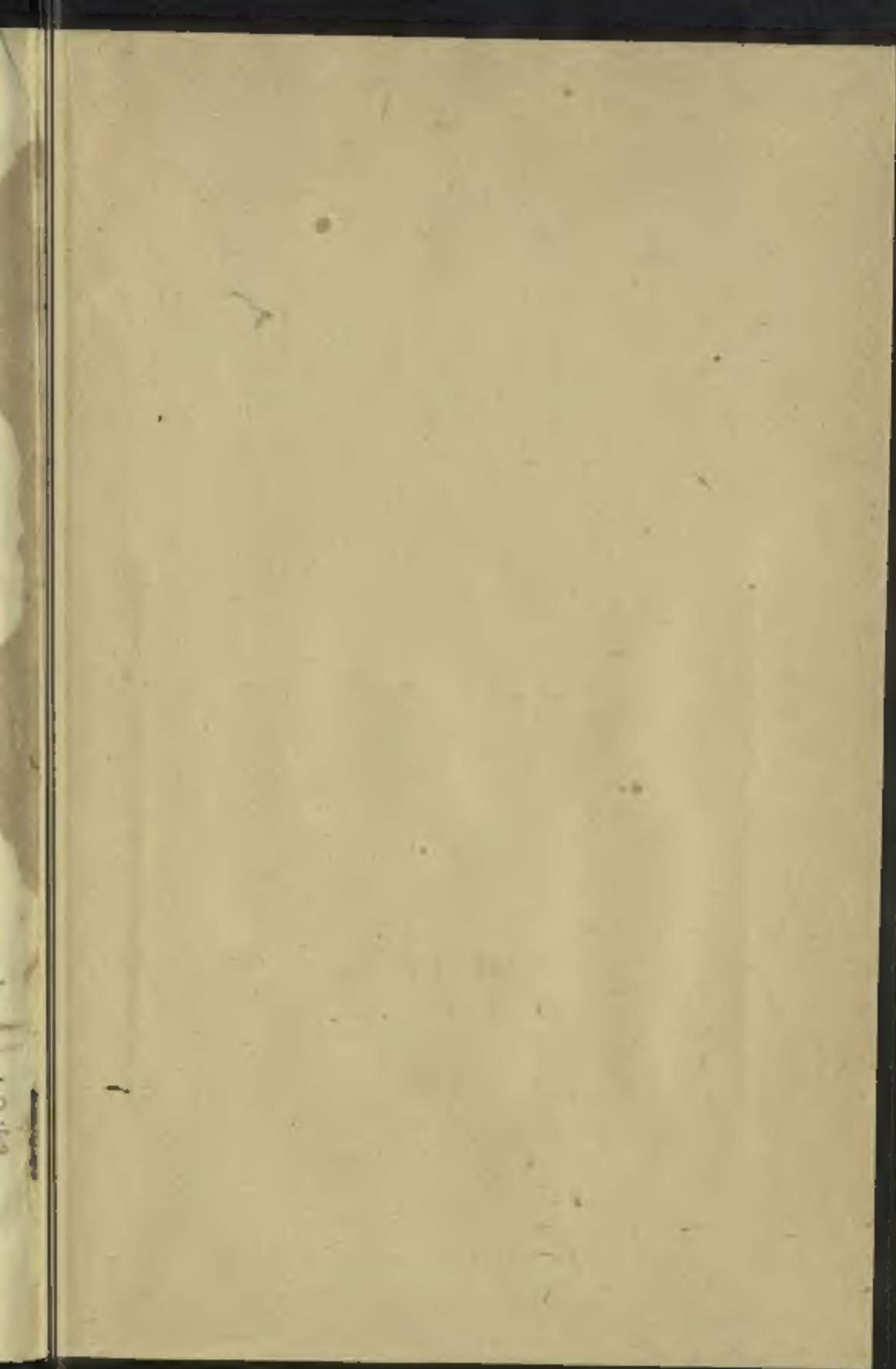


NOT TO CIRCULATE

349.569
Su 96ma A
V. 3



CA
349.503
L929 m8
v.3

NOT TO CIRCULATE

مجموعه قرارات المفوضين الساميين

لشورى بارلسان الكبير

منذ الاحتمال الاول فى نسى حتى اليوم

٣ (الجزء الثالث)

مبنى على نظام البر ونظام مصر التبغ والتفالك وغيرهما

طبع على نفقة مطبعة الشعب

لصاحبها

محمد توفيق جانا

٤٨٦٢٣

حقوق الطبع محفوظة

تمن النسخة ١٠٠ غرض سوري

طبع في مطبعة الشعب دمشق : قنات سنة ١٩٣٥

Oct
July 1943

مقدمة الكتاب

كنا أصدرنا الجزء الأول والثاني من مجموعة قرارات المفوضين
السامين على أن تطبع الجزء الثالث منها، إلا أن اشتغالنا في مجموعة القوانين
والقرارات الإدارية اضطرنا لتأخير هذا الجزء حتى الآن، ولما كان جمع
الجزء الرابع من مجموعة القرارات الإدارية يحتاج إلى وقت انتهزنا هذه الفرصة
وأصدرنا هذا الجزء من قرارات المفوضين السامين نرؤوا عند رغبة المشتركين
في هذه المجموعة والله ولي التوفيق.

توضيحاتنا
مجلس إدارة الجمعية

نظام السير

قواعد عامة لنظام السير والنقل بالمركبات

في الدول المتحددة بالشراب الفرنسي

قرار عدد ١٥ ل. ر.

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ ت ٢ سنة
١٩٣٠ وفي ١٦ تموز سنة ١٩٣٣
المادة الاولى - يخضع استعمال الطرق المفتوحة لسير الموممي لاحكام
هذا القرار .

الفصل الاول

احكام تطبق على جميع المركبات وحيوانات الجر والحمل والركوب
المادة ٢ - [الضغط على الارض وشكل اطارات الدواليب ونوعها] .
يجب ان لا يتجاوز ضغط المركبة على الارض في اي وقت كان ١٥٠ كيلو
غراماً في السنتيمتر الواحد من عرض الاطار على ان يقاس هذا العرض على اطار
جديد بحالة ملاسته لارض صلبة وفي حال استخدامه استخداماً عادياً ويجب
ان لا يتجاوز الثقل على كل جسر العشر طوننا .

ان الاطارات المعدنية التي حدد عرضها الادنى بخمس سنتيمترات يجب ان لا يكون فيها ادنى تنوع على مسطحاتها الملاصقة للارض ويجب ان تشمل جميع دواليب السيارات وقطورتها على اطارات من كوتشوك جوفاء او على اجيزة ترى دائرة الاشغال العمومية انها كافية من جهة المطاطة.

لا تطبق هذه الاحكام في المسافات الكثيفة فيما بين بيت الزراعة وحقولها على المالكيات الزراعية التي تجرها الحيوانات والسيارات الخاصة المستعملة في الاشغال الزراعية على انه يجب ان تكون دواليب هذه المالكيات والمركبات او مسطحاتها التي تسير عليها مصنوعة بطريقة لا تسبب معها ادنى ضرر كان بالطريق العمومية تلافياً لعدم التصاق اطارات الكوتشوك بالارض. يجب ان تقع المسامير البسيطة والمبشمة في هذه الاطارات على الارض على مساحة مستديرة مسطحة قطرها ١٠ مليترات على الاقل وان لا يكون فيها حروف حادة وان لا تنوء عن القسم الذي تسير عليه الدواليب اكثر من ٤ مليترات.

ان احكام هذه المادة لا تطبق على معدات الجيش والبحرية الخاصة.

المادة ٣- [الاشارة] عداعن الاحكام الخاصة المذكورة في المادتين ٢٩ و ٤٨ اذناه يجب على كل مركبة تسير منفردة او تقف على طريق عمومي ان يكون فيها بعد انتهاء النهار وحسب نوعها ضوء او ضوءان ابيضان في مقدمتها وضوء احمر في مؤخرها.

واذا كانت في المركبة ضوءان ابيضان فيوضع الواحد منهما الى يمين المركبة والثاني الى يسارها اما اذا لم يكن فيها الا ضوء ابيض فيوضع الى يسارها.

يوضع الضوء الاحمر الخلفي دائماً الى يسار المركبة.

يجب دائماً ان توضع هذه الاضواء بطريقة لا يمكن معها اي قسم من المركبة او من حمولتها ان يبطل مفعولها باخفائها جزئياً او كلياً.
شذوذاً عن الاحكام العامة المذكورة اعلاه :

١- يمكن الدراجات التي ليس فيها محرك ميكانيكي الا تحمل الا ضوءاً وحيداً يوضع في مقدمتها.

٢- يمكن المركبات التي تجر بالايدي والمركبات ذات الدواليبين التي تجرها الحيوانات ان لا تحمل الا ضوءاً وحيداً. يوضع هذا الضوء الى جهة الشمال من المركبة ويجب ان يثبت منه نور ابيض يرى بجلاء امام المركبة ونور احمر يرى بجلاء ورائها.

ان المركبات الزراعية التي تجرها الحيوانات والتي تسير من بيت المزرعة الى الحقول او بالعكس يمكن ان لا تضاه الا بضوء ابيض معلق على يسار المركبة ويجب ان يوضع هذا الضوء بطريقة يمكن معيارؤيته من الامام ومن الوداء. اما المركبات الزراعية التي تجرها الحيوانات وتكون محملة علقاً او مواد قابلة الالتئام فيمكن الا تضاه الا بضوء يحمله مرافق لها يديه يمشي نواً الى يسارها.

٢ - اذا سارت عدة مركبات تجرها الحيوانات على شكل قطار ضمن الشروط المعينة في المادة ١٣ ادناه فيجب ان تكون المركبة الاولى من كل فئة مؤلفة من مركبتين او ثلاث مركبات متتالية بدون انقطاع وان يكون فيها على الاقل ضوء ابيض في مقدمتها وان يكون في المركبة الاخيرة من الفئة ضوء احمر في مؤخرها واما سائر مركبات القطار فتبقى من حمل اي ضوء كان.

ان الاضواء المعينة في هذه المادة يجب ان لا تكون في اي حال كان باهرة

لتنظر بل يجب ان ينبعث منها نور كاف يمكن رؤيته على مسافة لا تقل عن
المئة متر في الاوقات الصافية.

المادة ٤ — عدا عن الصفائح الخاصة بالسيارات والمحددة في المادتين ٤٤ و ٣٢
اذناه يجب على كل صاحب مركبة ان يضع بصورة ظاهرة جديداً على مركبته
صفحة معدنية مكتوباً عليها بالحرف واضحة وغير قابلة المحو اسمه وشهرته ومحل اقامته.
وينبغي من هذه الاحكام :

١ — مركبات دوائر المفوضية العليا او الدول او الحكومات.

٢ — مركبات الجيش والبحرية.

يحدد المفوض السامي ورؤساء الدولة او الحكومة والجنرال قائد جيش
الشرق الفرنسي والاميرال قائد الفرقة البحرية في الشرق العلامات الفارقة
التي يجب ان توضع على هذه المركبات.

المادة ٥ — [قياس المركبة] اذا قطعت المركبة في اية نقطة كان من
عرضها فيجب ان لا يتجاوز هذا العرض مع جميع ثنوائه مقدار مترين ونصف
متر (٢٠٥٠) ويجب ان لا تكون رؤوس الجسور واقطاب الدواليب وآلات
التوقيف مع جميع قطعها الاضافية ناتئة عن باقي مدار المركبة الخارجي.

يمكن ان تستثنى وحدها من هذه القاعدة الاخيرة :

١ — الآلات الزراعية.

٢ — المركبات التي تجرها الحيوانات والتي لا يتجاوز صندوقها سمك دواليبها
او ليس لها الجنبعة او دعارف للوحل وفي هذه الحالة يجب ان لا يكون القسم
الاكثر تنوعاً من رؤوس الجسور واقطاب الدواليب وآلات التوقيف وجميع

قطعها الاضدية فالتأثير اكثر من ٢٠ ستيمة عن مدار المركبة مقاسة من طرف الاطارات الخارجية.

يجب ان تكون لسلاسل وسائر قطع الاضدية المتحركة مثبتة في المركبة بطريقة لا يمكن معها ان تخرج هذه الاشياء عند خطراتها عن مدار المركبة الخارجي وان لا تنجر على الارض.

ان احكام هذه المادة لا تنطبق على مركبات خيش للحرية الخاصة.
لمادة ٦ [قياس الحمولة ووزنها] لا يجوز ان يتجاوز عرض حمولة المركبة اذا قيست مع جميع ثقلاتها في اي قسم كان من عرضها مدار المركبة في أية نقطة منها.

غير انه ينبغي من هذه الاحكام :

١ - السيارات اعصمة لقل البضائع على انه يجب ان لا تتجاوز عرض حمولتها مترين ونصف متر.

٢ - لقطبات الاستئانة لمصوص عنها في المادة ١٤ اذناه.

٣ - المركبات الاربعة التي تحملها الحيوانات والمشحونة ثقلاً او عبأ على الطريق التي تؤدي من حقل الى بيت المزرعة ومن الحقل الى بيت الى سوق اسع او الى محل التسليم على انه يجب ان لا يتجاوز عرض حمولة هذه المركبات الاقصى مترين ونصف متر ويجب ان لا تشمل هذه حمولة على اي اده كانت ولا على شيء صلة بية لانه.

يجب ان لا يوضع على دوحات المركبات اعصمة لقل الاشخاص البضائع او حفية او حرة او شياءهما كانت عميق فتح الابواب او دحون الركاب وحروهم.

يجب ان لا تدور المقعد متحركة كانت او ثابتة الموصوفة على جانب المركبة
عن عرض المركبة او عن عرض حولها ولا ان توضع بطريقة يكون معها جسم
السائق القاعد عليها كله او قسم منه. عن عرض المركبة او عن عرض حولها.
يجب ان لا تتجاوز في حال كان المحولة مقدم من الحيوانات المكدونه
ذاتات المركبة ثم تحركه حيوانات ولا الخط العمودي لاقصى من المركبة
اذ كانت سبدها. في مؤخر المركبة يجب ان لا تجر المحولة على الارض
ولا لا تتجاوز اكثر من مترين في مؤخر المركبة. اما المقعد ذات اطول
الكبره محملة يجب ان تشد شد متبافيا بها ولي لمركبة حتى لا تتجاوز مدار
المركبة عند اهتر زها وبح عدد ذلك اذ كانت هذه المقعد تتجاوز مؤخر
المركبة اكثر من متران يوضع عليها في لهما في مؤخرها لاقصى عيم من لون
لامع وفي الليل صوه من لون زهلي لواحد من عن ينها في مؤخرها
الاقصى والآخر الى يسارها.

يجب تحديد علو محولة لمركبة بطريقة لا يمكن معها اخلال توازن
المركبة ولا الاسرار بالاشآت نسبة المقامة على الطريق العمومية.
ان اقصى علو مركبة من الارض حتى على قسم من المحولة يجب ان
لا يتجاوز ثلثانه اذ هو نصف متر (٣٠٥٠) في لمركت ذات الارعة دووب
ومبر ٧٥٠ سديه برآ في لمركت ذات الدولابين.

يجب ان لا يتجاوز وزن المحولة في به حال كانت حده الذي عيه صامع
لمركبة وهذا الحد يجب ان يكتب في السجلات المستخدمة ليقبل الصانع
ماحرر كبره على صندوقه ون يبي دات في حالة جيدة تسهل معها قرائنه واذا

سمحت للمركبة اكثر من الحد المذكور ويجب تفرغ لرائد من الجولة في مركز
الوليس او الدرك الاقرب للحل وسود لمركبه ولا يسمع ذلك من فرض الجزاء
التقدي المترتب في مثل هذه الحال.

ن حكام هذه المادة لا تطبق على مركبات الخش و تحريم خاصة .
المادة ٧ | سوق المركبات والحيوانات | يجب ان يكون لكل مركبة
سائق لا يشد عن هذه القاعدة لافي لاحول المدكودة في المادتين ١٣ و ٣٧ ادناه .
يجب ان تكون حيوانات الجر و حمل و لموشي مصعوبة .
يجب ان تكون حيوانات الجر و حمل مسخرة على صورة دفلة مروطة
بعضها بعض .

يجب على سائق لمركبه في بحرها حيوانات عدة ، يكون و صفاً
فيها ان يسوق الحيوانات المذكورة بوسطه اعمه .
يجب على كل سائق ان يكون دائماً في حالة و مركز يمكنه معها
لعام بجمع المركبات في تقصصها داره مركبه .
ويجب عليه في حالة لسير مادي ان يسير الى الجانب الايسر من الطريق
وان يبيل قدر الامكان الى عير عند ما يرى احداً على الطريق مقبلاً اليه
من الجهة المعاكسة و كذلك قبل ان يصل الى مسطمت و رؤوس المسطمرت
و ملتقى الطرق و ممرها .

ويمكنه بصورة استثنائية السير على الجانب الشمالي من الطريق .
١ - لتجاوز ضمن الشروط المذكورة في المادة ٩ ادناه .
٢ - للتحويل الى طريق محاذية عدة ، يكون محل الدور او قياس المركبة

او حولتها لا يمكنه من ملازمة يسره وسيله ان لا يحري ذلك الا بعد ان يشاكد
من انه ليس من احدثات من الجهة الماكسة وبعد ان يكون حفيف من
سرعة سيره وسه عن فرائه اذا كانت مركبه سارة باشارة صائفة او مسيرة
يجب ان يتي كل مركبه على مسافة كاذبه من جانب الطريق تحملاً
لكل حادث قد يحصل للمارين على الرصيف او على المرات للطريق او على
المرات الممازية للآقية .

يجب على كل سائق يذهب لتغيير سرعة مركبه تغييراً مهماً او لتغيير اتجاه
سيرها او سير حيواناته ان يتأكد من انه يمكنه اجراء ذلك بدون خطر
ويجب عليه مسبقاً ان ينبه عن ذلك الناس الآخرين الذين على الطريق بعد دراهه
لا سيما اذا كان مرمعاً ان يحفف سيره او ان يقف وان يبيل الى الشمال
او يقطع الطريق او يريد بعد وقوفه ان يعود الى محله في مجرى السير
على كل سائق يخرج من بابه او من ملك على جانب الطريق العمومي ان
لا يدخل في هذه الطريق الا بسرعة خفيفة جداً وبعد ان يتأكد من انه يمكنه
ذلك بدون خطر

ممنوع قطع صفوف الخود اذا كانت مارة على الطريق وممنوع كذلك قطع
المواكب المرحص بها من قبل الحكومة ولحذات وصوصف التلاميذ .
ممنوع ان توقف على اقسام الطريق العمومية التي يشغلها او يحتجزها على
مستواها خط حديدي مركبات او حيوانات محروسة او غير محروسة وان
يرمي او يودع عليها مواد ساء او اشياء اخرى مهما كانت وان تسير على الخط
الحديدي مركبات غريبة عن هذا الخط .

عند ما يكون الخط الممدود على طرفي عموديه أو مائراً في
مستواها أو قطعاً لها فقط فعلي كل مائل و مستوي مركب على
جوانبات في محلي حالاً عند اقتراب مركبه و قطار الخط الممدود و
بعد ذلك و مر كبه .

و ان يكن من حاجر مركب على طرفي عموديه أو مائراً في
الدلة على المير و لموصوفه و مر كبه ن لا سبب فيه لا عند ن كره من
به ليس من قصه ظاهر على طرفي عموديه أو مائراً في
على كل مركب مر كبه حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
لادريه و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
و على و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو

المادة ٨ | سره مع حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
في المدين ٣٦ و ٥٠ رتاد حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
دعاً سيراً متديلاً عند مرورهم في رما كن لآهله و في كل مره لا يكون
فيها لطريق حاله تمام و تسكن في رؤا غير كايه .

المادة ٩ [ملاقاته و الحو] د الاف مر كن حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
على يمين و ذ نخورت مر كبه مر كبه حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو
تكون هذه المساحة حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو و حو

مع مركبة او قطع ومعادله لآخرين اذا كان التلاقي مع ماشٍ او دراجة او رجل
منطوق او حيوان .

مجموع تجاوز المركبات :

١ - ماء شاكذ لسائق من به يمكنه ان يستعمل هذه الغاية فمسحة
كافية من عن شماله ومن به يمكنه ان يحاور بدون خطر الاصطدام مع
ما على الطريق قبل من جهة الماء كسفة له .

٢ - عندما تكون رؤية الطريق امام المركبة غير كافية لاسيما في
المنطقات او في ضبابي لمحدرات او عند اجتياز خط حديدي او عند ما تكون
مركبات او حيوانات المراد تحاورها تحوز هي نفسها ماراً آخر على الطريق .
اذا اراد السائق ان يحاور احداً وحسب عليه ان يذهب عن ذلك مباشرة
صاحبه المار الذي يريد تحاوره ون يميل بقدر الامكان الى شماله .

وعلى المشي او سائق السيارة او حيوانات المراد تحاورها ان تحيد حالا
ويجوز لها ان تسرع في سيرها ون يترك جانباً عن شماله اوسع ما يمكن
من لمسحه .

وبعد الايام من التجاوز يجب على السائق ان لا يعود الى الجانب الايمن
من الطريق قبل ان يتركه من به يمكنه ذلك بدون عائق .

شروط من احكام سدين لادى والديه من هذه المادة يجب ان
يحدود نرم عند ما يكون ماشٍ من عن سبه اذا كانت المسافة الكافية منه
وبين طرف الطريق الاقصى كافية وان كانت هذه المسافة غير كافية للتجاوز

فوجب ان يجري العمل من الخاب النجالي بشرط مراعاة احكام الفعرتين الاولى والثانية اعلاه .

المادة ١٠ - { ملائقات الطرق ومعداتها اعالي لمعدرات | على كل سائق مركبه او حوائث معداته من مرق طريق او من بينى طرف واعالي لمعدرات ان يحفظ من سيره ون يسير سيرا معتدلا والى | يحيد الى يمينه لا يساري الا ما كان حيث تكون قوة الطريق غير كافية وبحسب عدادك على كل سائق سياره ان يذنه عد اقترابه ماشوة صائمه او مضيقه يحجب ان يعطى هذه الاشياء على ٢٥ مترأ تقريبا قبل الوصول الى مرق او بينى الطرق واعالي المعدر .

على السائق في المواقف ومتنقات الطرق ان يترك الامر للسائق القادم على طريق موجوده عن يمينه على ان اوله المرور يكون في حادح لا ما كان لآهله في المواقف ومتنقات الطرق المركبات السائقة على الطرقات الرئيسية شذوذا عن احكام الفقرة السابعة على حق اوليه المرور قبل المركبات المركبات المذكورة ادناه وفقا لترتيب ذى :

١ - مركبات دولتر حرق لدهم الى محل سكرانة او لدهم للتدخين

٢ - مركبات الترموي .

٣ - المركبات المعده اقل لرمى والجرحى .

على السائق في المدن التي لها النظمه خاصه ان يعمل بموجب هذه لاصه .

اذا كان مأمورا ان لو افرادك على مارق الطرق دمتد ان يرب

على سائق المركبات ان يدوا لاشده وصحه يدم الى لوحه التي يبدون

اسمها وان يعملوا حالا بموجب لاشدت التي يتلقونها .

الراكبين أكثر من حيوان واحد وفي هذه الحال يمكن الاكتفاء بسائق واحد ويمكن أن يكون بين الحيوانات المكبوتة على المركبة الأولى حيوان ممي بشرط مراعاة افتراض روح الله وإن لا تتجاوز مجموع عدد الحيوانات الستة.

يجب أن يصمم المقطع في ذات الطول كل فئة ٢٥ متراً على الأقل لا أكثر مع حيوانات المكبوتة فيما يخص مصدات المركبات التي تحركها الحيوانات الأولى ذات الطول ٥٠ متراً على الأقل مع المركبات المقطوعة فيما يخص المقطرات الأولية من سدادات مسحة بين فئة والفئة التي بينها يجب أن يكون على الأقل ٢٥ متراً في المركبات التي تحركها الحيوانات و ٥٠ متراً في السيارات أو على طرفت مسحة يمكن تقصير طول ذات المقطرات كما أنه يمكن زيادة المسافة بين الفئة فئة التي بها سوح من رئيس لدولة أو الحكومة من جهة الشأن أو جهة على فتر ح مدر دائرة لاشغال العمومية.

إن الأحكام هذه مدد لا تطبق على المقطرات العسكرية.

المادة ١٤ | قبل الاستئذان | د حوج الأمر على شبه لا يمكن مسيار وهي ذات بيس وور عظيم مدعو في كد عدد حيوانات وحر من العدد المسمي في مادة ١٩ دناء ويتجاوز حدود جملة خمسة في المادة ١٦ أو ١٣ تعق مرور المركبات لأخرى على طريق العمومية فيعين مدر دائرة الاشغال العمومية في مدره و حكمه من جهة شأن شروط عمل هذه الاشياء.

تذكر في ارجح المسألة وفي الاحكام التي من علاه طريق التي يجب تسير بسرعة سير مصوى فيما يخص السيار وسدوير وحب تحدها

لتسهيل السير العمومي، تنبيه ولمع كل صرد بالمرات و الطرق والاشات
والاغراس.

المادة ١٦ - [مبيدات مطلق بالسير] عند وجود الثلج او عند ذوبانه
او عند فيضان المياه او احراق اعمال اصداء الطرق او اصلاحها و العمل مثل
هذه تتعلق بالطرق غير المحصنة يمكن دثره الاشغال العمومية في بدولة و
الحكومة صاحبة الشأن ان تضع مبيدات تحت ان يلقن عم تقدير الامكان
بواسطة لوحات على الطريق او بواسطة المصروف و بناءً و سطة جري كانت
كل مركبة تؤخذ وهي تحية تخافه لهذه المبيدات توقف و ذ فتص
لامر تحمزي ان تدفع مصاريف صلاح الصرد الذي سببه لاطريق العمومي
ولا يمنع ذلك دفع الجزاء المتأدى للمروض.

المادة ١٦ - [المروء على احسور] يوضع على حاسوب اي لا تشمل على
جميع الشروط اللازمة لتأمين مرور لوحات من قبل دثره لاشغال العمومية
تكتب بالمرسودي والعربي وبعين وبعين خذ الاقصى للحمولة المرحص ٣٠
والندابير الموصوفة تخافه هذه حاسوب و المروء ٣٠ يحسب ان يكون هذه
اللوحات طاهرة تامة لثقتين وكل مركبة لا ترضي هذه الاحكام توقف
وتحجز في ان تدفع مصاريف صلاح الصرد الذي سببه للحصير ولا يمنع ذلك
دفع الجزاء المتأدى للمروض.

المادة ١٧ - [حوادث] - وقع حادث و من سائق كل مركبة لم
دخل في الحادث ان يدفع حدا و دكاكات ماضية و مدية فقط و يمكن سائق

في المادة السابقة لا يطق على قسم الطرق التي هي محدورات شديدة
الاحتمار او ذات طول خارق المادة.

تتبع هذه الاقسام من الطرق دائره لاشمل مرمية وتعين حدودها
في اماكها واسطه لوحات مكنونة عليهم. فالعربوي والعربي لفظه
« حيوانات مماءة ».

ان استعمال حيوانات الماء يمكن احياناً ترجيح موقانه ضمن الشروط
نفسها على اقسام الطرق حيث تكون عمال التصديق او ظروف اخرى توجب
استعمال هذه التدابير.

على صحت المركبات في جميع الاحوال ان يستند كواصمونات الطريق
ونؤم وحرمركنهم مهابكات واسطه عدد من الحيوانات كاف لتحت
كل وقوف لا يرد له وكل مة للطريق العمومه.

المادة ٢١ - [التلج او الجليد] في ايام شح او جليد يتوقف عن
تطبيق لاحكام المنعفة تحديد عدد حيوانات الحر.

المادة ٢٢ [ارجيس السير] ان سير المركبات التي تحرها الحيوانات
يمكن احصائه لرخصة سير محدده وتغطي الدائرة ذات الصلاحية في الدولة
او الحكومة صاحبة الشأن.

على انه ينبغي من هذه الرخصة المركبات التي تحرها الحيوانات والمستعملة
للاشغال الزراعية او لنقل القلال بين الحقول وبنت اربعة والمكس او
لنقل القلال من الحقول المستودعات.

ان احكام هذه المادة لا تنطبق على مركبات الجيش والحرية

المادة ٢٣ [الصفحة] كل مركبة تجرها الحيوانات يمكن ان تكون مجهزة بصفحة معدة تحمل عمرة تسجلها تعطيها الدائرة ذات الصلاحيات في الدولة او الحكومة التي تكون في ارضها محل ومه صاحب المركبة .
تفي من هذه الاحكام :

١ - المركبات التي تجرها الحيوانات لموهنهم في بكرة قبل الاخيرة من لمدة الخدمة .

٢ - مركبات الجيش والبحرية .

المادة ٢٤ [رحضة السوق] لا يمكن احدا ان يسوق مركبة تجرها الحيوانات ممددة لقل الاشخاص ما لم يكن حامل ارحضة خاصة تعطيها الدائرة ذات الصلاحيات في الدولة والحكومة صاحبه الثاني .

الفصل الثالث

احكام خاصة تطبق على السيارات

المادة ٢٥ - [تحديد السيارات] تدعى سيارة كل مركبة محمودة بمحرك دفع مسكاني تسير على الطرق العمومية بدون ان تكون مروطه بحط حديدي .

المادة ٢٦ - [الآلات التي تحرك السيارة] يجب ان تكون آلات سيارة مرتبة بطريقة تحبب معها كل خطر محار او حريق وان لا تكون في تشبيها ادنى سبب للخطر او لادعاج الناس .

يجب ان تكون المحركات محمودة بمحرك سيمس صامت مستمالة واحب في

أربعة كما في الأماكن الآتية يجب أن يكون هذا المظهر مركباً بطريقة لا تتع
مها الغازات على وجه الطريق بصورة عمودية أو منحرفة .

المادة ٢٧ - [أجهزة الإدارة والأمن والسلامة] .

١ - يجب أن تكون المركبة مزودة بصرياً بكونها نظراً للسائق
حرراً من كل ما يعوقه إلى الأمام .

٢ - يجب أن يمكن السائق في يدور من على كرسيه جميع أدوات
دورة السيرة وأن يطر إلى الأجهزة أدلة على الأيضاحات اللازمة بدون أن
يكف عن مراعاة الطريق .

٣ - يجب أن تكون آلات الإدارة المعدة لإدارة اتجاه السيارة مشددة
على جميع شروط لائحة المطلوبة .

٤ - يجب أن تكون في السيارات أي وزنها ١٨٠٠ كجم فوق ٣٥٠ كيلو
عمرها، محركات للسيارة إلى الوداء .

٥ - يجب أن تحرر كل سيارة بمرآة - نظر منها إلى الوراء موضوعة
بطريقة يتمكن معها - في وقت لا من نرى من تحته كل سيارة أخرى
يسكنها أن تتجاوز سيارته .

٦ - يجب عدا ذلك على كل سيارة يزيد وزنها بحملة على ٣٠٠٠ كيلو
عمرها أن يكون فم آلة لضغط الصوت تصاعد السائق على سماع التسميت
لصاغة أي تستعملها سواها سيارات الآخرين الذين يريدون أن يتجاوزوه .

٧ - كل سيارة مرساة مع حمولتها يفوق المترين يجب أن تكون

حاملة آلة يدل على تعبير نحوه سير موضوعه في محل طاهر في الليل
وفي النهار .

٢٨ - يجب على كل من فيه سلاح رد الهواء ان تكون مشتملة
على اداة لمسح لروح .

ر المبل المموجة لطيف حكماء بمرات الاربعة السابقة على السيارات
التي تكون مستعملة عند نشر هذه الممر وهي مسموعة في المادة ٥٨ ادناه .

المادة ٢٨ - [آلات التوقيف] يجب ان يكون في كل سيارة جهازان
للتوقيف سرعاً اعمول بقوة كافية لاعداء سيرة وظيفتها على الطريق في
لما كان لاكثر الحدار اود سمعت آلات نظير حركته اداة التوقيف
(Serre treiz) او حرة توقف او يمايكه يجب ان يكون شدادوت
التوقيف وحدها حالاً بصورة كبدية سرعة .

يجب ان يؤثر جهازات التوقيف على ثلاث محفة من السيرة على انه
عدم يؤثر اداة التوقيف على اكثر من حدة واحد فيمكن ان يكون
محلات التي تؤثر على حدى دنى توقف فلة في الوقت ذاته لتأثير
الاداة الاخرى .

ان لادوات التي تستخدم من قوة التوقيف يجب ان تكون موضوعه
نظيره يمكن منها حتى ولو عظمت او توفدت قطعه منها عن العمل ان
يؤمن التوقيف دقة ضمن شروط السرعة والتدليل المخصوص عن سلا على
دولاني - و حدها على لافل على دولابين موضوعين كل واحد منها من
حاجب مختلف من السيرة اما الدراجات النارية فيعتبر هذا الشرط متبهاً فيها

عندما يجري التوقف على دولاب واحد وما السيرات التي فيها أكثر
من أربعة دولاب يجب أن يؤمن التوقف فيها ضمن شروط بعضها على
أربعة دولاب موضوعه كل اثنين منها من جانب واحد وعلى حصر واحد .

المادة ٢٩ - [المصوب] - ولاً حالاً عند انتهاء النهار يجب على
كل سيارة غير ادراجات الدرة أن تحمل على جانب اليمين والجانب الأيسر
مها في مقدمتها صوتين ابيضين لا يسيران نظراً وان تحمل في مؤخرها صوتاً
احمر لا يسير المطر غير أنه ذو بوركاف ابيض على مدته متر على الأقل في
وقت صاف .

٢ - اما لادراجات فيمكن أن تنقص هذه الاصوات فيها الى صوت واحد
ايضاً موضوع في مقدمتها وصوت اخر موضوع في مؤخرتها .

٣ - يجب كذلك على كل سيارة اصوات المدة فقط للاشغال
الزراعية وبشرط أن لا تتعدى سرعة عشر كيلومترات في الساعة ان
تكون مشحونة على جهاز لو أكثر من جهاز بصي " اس " مقعدة بطريق اعلم
السيارة على مسافة يجب ان لا تكون دون اثنى عشر .

٤ - جميع أجهزة الاضاءة التي قد يسير الطر يجب أن توضع نظرياً
يمكن منها ان يمنع حالاً الاضواء عند الاضواء من آخر على الطريق في
اجتياز الاماكن الآهلة وفي كل طرف يكون مع جهاز الطر مقبداً
ان الحاد الذي يمنع لانه يجب ان يترك على كل حافة الطريق لانه لا يترك
انارة مقبدة على مسافة ثلاثين متراً على الأقل وان يكون مع لانه على مس
بوركاف على الطريق على كل هذه المسافة عند تكون السيارة مرصه .

٥- في داخل الاماكن لآهله وعلى الطرقات الموصوع فيها اضواء
عمومة يمكن السيرات والدراحت لادبه ان لا يكون فيها الا لاضواء
المصوص عنها في فقرتين لاوليين من هذه المائة على انه اذا كانت هذه
سيرات والدراحت محمرة بحمى و اكثر من لاجره المصوص عنها في
فقره الثالثة علاه يجب ان تفسر هذه الحركات على اشروط الملعبه في
الفقره الرابعة.

٦- حالاً بعد سهو السير يجب على كل سيرة ان يكون فيها صوت يمكن
من فرقة لفرقة مكتوب على الصفحة الموصوعه في مؤخر السيرة وفقاً لاداة
٣٢ اذقاه على بعد خمسة وعشرين متراً في وقت صاف.

٧- يجب على كل سيرة محصنه ليعمل لصانع وهي بحر معطوره
او عده معطيره ان يحمل في مقدمه لاني سهو وحامره يجب بعد انتهاء السيرة
ان يظهر عليه بوضوح شعوره من الامام ومن وراء ويدون ان يسير ينظر
مثلاً مساوي الاضلاع صرمانح طول كل صبع من اضلاعه عشرون
سنتيمتراً على الاقل على بقعه رده عامقه.

ما لم تكن لخصمه اهل لاشخاص وهي بحر معطوره او عده معطيره
يجب ان تحمل على دهر او حل لامني اشباه مثلاً مساوي الاضلاع
اصغر يظهر على مربع ذي معه رده طول كل صبع من اضلاعه عشرون
سنتيمتراً.

٨- كل سيرة عرصه مع حولها فوق مدين يجب ان تكون محبرة
سودى رده اصوة ردية للون ثمين منها في مقدمه سيرة ردهن في

مؤخرتها تمكن هذا الالتقاء بسيرة اخرى او عند تجاوزها من معرفة مدار السارة الخارجي ومدار حوتها شكل و صوح .

٩ — ذ ق ط ر س سارة مركبات فحسب تكون ضوء لاجرم الموضع في المؤخره والمصباحه التي علم نمره تسجل وصورة على المخطورة الاحيرة وكل مخطورة عرضها مع جوفها فوق ثمن يجب ان تكون بحجرة بجهاز افارة له ضوء يرتد الى اللون كما هو مذكور في نغمه السابقة.

١٠ - شذوذاً عن حكمه هذه اهـده يمكن سيارته اي ملك على الطريق العمومي صحيح شروط لمصوص في مفرتين شبه والثالثه من اهده
١١ و اني ثبت في مكاتها استحداثها ان اشارت اليها بحدود واحد بوجه
من الامام ابيض ومن اوراقه حمر موضوع بطريقة يكون من سيارته في
مؤمن من الحطب الذي يسير عليه مركبات الاخرى ان يحل هذا الحد بحدود
ومسيراته وقوة لصوره فيه يجب ان تكون جميعاً بحالة يظهر معها سيارته طويلاً
تماماً السابق كل مركبه تفترق منها من حينين .

١١ - ان الشذوذ المسموح في الفقرة سابقة لاصطناع على مسارات
الرفعة المربوط بها مركبه مقطوره واكثر من حركة.

ان احكام هذه المادة لاتطبق على المركبات الخاصة بالجيش والحرية.
 ز مهل تطبيق احكام مقرر ٨٧٠٧ اعلاه هي معينة في السادة
 (٥٨) دلاء ٠

لماذا ٣٠ - | لاشارة لعدته . يجب ان يده عن اقتراب كلى سياره
عند الافتضاء واسطه آلة صانه تكرر سمعها عن بعد مثله متر على الاقل

ويجب ان تكون محففة عن نوع الاشارات مخصصة لاسمالات اخرى يتوجب
موازين خاصة.

على به يجب في الاماكن لاهلة ان تكون الاصوات الصادرة من
الآلة المسببة ذات قوة معدلة حتى لا تزعج الاهالي و المردم وحتى لا تزعج
الحوانات. ان استعمال الاصوات المتعددة واستعمال الآلات
لصاخرة (Sirène) والصفارات ممنوع في هذه الاماكن.

ان استعمال هذه آلات لصاخرة ممنوع عندما تكون المركبة واقفة.
المادة ٣١ [لاستلام] تحقق دائرة الاشغال العمومية في الدولة و
الحكومة صاحبة الشأن فيما د كات اسيرات ومقطورتها تشتمل على
الشروط المحتاجة المفروضة في المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، وبحري هذه
التحقق ما على طرز اسيرات بناء على طلب صانها، او وكيله او على السيرات
معددة بناء على طلب صانها.

ان لتحقيق فحص طراز اسيرات لا يقل الا اذا كان صانها حاضراً
به في الدول المشمولة بالاستناد ممثل مقبول لدى لادارة.
عند ما يكد مأمور دائرة الاشغال العمومية من ان السيرة المقدمة
للحماية تشتمل على جميع شروط المفروضة في الاحكام ائمة وبه منظم بميله
محضراً يعطى الطالب نسخة منه.

لصاح السيرة ووكيله الحق في ان يسير لاهلي عدداً من سيرات
الموافقة لسكل طرد من الطرز التي ظهرت بها مطابقة للائمة ويعطى كل
سيرة منها مرة من سلسلة لمر اي تكون تلك السيرة من قفها ويسم اشاري

نسخة من المحصر وشهادة تثبت ان لسيارة المسجلة هي بحمتها موافقة للطراز المذكور ويمين نوع خاص في الشهادة قضى سرعه يمكن لسيارة ان تلحقها في السهل.

كل تخوير حوهرى بحري في المحرك او الشاسي وفي الكرو سري وكل بيع لاحدى اسبدرات او سحج من اسير يجب التصريح به لدائرة الاشغال العمومية ويجب اقيام معاملات استلام جديد ذ ريد عادة هذه السبارة للسير. واذ رفض مأمور دائرة الاشغال العمومية ان يظم محصراً موافقة لسيارة للاحكام القاوية يمكن اصحاب لشان بعد عرض المسألة على مدير دائرة الاشغال العمومية ان يستمروا الامر الى رئيس الدولة او الحكومه وهذا الرئيس يفصل في المسألة بعد تحدراتي حراء يمينهم هو عسره.

المادة ٣٢ — [اصفايح] عدا عن الصفيحة المصوص بها في المادة ٤ اعلاه والتي يكتب عليها اسم وشهره ومحل اقامه صاحب لسيارة. يجب على كل سيارة ان تحمل باحرف مخفورة على صفيحة معدنيه او اكثر من صفيحة مشدودة شداً متياً الى قطعة رئيسيه من الشاسي نمره المحرك واسم صانع السيارة وطرازها ونمرة هذا الطراز المتسلسلة ويجب ان تحمل عدا ذلك ذاكات معدة لنقل الضائع وزن السيارة فارغه ووزن قضى حملها لمسوح به.

على كل سيارة عدا ذلك ان تحمل بعد دفع رسوم لمروحة بهذا الصدد صفيحتي تسجيل عليهما نمره متسلسلة وضع هاتان الصفيحتان بطريقة تكونان معها دائماً طاهرتين للسان او واحدة على مقدمة السيارة واخرى على مؤخرها على مستويين عموديين فاشين على محور خط الشاسي طولي فيكون مركز

الصفيحة الامامة بقدر الامكان على هذا المحور وتكون الصفيحة الخلفية في وسط المركبة او على الجهة الشمالية منها.

يمكن ان تكون كل واحدة من هاتين الصفيحتين عبارة عن سطح عمودي قائم على المحور الطولي في السيارة من جسم الشاسي او الكروسي ويكتب عليها لثمة كاثرة ناشئة وفي هذه الحالة يمكن هذه الصفيحة ان لا تكون مسطحة تماماً بشرط ان لا يتج عن احديها المسوح دى تشويه للارقام والحروف مما يضرب بسهولة قراءة رقم التسجيل.

و قد لم يكن هذا الترتيب فتكتب الثمة كاثرة ناشئة على الصفيحتين لمعديتين الصائتين المثبتتين اثناً دئها في الشاسي او الكروسي وهاتان الصفيحتان تضمهما وترصعهما دائرة الاشغال العمومية ويتساهل في وضع الصفيحة الخلفية على لرفراف اما لحروف فتكتب باحرف بارزة على شكل صفيحة وهذه لحروف هي (I) لـ (D) لسوريا الحربية و (A) لسوريا الشمالية و (AX) لسنجق لاسكندرون و (AL) لحكومة اللاذقية و (DD) لحكومة حل الدروز ويكتب الرقم المتسلسل بخط بارز على كل صفيحة باحرف بيضاء على قاعه في السارات الفخمة للنقل بالاجرة و باحرف بيضاء على قاعه سوداء في سائر السيارات الاخرى. ان الاحكام التفصيلية المتعلقة بهذه الصفائح تمين بتدقيق في نظام لتطبيق لمصوص عنه في المادة ٦١ اذناه.

تخرج مهلة سنة لتعديل صفائح تسجيل السيارات التي تكون مستعملة عند نشر هذا القانون ان تعديل الصفيحتين بحري مقابل دفع ليرة لتاية سورية واحدة على الاكثر.

مجموع ان يوضع على صفائح التسجيل كتابات او اشارات غير قانونية .
 يوجد صفائح معدنية وثمة الزوايا مكتوب عليها لفظة « للتحربة » ينسجها
 رقم متسلسل تعطيها سوياً دائرة الاشغال العمومية مقابل دفع رسوم مفروضة
 لذلك لاصحاب « كاراتات » تستعمل فقط في السيارات في تحت التحربة مد
 اصلاحها وهي لا تكون مسجلة . وتعني ايضاً لوكلاء شركات سيارات
 المة وليس تستعمل فقط في السيارات الموجودة في المقر والتي هي غير مسجلة
 او صلة من العمل او من الوكالة لرئيسه ومن اللادم تحرس . ان الاحكام
 التفصيلية بشأن هذه الصفائح تعين بدقة في نظام التطبيق المنصوص عنه في
 المادة ٦٦ ادناه .

ان هذه الصفائح امددة « للتحربة » لا تصلح لاراضي الدولة
 او الحكومة التي اعطتها وعلى مساهمة محدودة وكل سيارة لاتراعي هذه
 الاحكام تحجز .

يوجد صفائح مكتوب عليها لفظة « رريت » تصلح لمجموع الاراضي
 المشمولة بالالتدب وتعطي ضمن اشروط اسمها التي تعطي بموجبها صفائح
 التحربة لكي تستعمل فقط في السيارات التي تصل من العمل او من وكالة
 الرئيسة والتي يصير تصديرها رربها على الطريق . يجب ان يكون هذه
 سيارات حاملة عدا ذلك وحده مررها عليها دائرة الاشغال العمومية
 عليها التعليمات التالية :

اسم وكيل صنع لسيارة وشهرته ومحل اقامته في الدولة او الحكومة .

ب - فيما يتعلق بالشئى يجب ان يذكر اسم صاحبها وطرازها ومرتباتها في سلسلة الطراز او سره صاحبها.

ج - ثمره المحرك.

د - العمل المدة له لسياره.

ان صبيحه « لثمره » ورحصه المرور الميود عهها اعلاه تقومال مقام رحصه اسير لمصوص عها في المادة ٣٣ اذناه.

كل استعمال غير قانوني لصفائح « لثمره » و « لثمره » يؤدي الى سحبها موقتا ونهائيا بموجب قرار مدير الاشغال العمومية المحلية .

يجب ان تحفظ جميع هذه الصفائح بحالة جيدة وان تبقى الكتابات الموجودة عيه مقروءة دائما وكل صبيحه ممطلة يجب ابدالها حالاهمة صاحب السيارة وعلى تفقته .

ان احكام هذه المادة لا تنطبق :

١ - على السيارات الخاصة لطعام لانتقى الدولي المؤرخ في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٩ او المسجلة في بلدان متاخفة عقد معها اتفاق خاص .

٢ - على سيارات الموصه اهل وحش و لحرية المسجلة في ذات خاصة .

المادة ٣٣ - [رحصه اسير] . كل صاحب سيارة عليه قبل ان يسير سيارته على الطرق العمومية ان يقدم لديه دائرة الاشغال العمومية في الدولة او الحكومة التي يكون فيها محل اقامته انقلي و لرتبسي نصرا بحايدكر مايلي :

١ - اسمه ونمبره ومحل اقامته .

٢ - فيما يتعلق بالشئى من صانها وطرازها ومرتبه سلسلة طراز او صيها .

٣- عدد اسطواناتها وقطرها الداخلي - سرة المحرك.

٤- نوع العمل التي تخصص له السيارة.

يجب أن يكون هذا التصريح مصحوباً بحصر مطم وفقاً لعدد ٣١ أعلاه
أو بنسخة من هذا الحصر يقطب صاحب السيارة أو وكيله.

بعد الاطلاع على هذا التصريح يمكن أن يعطى المطلب قبل دفع الرسوم
الترتية رحصة سير من سوزج واحد لجميع الأراضي المشمولة بالالتداب. في
هذه رحصة، على السنة الحزيرة ويحدد في أثناء شهر كانون الثاني من كل سنة.
وإذا فقدت رحصة سير فيمكن إعطاء رحصة جديدة من قبل دائرة
الاشتغال العمومية لمدة لمدة حتى تاريخ انتهاء الرحصة المفقودة مقابل دفع
الرسم المقرّب لذلك.

أن رحصة السير تعطى في دولة و حكومه من الحكومات تكون
صالحة لجميع الأراضي المشمولة بالالتداب.

كل صاحب سيارة يتقل محل اقامته في خارج لدولة أو يسحب سيره
من الاستعمال و يبيعها يجب عليه أن يقدم في أثناء الأربع وعشرين ساعة
تصريحاً كتابياً بذلك إلى دائرة الاشتغال العمومية صاحبة الشأن يذكر فيه إذا
كان الامر متعلقاً ببيع السيارة اسم المشتري وشهرته ومحل اقامته وعمله وعدد
ذلك أن يضمه إلى تصريح رحصة السير وصريح تسجيل السيارة على أن
لا يكسبه ذلك حقاً ما هو مبيع أو سرور دريم

أن احكام هذه المادة لا تطبق على :

١- سيارات الخاصة لطعام الاطعم لدولي لمؤرخ في ٢٤ نيسان سنة

١٩٢٦ او المسجلة في بلدان متاخمة عقد معها اتفاق خاص.

٢- سيارات التي تحمل صماخ التجربة او الترخيص المخصوص عنها في المادة ٣٢ اعلاه.

٣- سيارات لموصيه العبد والحيش وابجربة المسجلة في فئات خاصة فيما يتعلق هاتين الفئتين الاخيرتين يقوم دفتر التسجيل من النموذج التعاوني مقام رخصة السيرة.

٣٤- [رخصة السوق] لا يمكن احداً ان يسوق سيارة، لم تكن حاملا رخصة تعطيها باه بعد امتحانه دائرة النافعة في الدولة التي يكون فيها محل اقامته المحلي الرئيسي، لانطى هذه الرخصة الا لاشخاص ممرم ثمانية عشر سنة على الاقل.

لا يجوز استعمال رخصة السوق لسيارة سيارات مخصصة للنقل بالاجرة او سيارات معدة لكثر من سبعة ركاب او يتجاوز وزنها وهي مشحونة ٣٠٠٠ كيلوغراماً لا ادا كان مكتوباً فيها شرح خاص بهذا الشأن.

لا يوضع هذا الشرح على رخص الاشخاص الذين لم يتموا الواحدة والعشرين سنة من ممرم.

يجب على سائقي الدراجات النارية (موتورسيكل) ذات الدولابين ان يكونوا حاملي رخصة خاصة مطبوع بها بعد امتحان دورة دائره النافعة في الدولة الوجود فيه محل قمتهم، ويجب ان يكون هؤلاء لاشخاص قد بلغوا ١٦ سنة على الاقل.

ينبغي سائعو الدراجات (Bicyclette) ذات محرك من حوب الاستعصال

على رخصة سوق. على أن ساقه هذا النوع من الرخصيات هي محظرة على الأشخاص الذين هم من ستة عشر سنة.

أن رخصة السوق المعلقة في إحدى الدول أو الحكومات تصلح في جميع الأراضي المشمولة بالائتلاف وهي من النموذج واحد في جميع الدول والحكومات. يجب تقديم طلب لرخصة إلى مدير دائرة الأشغال العمومية في الدولة أو الحكومة التي يكون محل إقامة الطالب فيها يذكر في الطلب اسم الطالب وشهرته وجسيته ومهنته ومحل عمله وتاريخ ولادته كما هي واردة في ورقة هويته ولا يتر هذا الطالب إلا إذا كان مرفقاً بالسندات :

- ١ - ملخص عن السجل المدني يرجع تاريخه إلى أقل من ثلاثة أشهر .
- ٢ - شهادة من السلطة الطبية تثبت أن الطالب هو في حالة طبيعية عادية وأن نظره طبيعي أو يصبح طبيعياً بعد قسبحه وأن سمعه طادي .
- ٣ - ثلاث نسخ من صورة الطالب لشمسية مأخوذة مواجئة أو عن ثلاثة أرباع الوجه ، لا تلتصق هذه الصور ويجب أن يكون فيها أربع مستقيمات من كل جانب .

٤ - بيان فئة المركة المطلوبة الرخصة لاجب .

ذا قبل الطلب وبدفع طاب إلى حرية الدولة أو الحكومة صاحبة الشأن رسم المحض المرسوم ويقدم أمام مأمور دائرة الأشغال العمومية في الصلاحية امتحاناً أو عدة امتحانات مباشرة لمعرفة قدرته في سوق وفي إدارة المركات المطلوبة الرخصة له . يدخل في هذه الامتحانات معرفة قواعد نظام السير . يجب عدا ذلك على طالب رخصة سوق امسيرات المعدة للقل بالاحرة

ان يثبت انه مطلع على تركيب المحرك وآلات التوقف والادارة والانحساء
والانارة وانه يعرف معرفة جيدة القواعد المتعلقة بنظام السير .
اذ سقط في هذا الفحص فلا يحكمه ان يقدم امتحاناً جديداً قبل انقضاء
مهلة شهر من تاريخ التأجيل الاول ومهلة ثلاثة اشهر من تاريخ التأجيل الثاني
او التأجيلات التي تليه .

يعتبر الفحص لمواظبة الامتثال له وعبر قانوني اذا قدمه الطالب :

١ - في اثناء احدى التأجيلات المذكورة اعلاه .

٢ - في اثناء المهلة التي لا يحق فيها للسائق ان يسوق مركبته على اثر
صدور امر اداري بسحب رخصته السابقة .

٣ - اذا قدم الطالب بيانات كاذبة تتعلق بالهوية او اذا ابدل شخصاً آخر
بالاتفاق او حاول ابداله .

تسحب حالاً كل رخصة سوق حصل عليها في احدى الاحوال المذكورة
اعلاه ولا يسمع ذلك من اجراء الملاحقات الجزائية التي تعرض لها المخالف .

اذ كانت نتيجة الامتحانات مرصية ويمكن حبس الطالب ان يحصل على
رخصة لسوق اتمته او عدة فئات من السيارات المذكورة في اطلب مقابل دفع
الرسوم المقررة هه اشارة لحرية الدولة او لحكومة صاحبة الشأن .

لا يمكن الحصول على تجديد رخصته سوق مطلوبة بعد اعطاء هذه الرخصة
لا بعد تقديم فحص جديد ودفع الرسم المميز لحرية الدولة او للحكومة صاحبة
الشأن .

كل طالب لا يتقدم للفحص في ليوم والساعة الميتين دون عذو مقبول

يخسر مبلغ رسم الامتحان الذي دفعه - لا يباد اي رسم امتحان كان ولو جزئياً
للطالب الذي تأجل قبوله.

تؤرخ رخص السوق رسم وفقاً لترتيب اعطائها وتسجل ويدكر في
التسجيل في او فئات المركبات التي يجوز للسائق سوق.

اذا قدمت رخصة السوق فيحوز اصحابها ان يحصل على اسحة ثانية عنها
بعد اجراء تحقيق تقوم به الادارة وبعد دفع مبلغ الرسم المطلوب.

يمكن رؤساء الدول او الحكومات ان يأمروا بتقديم رخص السوق في
دائرة الاشغال العمومية المحلية بشرط ان يكون قد تقضى مد تقديم الاول
والتقديم الثاني له مدة ثلاث سنوات على الاقل فيما يتعلق بالرخص المطبقة
للسائق المركبات المدة للقل الخاص ومدة سنتين فيما يتعلق بالرخص المعطاة
للسائق المركبات المعدة للنقل بالاحرة تسمى دورة جمع الرخص التي لم تقدم.

لاتطبق احكام هذا القرار :

١ - على سوق المركبات ذات الحركة الميكانيكية المدة على الاحص
لمرث الاراضي بشرط ان لا تتعدى سرعة هذه المركبات القصوى عشر كيلو
مترات في الساعة وان يكون عمر سائقها ١٦ سنة كاملة على الاقل.

٢ - ولا على السواقي الحارثين على رخصة دولية لغرض المركبات المتبعة
هذه الرخصة.

٣ - ولا على سوق المركبات المسلحة في ابلان المشعة المقنود معها
اتفاق خاص.

٤ - سولا على سوق سيارات المفوضية العليا والجيش والبحرية المسلحة في

ذات خاصة.

بمادة ٣٥ - [سير السيارة] يجب على سائق السيارة أن يتردد لدى

كل طب من الأمور ذوي صلاحه

١ - وختمته بالسوق

٢ - حوار السير الخاص بالسيارة.

يجب أن لا تترك يد السيارة عند أن يوصف بحرك وأن يحدد جميع
الاحتياطات اللازمة لتلاوة كل حادث وكل سير على الطريق في غير وقته.

د تعطيل في سيره في حالة طريق ممتلئ من بحري لتصلح
على بعد مائة متر من كل محل سكن أو كان هذا لتصلح يحدث صدمة ماء
يكن ذلك غير ممكن مطلقاً.

ممنوع أن يركب على سائق السيارة أن يسوق سيارته وهو في حالة السكر.
بمادة ٣٦ - [سرعه] عدد المسؤولة التي قد تترك على السائق حسب
الاضرار التي تحدث للاشخاص و الحيوانات والاشياء او طريق يجب عليه
أن يوفق بين سرعته والظروف الحالية وشروط سير التي هو فيها وفي كل
الاحوال عليه أن يسيء دائماً بما من سرعته حتى يتمكن من تجنب مركبه
على مسافة لا تتعدى المعدلات المذكورة أثناء استثناء من النقطة التي يتمكن
فها من رؤية حاصر و شرارة وقوف من احد رجال السلطة العمومية حتى
ذلك الحاجز وذلك الأمور.

١ - تخمين سري في ابرة ذلك كانت رؤية تقسيم الطريق واصحاً فمما

٢ — عشرة متر عند حيزز لا ما كن لآهلة اذا كانت رؤية طريق وصحة تمام .

٣ — حصة متدري فسام طرف لعمومية الموحاه و حيزه او لمحددة تحد رأشدد و التي تكون رؤية طريق فم حيز و صحة تمام .

٤ — هذه الاحكام تحد سرعة — رت المصوى حيزه لامي السائق من واحد تحمف اسير وحتى من يوف السارة كل مرة يمكن — تسب هذه السارة حيز من حره صروف و حالة لامكه و ان شوش اسير و تحفه لاسيا في الاماكن لآهلة و محدوت لشديدة واقسام الطرق المني على جوانبها مساكن و لمرات الضيقة والكثيرة موانق والمفارق عند ملتق الطرق او د تهرت في الطريق العامة عند اقترابها علامات رعب من حيوانات خر او الخيل او الركوب او المطايا او الخيول التي يقودها شخص .

يجب عدا ذلك ان — تخفض سرعة السيارات حالا بعد انتهاء النهار او عندما يكون صلب .

بحق بصره سذشانه للحكومات حيزه ان تخفض بوسطه بصره تصدره اسرعه مصوى لمحددة في الاحكام — مه في بعض بعض فسام من طرف وفي هذه حيزه بح ن من السائق لمرات اسرعه مصوى المرحض في لوحات مكتوبة بالعدين مرندوبة و حيزه . بصره في كل صروف من اطراف اسماء هذه طريق بصره يتمكن معها السائق من رؤيتها تمام . يجب عرض بصره لآهلة التي تحد سرعة فيها بصادفه بفرص — مي .

يجب على المركبة المقطورة لاجرة ان تكون دائماً حاملة في مؤخرها صديعة هوية يفل عليها ما هو مكتوب على صديعة مؤخر المركبة الجارة المذكورة في المادة ٣٢ على انه يجوز ان تكون صفيحة لمركبة المقطورة قابلة الانتقال .

ذكرت في المادتين ٢٨ و ٢٩ لدكوريين علاه لاحكام خاصة لمنتهى بالمركبات المقطورة فيما يختص بدوت توقف ولاية .

لايجوز استعمال اداة القطر الموقفة من الجبال وغيرها لاسد ضرورة مطقة و شرط ان لا يتجاوز سرعه المركبة خمسة عشر كيلو متراً في الساعة ويجب تحدد الاحتياطات اللازمة لتكون دره العطر مرئية في النهار كما في الليل . دامطرت مكة حارة ورائها مركبة كبيرة فلايجوز استعمال ادوات قطر موقفة .

ب - [فواعد خاصة تطبق على مركبة مقطورة لوحدها]

تطبق معدلات تحديد السرعة مسة في حكم المادة ٣٦ المذكورة علاه فيما يتعلق بالسرعات التي يتجاوزها لاجحة محملة ٣٠٠٠ كيلو غرام على المجموعه المؤلفة من مركبة جارة ومقطورتها ممتزتين كأنهما مركبة واحدة . يبدال وزنها بمجموع وزن هذين المركبتين محميين .

إذا تسكن المركبة الجارة ومركبة المقطورة محميتين بطارت دولاب من نوع واحد فلايجوز ان تتجاوز سرعة ٣٠ كيلومتر في الساعة . في كل مركبة من ذلك المركبة من ذوات الاطارات مستعملة .

إذا كان وزن المركبة المقطورة محملة لايتجاوز نصف وزن مركبة الجارة

فأمره فلا تعتبر المركبة مقطوعة في تحديد سرعه بل تبقى هذه السعه محدودة وفقاً لوزن المركبة الحارة محملة وحدها.

على انه يجب على المركبات حتى في وزن منها محملة اقل من ٣٠٠٠ كيلو غرام والحارة مركبة مقطوعة ان لا تسير في اي حال من الاحوال بسرعة يفوق ٥٠ كيلو متر في الساعة.

ح. وهو عدم حيازة تصديق عدمه. يكون المركبات مقطورة متعددة [لا يجوز ان يسير قطارات مشحونة على مركبات مقطورة عديدة في دولة ما بدون اذن خاص بحسب تعليمه مدد. دون لاشمال العمومية في الدولة او الحكومة ذات شان.

محکم دکن کی جانب

١- طريق ولدت لي في ، صاحب كُتُب آراءها.

۲۔ وزن مرکب مصرعہ تینوں وزن کل من مرکب لمطوره محمولہ
و کدایک وزن خسر لہی سے نہیں کثرت میں نہیں۔

۳- کہہ: اُپ، بطور عادہ و طوطا لاجی،

7. 12. 46 - 2

٥ - ص ٤٤ منعك وفقاً لـ ٧٨

بد گری ہر حصہ شرط فی بح علی اسرار و متعینا لقم
ہم میں سلامۃ وہ یہی علی خصوصیت عہ معوی للسریر
و عدد ارجل لاس بح رہے معوی عطای بح فی جمع لاحوال ن لا
یکون حد امدد دور لانی و بح ن یکور دنہ عدد ارجال کافیا حی

إذا لم تكن أدوات الوقف في المركب مغطوة بإدارة لسوق (مكاسمان)
فيكاف بإدارتها سواء في خصوصية أو في سائر سائر سلامة سير القطار
نظراً للتحددات على الطريق و... ..

لا تطبق أحكام هذه المادة على معدات الجيش و بحرية خاصة.

المادة ٣٨- [سائق سيارة] لا يمكن أن يكون له حق لا يجوز
ترخيص خاص يمنحه رئيس الدولة و حكومة صاحبه لشأن
يحمل مصاريف المراقبة وسائر المصاريف التي تسبب الإدارة من المصاريف
منظومة السائق ويجب سهر لوجود هذه المادة في...

الفصل الرابع

حكماء خاصة

(... .. بالمركب مكدونه و سائر بالآخره)

المادة ٣٩ [... ..] بالآخره .

أ- فيما يتعلق بالركاب كل من يحوي مقابل أجره إما كان نوعها يدفعها
الأشخاص المنقولون .

ب- فيما يتعلق بالمصنع كل من لا يشبه غيره من ماله صاحب
المركبة أن يصنعها أو يستعملها أو يغير شكلها أو يبيعها بالقرن و... ..
الخاص عند نقلها .

المادة ٤٠- [... ..] بالآخره حرة
النقل بواسطة مركبات مكدونه و سائر بالآخره
الاشغال العمومية في الدولة و حكمومه حيث يكون محل اوفهم وعن

مركز مؤسستهم لرئيسي وعن عدد مركباتهم وقفة لنقل المدة لها هذه
المركبات وعدد محلاتها وحد حوائطها الاقصى وذاك كان عديم طريق معين
نات قلباهم فيجب عليهم ان يذكر في لفظة التي تدورها مركبات ولفظة
التي تصل اليها وايام وساعات السفر والوصول.

يجب ان يقدموا تقريراً جديداً عن كل تغيير يحدث في الامور التي
صرحوا بها.

المادة ٤١ - [ترتيب للمركبات الداخلي] :

١ - يجب ان يكون داخل المركبات المدة لنقل الاشخاص بالاحرة
مرساة بطريقه مؤمن سلامه وراحة لمسافرين.

٢ - تين في عظم طبق المصنوع منه في لمدة ٦١ اذناه القدرات
لو حب نمدوها في ترتيب لداخلي المركبات المدة لنقل اكثر من ستة
اشخاص.

٣ - كل مركبة معدة لنقل اكثر من ستة اشخاص مسافرين او كل
فهم مسافرين يجب ان يكون فيه مان على لافل وان يكون مخنوباً على
حيز ثابة دخلي.

٤ - يجب على السيرات المدة لنقل المسافرين بالاجرة ان تكون
مجهزة برحاح دويه ون شسل على حيز واحد على الاقل لاطفاء الحريق
يكون في حالة حسنة ويوضع في مكان قريب المال من اسبق و من دكان
السيارة.

٥ - يبين في رحمة اسير المختصة لكل سيارة مجموع عدد المحلات

المقصود وعدد الاشخاص الذين يمكنهم ان يحسوا بحسب السابق.

٦- يجب ان يرتب دحل السيارات لعدد القليلات المشتركة للاشخاص والصانع نظريه يمكن معها ان يحصل للمسافر في قسم مفصل عن الصانع ومحرز وفقاً لاحكام الفقرات السابقة.

٧- ممنوع سائراً نقل ركاب في سيارات معدة لنقل الصانع فقط.

٨- ممنوع سائراً نقل اذونات على سبيل لسيارات المعدة لنقل الاشخاص بالاحرة.

حدثت في المادة ٥٨ اثناء الملة هي مطابق في احكام هذه المادة.

المادة ٤٢ [لاستلاء] حالاً بعد سلام تصريح مقدم وفقاً للمادة ٤٠ اعلاء يقوم اذ كانت سيارة معدة لنقل المسافرين بالاحرة ، مدير دائرة الاشغال العمومية في لدولة او حكومة صاحبه شأن بمحصر سيارات حتى يتأكد من ان لا تشمل على اذن عب في صمم يمكن معه ان تسب وقوع حوادث ونه تمت جمع شروط اللازمة لتأمين راحة وسلامة الركاب.

وعليه يشتمل هذا فحص الاوه عن التحقق من امتيازات ايسكاسكه المنصوص عنها في المادة ٣١ ومن رتدت اسارده الدخلة فحص حكومية دخول المسافرين اليها ونزولهم منها والمرور في داخلها وانذاتها الداخلية ولو قد المرتبة تهويتها.

يحدد مأمور دائرة لاشغال عمومية هذه خمسة مرتين على الاقل في السنة في خلال شهر كانون الثاني وشهر غور ويؤشر على رخصة اسير كما هو مذكور في المادة ٤٣ اذناه ذ واحد ان سيارة لمخصوصة نبي بالشروط المطلوبة اذا

لم يكن هذا انتشار موحوداً فبسبب الأمور الذي أجرى المعايير حصة سير
وصفح المسجل حالاً وإدارة محرك السيارة إلى أن عيبها مأمور دائرة الأشغال
المعمومة وتعمل صاحب السيارة نفقات هذه المعينة . لا بعدد وحصة السير
و صوائح الامداد و حود - هذه بحالة حده و دفع لعمت المذكورة اعلاه .
المادة ٤٣ : [محلات الوقوف] - تعين السلطات المحلية ذات الصلاحيات في

الامكان المأمولة فقط محلات الوقوف للمركبات الممدة لاقل بالاحرة .
المادة ٤٤ : [الصوائح] في السيارات الممدة لاقل الركاب بالاحرة يجب
ان يوضع قرب لوح الاشارات صفحة ممدية يدكرها رقم تسجل المركبة
ورقم المحرك و عدد محلات الركاب . يمكن ان تذكر هذه التعليمات على الصفحة
النصوص منها في المادة ٤ اعلاه .

المادة ٤٥ - [الواجبات المفروضة على السائقين] - يجب على السائق قبل
سير مركبته ان يتأكد من ان الاحرة الممدة لتأمين سلامة لركاب هي في
مكافئ لاسيما ان الابواب هي مغلقة سداً . لا يجوز في محلات الوقوف ان
يترك السائق سيارته ما دام المحرك دائرة .

لا يجوز في اية حالة من الاحوال السائق ان يبعد في مركبته عدداً من
الركاب يتجاوز عدد الركاب المذكور في الصفحة المخصوصة في المادة ٤٤
فاذا زاد عدد الركاب عن ذلك فبطل الأمر . معتمد المسطحة دائرة في
المكان حيث تكون السيارة لركاب ليرتدي من ركب حزامهم حسب
التعليمات التي يعطيه ايها السائق بشرط ان يكون من الممكن تأمين قتل
هؤلاء الركاب بوسائل اخرى بصورة قانونية اصولية .

الفصل الخامس

احكام خاصة تطبق على الدراجات

(أ) لدرجات ذات المحرك الميكانيكي :

المادة ٢٦ - (حكم عامه) تحصر درجات ذات المحرك الميكانيكي لاحكام فصل اثاث علاه .

على ان الدرجات ذات المحرك الميكانيكي (B. M. A.) المصنوعة وفقاً للشروط التالية تخضع فقط للمواد ٢٦ و ٨٧ (المقررات ٢٦ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٦ و ٣٨ من مصل اثاث المتعلق بالبنات والمود ٤٨ و ٥٠ و ٥١ من لفصل الخامس) متعلق بالدرجات التي هي بدون محرك ، اما الشروط التي يجب ان تشمل عليها هذه الدرجات فهي :

١ - ان وزن ٣٠ كيلو غراما على الاكثر مع المحرك .

٢ - ان لا تتجاوز سرعته أقصى في السهل ٣٠ كلو متر في الساعة .

٣ - ان تمكن دة ادرج بالارجل بواسطة (دواسات) (Pedales)

مدخل في محص رشوده دة الاشغال العمومية المخصوص عنها في

المادة ٣١ لتأكد من وجود هذه الشروط في الدرجات .

على الدرجات ذات محرك الميكانيكي علاه عن تصميحه المقرره في المادة

٤ المذكورة اسم صاحب هذه الدرجات ومحل اقامته ان تكون حاملة بصورة

ظاهرة صفيحة معدنية موضوعه على المحرك بطريقة ثابتة يدكر فيها اسم صانع

المحرك وبيان طراز المركبه وارقمه المتسلسل في هذا الطراز ولا حرف

(B. M. A) ويهدق على ذلك بفتح واحد و عدة اختام بضمها صانع لمحرك المذكور.

٤٦ - [لاد حاء حاء من محرك سكاكي .

يأده ٤٧ - [دوت سوفف و سلاوة] يح على كل دراجة
تكون بجريه دي سوفف (فراين) مجموع ن ترك عدة اشخاص بالعين
على دراجة واحدة .

يأده ٤٨ - [الانارة] . حالاً بعد شهاده . يح على كل دراجة ان
يكون فيها صوة يمس طاهر من الامه فقط . ن يكون لها الى لوداء حمار
مسطح بمكس منه صوة حمر او رتقالي يوضع ويحافظ عليه حتى يحسكون
فصلاً وان يكون منعها انحاءاً من فتاة ن ينظم دائماً .

يأده ٤٩ - [علامات لسانته] يح على كل دراجة ن يكون
مشتملة على آلة مبيه تؤلف من حرس دي صوت حاد يسمع على بعد ٥٠
متراً على الاقل و مخرج كالأرم الامر يحظر استعمال اي مبيه آخر .

يأده ٥٠ - [عه] يح على راكبي الدراجات ن يسيروا سيراً
معتدلاً في حزام لا . كن لآهله وملتصين بطرق والممرات والا كوع في
الطرق الممويه .

لا يجوز ن يؤلفوا في اشوارع فرق السير ولا يسكنهم ن يسيروا
على طرق اكثر من اثنين محبهم و عهدهم . مصنوع لوحد بعد الآخر
لدى سماعهم علامه سارة .

يأده ٥١ - [الملافة و التحدور] يح كج عو مصوص عه في يأده ٧ على

راكبي الدراجات ن يأخذون ذات يمينهم د الافر باية مركبه كانت او بدراجات حري و بحبوت ون يأخذوا ذات شملهم ذ رددو ن يتجاوزوا في هذه الحالة لاجبره يحب عليهم ن سهوا حاشق و خذل بواسطة الآلة لعدائفة وان يخدو من سرعتهم وعلمهم ن بدلو دراعه على لجه اتي في يتهم احتياها عدما يبدون ترك طريقهم لاتباع صريق و مسلك محاور ط.

الفصل السادس

(احكام خاصه تطبق على المشه و حيوانات غير المكذونه ولا المركوة)

الماده ٥٢ — [المشاة] . يجب على سو في ية مركبه كانت هذا الاحتياطات لواحب عيهم اتخاذاها فيما تطلق ندهم ن سهوا مشه د قتراسهم مهم بواسطة علامه مائه .

على المشاة اذا نهوا ان يتجاوزوا يتركوا مبراً للمركبات والدراجات وحيوانات الحر وحيوانات حمل وحيوانات ركوب .

الماده ٥٣ — [الحيوانات] . يجب قياده فرق وقطعان حيوانات من اي نوع كانت مدره على الصرافات العموميه طرعه لاسق سو عمومي وشعب ان يجري تلافيم . تجاوزها ضمن شروط مرسه . يجب في اي حال كان لا تنف اجبوا نر على الطريق ون لاشعل في حال مشها كثر من نصف الطريق العمومي .

يجب ن يمود هذه الحيوانات عدد مع الرجل معدل مساق واحد على الاقل لكل مجموع مؤلف من خمسة حيوانات و عشرين حروفاً او عيره

وسائقين لكل مجموع مؤلف من خمسة حيوانات الى ٢٥ حيواناً او من ٢٠ الى ٦٠ حروفاً او عبرة.

ذا كانت القطمان - ثب من اكثر من ٢٥ حيواناً و من اكثر من ٦٠ حروف و عبره فيحسب عدد السائقين تمعدل سابق واحد عن كل ٢٥ حيواناً او ٦٠ حروف او عبره على ان يكون اثنى عدد السائقين ثلاثة.

يحدد رؤساء لدون محلة عند اللزوم كل سنة الشروط الخاصة لواجب مراقبتها بشأن قطعان لرحلة حتى لا تصيب الا اقل ما يمكن السير العمومي لاسيما على الطرقات التي تسبب تلك قطعان.

المادة ٥٤ - [شروع حيوانات او ركبا على لطريق العمومي] محظور ترك اي حيوان كان شرداً على لطرفات العموميه ومحظور ان يترك عنها حيوانات الجر او الحمل او الركوب.

الفصل السابع

احكام حراشه

مادة ٥٥ - [العمومات] يجب كل محلة لاحكام هذا انقرر ما بعدا محاله مادة ١٧ مدخول من حسيين و خمسين ع.ل.س. و بالحق من اربع وعشرين ساعة الى خمسة عشر يوماً او باحدى هاتين العقوبتين فقط. لا تعز ذلك تطبيق عقوبات مدونة في قد صدرها المحاكم وسحب رخصه السوق المنصوص عنه في المادة ٥٧.

تضاعف عقوبة الحراشه لعدي وعقوبة السجن كل مدخول مجتمعة احدى مخالعات احكام هذا معاً مع احدى مخالعات المذكورة دناه دون غيرها.

١- اذا وجد سائق يسوق في مركبة كانت وحيوانات وهو في حالة السكر .

٢- اذا لم يكن لدى سائق السيارة رخصة سوقيه او استعمال رخصة ليست له وكتب في رخصته اعطاه له كتاب غير صحيح .

٣- اذا استعمل سائق السيارة رقم تسجيل كاذب و قدم لصريح كاذبه عن هويته و عن هويته صاحب سيارته او صحبه .

٤- اذا نقل السائق ركابا في مركبة محصنة على ايصانه فقط .

٥- اذا قدم سائق سيارة بوليس مقابل حرية في سيارته لم يقدم نصريح عنها بشأن استعمالها لهذه الغاية .

٦- اذا قام سائق سيارة بقتل قاتل حرة دون ان يدرك في رخصته شرح من الترخيص له بالقيام بهذا النوع من القاتل .

٧- اذا نقل سائق سيارة محصنة لاعدات بالاحرة مسافرين يريد عددهم عن العدد القانوني او ايصانه يريد ورس على تحويل سيارته التي .

٨- اذا ساق سائق سيارة مدتها لثلاثين يوما او كان سواه المين وحده مشعلا .

٩- اذا ساق سائق سيارته لمعط رخصة سيرة .

مقرب كل محاميه لاحكام المادة ١٧ من المادي من ٤٠ في ابي وحسنائه غم له من والسجن من ستة ايام الى شهر واحد من العقوبتين فقط فيما بعد الاحوال لمصوص في المود ٤٢، ١٦، ١٥٥ وشه ص لاحتفاظه بحكام المادة ٥٩ يقوم المأمور منظم محرم توجب لسيارة وحجره الى الاحوال التالية :

أ- إذا لم يكن فيها حجرة لأفاره المصوص عنها في المواد ٣ ، ٢٩ ، ٤٨ ، وكانت ضوؤها لا تتفق مع أحكام هذه المواد .
 ب- إذا لم يكن فيها حجرة عس صامت أو كان هذا الجهاز لا يتفق مع الأحكام المنصوص عنها في المادة ٢٦ .

ج- إذا كانت لا تشمل على أجهزة المصوص عنها في البنود ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من المادة ٢٧ أو كانت هذه الأجهزة لا تندرج .

د- إذا كانت أجهزة لتوقف في لا تتفق مع أحكام المواد ٢٨ و ٢٧ و ٤٧ .

هـ- إذا كانت لا تحتوي على حجرة لسه المصوص عنها في البندين ٣٠ و ٢٩ أو كانت هذه الأجهزة غير متفقة مع أحكام هاتين المادتين .

و- إذا كانت الأجهزة المصوص عنها في المادة ٣٢ معطلة أو لا يمكن قراءتها .

ز- إذا كانت لا تشمل على جهاز تخفف السرعة المصوص عنه في المادة ٣٦ أو كان هذا الجهاز غير متفق مع أحكام هذه المادة .

ح- إذا كانت لا تشمل على حجرة الإطفاء المنصوص عنها في المادة ٤١ أو كانت هذه الأجهزة غير متفقة مع أحكام هذه المادة .

ث- في السيرة محبوره أن توضع فيها المهارات النافعة أو إلى أن تبدل المهارات السيئة . وأن ر صليح إذا كان تصلحها يوجب أو سأل السيرة إلى معمل التصحيح فلا يحور أن يرسل لا معطوره ولا أن تعاد إلى

السير الا بعد حره معاملات سلا حديد ضمن الشروط المصوص عم في
المادتين ٣١ و ٣٢ .

كل سيرة قودها سائق يست لذه رحصه السوق او رحصه السير
المحصه هذه السيرة توقف ونحجز سيرة المأمور محرو المخطر الى ان يقدم
سائق رحصه السوق المحصه به ورحصه السير المتعلقة بالسيارة او الى ان
يكلف سائق غيره معه رحصه سيرة هذه سيارة .

كل سيرة يكون سائقها في حالة اسكر او يسير وهو حامل رحصه
معدة او تصريح كاذب او رحصه مختصة لسيرة اخرى سيارة او يكون لدى
السائق رحصه يست به او رحصه له غير بها تحوي على بيانات غير صحيحة
توقف ونحجز الى ان يدفع سائق و ان يدفع صاحب السيرة في حالة
عدم دفع السائق الى اخره حره عدي قدره ٣٠٠ ل.م.س. ولا تمنع ذلك
من ملاحقته قضائياً ومن تطبيق سدير المصوص عم في المادة ٤٢ نطق
الصا هذه لاحكام على كل سيرة تمت و تمت او حدث فيها تغييرات
جوهرية لم يقدم تصريح عم وفقاً لاحكام المادة ٣٣ .

د ارتك سائق منه لاي حركة كانت ضلله رسم عدة مرار
سواء اكن ذلك في الطريق لدى احتاره هذا السائق بين نقطة سعر
الركبة ونقطة اوصول و ضمن مدة ثني عشر ساعة فلا يلاحق لا ملاحقه
واحدة ولا يصدر عليه الا حكم واحد .

فيما عدا اشدد المصوص عم في الفقرة السابقة يصدر على المخالف

حكاه بقدر عدد المخالفات المعايه حتى ولو ذكرت هذه المخالفات في
محضر واحد.

المادة ٥٦ [معايه المخالفات] يوضع مخالفات هذا القرار بمحضر مبسط
بسطاً :

١- مأمورو السلطة العمومية .

٢- مأمورو مراقبه السير المحققون خصوصاً لهذه العبة .

٣- مأمورو دائرة الاشتغال العمومية والمراقبة في المفوضية العليا و
الدولة والحكومة صاحبة شأن المحققون خصوصاً لهذه العبة .

عدد معايه المخالفات يبينه د مكن التأمر ومنظم المحضر مرتكب المخالفة
انه انظم بمحقة محضر ضبط .

يرسل المحضر المتعلق بالمخالفة والمبرر صادداً الى ان يقدم دليل على خلاف
ذلك الى الحاكم الصلح ذي صلاحه وهو يدعو مرتكب المخالفة الى الحضور
امام المحكمة في خلال مدة خمسة عشر يوماً .

لا تخري به ملاحقه قصته ذرر مرتكب المخالفة لحاكم الصلح ذي
الصلاحه في مدة ثمانية ايام شدة من تعظيم للأمر بمحضر المخالفة وملايقت
اه دفع للحرية لحره ثمدي لاذن لمصوص عنه في المادة ٥٥ التي ملع
٥٠ ع.ل.س. يستوفى هذا الملغ الا انه من كل مخالفة حرت معايتها على انه
لا يمكن الاشخاص الذين ارتكبوا احدى المخالفات المنصوص عنها في الفقرات
١ الى ٩ من المادة ٥٥ و المخالفة لمصوص عنها في المادة ١٧ ان يتخلصوا من
هذه الملاحقات القضائية .

المادة ٥٧ [سحب الرخصة] كل شخص صاحب رخصة سوق يمكن ان يسحب رخصته موقفاً وحتى شيئاً في الاحوال الآتية :

١- اذا صدرت عليه محاكم قضائية حكماً بالسجن لمدة مدون شهر أو تطبيقاً للاحكام ١٨٢ و ١٨٣ من قانون حرق سبب قتل عن غير قصد و حرق عن غير قصد احده ان سوق ساربه في هذه الحالة يكون محكماً وحده ذات صلاحية للحكم بسحب الرخصة.

٢- اذا خولت احكام هذا قرار وتجمعت المخالفة بسبب مسكر السائق او اذا تحقق قانونياً السائق قد اسبح بعد عطاائه الرخصة طاعراً عن السوق بصورة مستمرة يمكن في هذه الحالة لاجرة سحب الرخصة بموجب حكم صدره محكماً كما هو مذكور دناه و بموجب قرار من رئيس لدولة و الحكومة صاحبه الشأن على فتراس من مدير دائرة الاشغال العمومية.

تكون مدة سحب الرخصة الموقت من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات. اذا قررت المحكمة سحب رخصة السوق فيجب ان يرد ذلك في الحكم الصادر من المحكمة. يذكر في الحكم ان صدرت حكم في نوديه روجه ١ المعلقة للاحقة السجل احدي ذلك الحكم مع مدة سحب الرخصة وتعلق هذه الدائرة ضمن الشروط نفسها الى الادارة روجه ٢ التي تعطي.

يمكن عدا ذلك ان يثبت في كل من دول او حكومات له بادمه او عده لجان بين رؤساء الدول والحكومات صاحبه الشأن صلاحية وتشكيله وكيهه ادارتها يمكن رئيس الدولة على رأي هذه اللجان بصدور صورة ادرية قراراً بسحب الرخصة لمطعمه لسائق لبيروت المدة للقل بالاحرة

إذا وجدت محققهم لاسب تشددية منصوص عنها في المادة ٥٦ او اذا
حانقوا المادة ١٧ من هذا القرار على ان سحب رخصه السوق الذي تفرده
سلطة الادارية لا يكون لازماً ولا يجوز مدة ثلاثة اشهر.

الفصل الثامن

احكام موافقة ومخسنة

مادة ٥٨ - مهل تطبيق

٨) المركبات المستخدمة في تاريخ نشر هذا القرار.

تمنع المركبات المستخدمة في تاريخ نشر هذا القرار لمهل لآية لتطبيق
الاحكام المخوطة بها انقضاء.

حتى اول آذار سنة ١٩٣٤

١ - لتطبيق احكام البند من الاخير من المادة ٦ المتعلقة بكافة قصى
ورن لحولة لسيرة «حرف كبيرة على الكرك» - يري.

٢ - من لتطبيق احكام البند الخامسة من المادة ٢٧ المتعلقة بوجوب تجهيز

السيارات بمראה ينظر في الى «نور».

٣ - لتطبيق بند الثامنة من مادة ٢٧ المتعلقة بوجوب تجهيز سيارات
المحتوية على وافية من الهواء راحته اسم - في آلة لمسح هذا الزجاج.

وحتى اول غور سنة ١٩٣٤

١ - لتطبيق احكام البند اراسه من المادة ٤١ المتعلقة بوجوب تجهيز

السيارات المعدة لنقل الاشخاص بالاحرة ثم راحته واحد على الاقل.

٢- لتطبيق احكام المادة ٤ من المادة ١٩ المتعلقه بوجوب تجهيز السيارات بمحرك لمنع اسرار طر.

٣- لتطبيق احكام المادة ٧ من المادة ٢٩ المتعلقه بوجوب تجهيز المركبات القاطرة مركبة واحدة او عدة مركبات في قسم الاعلى بمحرك للدلالة على وجود مركبه مدفوعة واحدة او عدة مركبات.

٤- لتطبيق احكام المادة ١٨ من المادة ٦ و ٦ من المادة ٢٨ المتعلقه بالسيارات ذات الاصوات برمحله ابلون.

وحتى اول كانون الثاني سنة ١٩٣٥

١- لتطبيق احكام المادة ٦ من المادة ٢١ المتعلقه بوجوب تجهيز سيارات الى يتجاوز وزنها مع محمولها مقدار ٣٠٠٠ كغوترا بمحرك يصعب لصوت.

٢- لتطبيق احكام المادة ٧ من المادة ٢٧ المتعلقه بوجوب تجهيز السيارات التي تتجاوز عرصتها مع محمولها مقدار معين على ان يكون على الاتجاه ويكون طاهرأني في روفي لبنان.

٣- لتطبيق احكام المادة ١٨ من المادة ٣٦ المتعلقه بوجوب تجهيز السيارات التي يتجاوز وزنها مع محمولها مقدار ٣٠٠٠ كغوترا بمحرك لتعبيد اسرعة.

(١٣) - [لسيارات مسجحة مد من دمج - مد من]

تطبق جميع الاحكام المذكورة ملاد على اسرار تي بحري لتسجيلها مد تاريخ نشر هذا القرار ولسننى م.

١ - احكام البند ٤ من المادة ٢١ المتعلقة بوجوب تجهيز السيارات المعدة للنقل بالاحرة بزجاج للوقاية.

٢ - احكام البند ٦ من المادة ٢٧ المتعلقة بوجوب تجهيز السيارات التي يتجاوز وزنها مع حمولتها ٣٠٠٠ كيلو غرام بمحور تصحيم الصوت.

٣ - احكام البند الاخير من المادة ٣٦ المتعلقة بوجوب تجهيز السيارات التي يتجاوز وزنها مع حمولتها ٣٠٠٠ كيلوغرام بمحور لتعديد السرعة.

يصح تطبيق هذه الاحكام الثلاثة حيازاً ابتداءً من اول كانون الثاني ١٩٣٥ المادة ٥٩ - [استثنات] : لا يطبق هذا النظام على اسكك الحديدية التي تمر في لطرون العمومية ولا على المركبات المستخدمة في استثمار هذه اسكك الحديدية فانها تظل حاصلة للقوانين الخاصة بها.

بقي من احكام المادة ٢٧ لبند ٤ و ٥ و ٧ والمود ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣ من هذا القرار : كات لاسطوانية (المحادل) المعدة للحفاظ على الطرق والآلات السخرة المستعملة في الزراعة او الصناعة اذا لم تستعمل لنقل بضائع او اشخاص غير متفق او لعملة الارمين لها ولا يمكن ان تتجاوز سرعتها ١٠ كيلومترات في الساعة.

المادة ٦٠ - [صلاحية رؤساء الدول] بحق رؤساء الدول او الحكومات او البلديات صاحبة لشان ضمن حدود صلاحيتهم اذا احوح نظام او الاثمن الى ذلك ان يأمروا بتحديد سعر لسلامة شمس صرامه من لتدابير المصوص عنها في هذا القرار.

يجب ان تعرض جميع القرارات المتخذة لهذه الغاية على مصادقة المفوض السامي.

المادة ٦١ — [نظام تطبيق القرار] توضح بدقة القواعد المتعلقة بتطبيق هذا القرار في النظام الملحق به .

المادة ٦٢ — [إلغاء] : تلغى وتبقى منه أحكام قرار عدد ١٢٩ - ٦ الصادر في ١٣ حزيران سنة ١٩٢٥ وقرار عدد ٢١٣٩ الصادر في ٥ ت ١ سنة ١٩٢٨ والقرار عدد ٣٢٤٩ الصادر في ١٤ آب سنة ١٩٣٠ وعلى العموم جميع الأحكام المتعلقة بنظام السير والنقل السابقة لأحكام هذا قرار ما عدا القرار عدد ١٥٥ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣ ولامر الإداري عدد ١٩٣ الصادر في ٢٠ ت ١ سنة ١٩٣٣ .

والفيت أيضاً بتداه من تاريخ ولأير سنة ١٩٣٤ جميع الأحكام السابقة المتعلقة بنظام السير والنقل السابقة كات السلطة المحلية التي صدرها وتستثنى منها الأحكام التي صادق عليها المعوض السامي قبل هذا التاريخ .

المادة ٦٣ — تطبيقاً لهذه ٢ من قرار عدد ٩٦ - ٥ الصادر في ١٤ نيسان سنة ١٩٢٥ يوضع هذا قرار موضع سجد تداه من أول شباط سنة ١٩٣٤ بمد نشره بصورة خاصة بواسطة الصحف وبواسطة تجميعه على أبواب دور الحكومات .

المادة ٦٤ — أمين أسرار الصادر لمعلنش اعاد مرافقه اشركات صاحبة الاميازات ودوائر الاشغال العمومية مكلف كل فيما يسيبه تنفيذ هذا القرار .

بيروت في ١٨ ك ٢ سنة ١٩٣٤ المعوض السامي

لامضاه : د. دي مارتيل

نظام تطبيق القرار رقم ١٥ - لدر

المنظور بالسبر والنقل بالمركات في الدول المشمولة بالوشراب

.....

تشتمل المصنوع ثمانية المذكورة دناه على الاحكام التي يخضع لها

استعمال الطرق المفتوحة لسيير العمومي :

الفصل الاول - احكام تطبق على مركبات الحرا وحمل وانطاليا (من

المادة ٢ الى المادة ١٧)

الفصل الثاني - احكام خاصة تطبق على مركبات سي تحررها الطوائف

(من المادة ١٨ الى المادة ٢٤)

الفصل ثالث - احكام خاصة تطبق على اسبابات (من المادة ٢٥

الى المادة ٣٨)

الفصل الرابع - احكام خاصة تطبق على مركبات المكشونة او سيات

المخصصة للسياح والاخرى (من المادة ٣٩ الى المادة ٤٥)

الفصل الخامس - احكام خاصة تطبق على الدراجات (من المادة ٤٦

الى المادة ٥١)

الفصل السادس - احكام خاصة تطبق على المشاة والحيوانات سيير

المكشونة ولا المركونة (من المادة ٥٢ الى المادة ٥٤)

الفصل - س - حكماء - منقح بالمقنونات (من المادة ٥٥ الى المادة ٥٧)

الفصل ثامن - حكماء موفه ومحضه (من المادة ٥٨ الى المادة ٦٢)

دعة في تحقيق هذه الاحكام بصورة واحدة في مجموع الاراضي المشمولة بالانتداب ظهر من اللازم ان يوضح توصيفاً كافياً منذ الآن شرح مض المفظ الخصوصية او الاحكام التفصيلية في ، يكن في الامكان ذكره في قرار نفسه والمحافظة على هذه اوحده في تطبيق قرار في المستقبل يجب ان يرض على هذه الخصوصية امل كل مشكلة دائرية وقد تضرر نتيجة تطبيق هذا النص لتحل ورسول حاله الى جميع حكومات التي هي الامر .

الفصل الاول

احكام تطبيق على جميع المركبات

وعلى حيوانات احر وحمل ومطاب

(من المادة ٢ الى المادة ١٧)

المادة ٢ - تتعلق هذه المادة، صنف على الارض وشكل ونوع الاطارات ان اقصى معدل للضغط هو واحد في مركبات بي عرها الحمولات وفي السيارات ، ففي المركبات الاولى يكون من عرص الاطارات في حملة سقيمترا وذلك لتجنب الصدمات والتمشيت في تحديد الضغط على الارض في احوال كثيرة (لاسيما عند نقل مواد) ، في - رت جميع انواع الاطارات معدة لاصدرت لمعدية مقبول سمها السير على ، بطر لما قد تحدثه هذه الاطارات مخدرة في حالة احريق فقد حددت في المادة ٣٦

معدلات السرعة القصوى وفقاً لنوع الاطارات في المركبات التي وزنها محملة فوق ٣٠٠٠ كيلو غرام فيجب حاسة على دور الاشغال العمومية المعلقة التي يمارسها مباشرة من حفظ هذه لطرف في الملائك في حالة جيدة ان تسهر على تطبيق هذه الاحكام تطبيقاً دقيقاً .

وقد استنتج من هذه الاحكام للمركبات الزراعية والسيارات الخاصة المستعملة في الاشغال الزراعية لاسيما مكنت الحش والحصاد والدرس والحرا الح ٠٠٠ التي تكون العبة الرئيسية منها حراثة الارض ماعد جمع المركبات الاخرى كالحراث والكاربات الصغيرة والكيبونات الح ٠٠٠ التي تبقى خاضعة للاحكام العامة والخاصة .

المادة ٣ - قد عيبت في هذه المادة الاحكام العامة المنعقدة بالانارة والمطبعة على جميع المركبات اما لاحكام خاصة بالسيارات فقد ذكرت في المادة ٢٩ واما احكام المادة ٢٩ فهي تختص بالدراجات الخفيفة من محرك ميكانيكي ونطبق ايضاً على لدراجات ذات المحرك المماون .

ان مميزات الاصوة المنصوص عه في هذه المادة انك هي ٣٠ لا يهر النظر وها ترى على معدته متر على الاقل في وقت صاف .

المادة ٤ - يستعاد من احكام هذه المادة ان كل مركبة مهما كانت بحب عليها الا في بعض الاحوال استثناء والمذكورة بجملة ان تكون حاملة صفيحة هوية معدنية يذكروها بحرف مرقوه غير قابلة الهو اسم وشهرة وحمل صاحب المركبة . بحب عند ذلك ان وضع هذه الصفيحة بصورة ظاهرة جداً .

قد نص على احكام خاصة بالسيرت في المادة ٣٢ (صفايح التسجيل)
والمادة ٤٤ (لنقل بالاحره) ان ليات المصوص منها في المادة ٤ والمادة ٤٤
يمكن جمعها على صعيحة واحدة توضع على اربع التعلبات .
قد نص في المادة ٢٣ على مكان وضع صعيحة تسجيل في المركبت التي
تحرها الحيوانات .

قد حدد في المادة ٥٨ اول كانون الثاني من سنة ١٩٣٥ تاريخاً لانسداد
تظيم محاضر ضبط اسواق المركبت الخيل من لصعيحة المصوص بها في المادة ٤
المادة ٥ - المركبت لاراعية المستند من احكام هذه المادة هي المركبت
المحددة كما هو موضح في المادة ٢ .

المادة ٦ - يجب مبدئياً ان يكون عرض حمولة المركبة مطابقاً لمدها
المحدد في المادة ٥ وقد عين قياس هذه المده مترين ونصف متر (٢.٥٠) على
انه يجوز اشدوذ عن ذلك في بعض الاحيان غير انه فيما بعد القيات الاستثنائية
المذكورة في المادة ١٤ لا يمكن ان يتعدى عرض حمولة مترين ونصف متر
(٢.٥٠) وقد وصحت نصاً تفوعد لتعلقه بطول حمولة التي يجب فيها عدا
استقيبات لاستثنائية المذكورة في المادة ١٤ ان لا تتعدى ادماء مقدم رأس الحيوانات
المكدونة في المركبت التي تحرها الحيوانات او لخط لهمودي لافصى (في
السيرت) ما في مؤخر المركبة ويمكن حمولة ان تتجاوز الخط العمودي المذكور
على مسافة مترين بشرط ان لا تخرج على الارض وان يكون مربوطه جيداً وان
يوضح لها اشارة حالما يتعدى تحورها متر او حدوداً خاصة للقول ان كل
سيارة لا تتفق حمولتها مع هذه الشروط ولا يمكنها ان تتابع سيرها الا بعد

معدّل الحمله ود طهر ن معدّل ن ممكن فلا رخص له غنمة طريقه
لا اذ غنمت في هذه القسّات لاسمائية مخصوص بها في مادة ١٤ وصح
شروط الموصحة في هذه المادة.

يجب لاسباه حصة فيما يتعلق بنقل لاشخص لن يطبق التديير اي
يحظرها اوصح حقت و معه و متابع على درجات مركبات النقل تحول
دون فتح اوصح.

اما فيما يتعلق بالبور فيجب لاسمائية في نسبت حصة نقل البضائع
الى وحوث كدنة عند لافسي الحمله (وهذا الحد يسه صانع السيارة ويذكر
بدقة عند الاستلام مخصوص به في مادة ٣١) على مركبة باحرف وارقام
عنه على الاقل ثمانية مسلمات ويجب ان يظل هذه الاحرف والارقام في
حالة ممكن مع اعرافه.

تروى صفة هذه الكدنة مدسها مع رخصة السير اي تشمل ايضا كما
هو المذكور في بي على هذه الكدنة و د ومع نسب بين اودين فالوزن
المذكور في رخصة السير يكون وان لم يحد.

ان جميع المركبات مرساة بحصصه هذه طقات تحمل في الوقت حصر
بصورة كما ان يكون دسها اكثر من دسها و بدلت يجب ان
تحدد تدابير صارمة اوصح حد هذه الحالة في تصير بمصلحة اصحاب المركبات
والتي هي على الاحصاء خطر على مستعملي الطريق لاجرين وحب والحالة
هذه ان تنشأ في محلات موافقة مر كمر به محرم ووزن نقل
الجبود على الطريق في كثير منها تقلت وكل مركبة مشبه به (ويدن

على ذلك مجرد دفع المقتضات (بحسب ور. ٢) وحسب محضر ضبط بها عند
الانتهاء. وبعد هذه محقة من ظروف شديدة كما هو موضح في المادة ٥٦
في الفقرة ثمانية ولا حاجة للقول في حركة محقة لانها متبعة طريقها لا
بعد من نقص جوانبها في ور. ٢٠٠٠ ثم وجب مع رائد من الجملة في
مستودع غير في الطرق سهبه به من زيادة ١٤ سنة على لودن
القبول به.

تمنع مهلة نهائية في ور. ٢٠٠٠ سنة ١٩٣٤ (٥٨) لصحب على
صندوق المركبة أقصى حد للحمولة و... ن عصى هذه الجهة يجب ان
نظم محضر ضبط بكل مائق... رة خوف... ولا حاجة للمول...
شده من نشر القراء لا تسجل السيارات... من كفة... بويه.

المادة ٧ - ان الاحكام المتعلقة بفرق خواتم و قطران الموشى هي
موضحة في المادة ٥٣.

يكون السير بصورة عامة على قسمين لاس من الطريق... لانه
الساير ولا يستعمل قسم لاسر لا لتدور وللدور... الطرق...
وذلك... لم يكن من الممكن... ظل... ذات...
كل تعبير الانحاء والسرعة... ومعروف... في السير حسب لاشده
عنه المارون الاخرين... اربع.

المادة ٨ - يجب مبدئ حذف... سرعة... لا يمكن
لأهله وفي كل مرة لا يكون طريق... وكاب...
غير كافيه.

ان الاحكام الخاصة المضافة بالمرات مخصوص بها في المادة ٣٦ واما احكام المادة ٥٠ فهي خاصة بالدرجات الحدية من المحرك الميكانيكي والدرجات ذات عزم معدون.

المادة ٩ في موعد اصداره باللائحة والحدود الاربعية خاصة اما العلم مرفقها اولاً وان هو في المركبات لا مهمون مروريتها فليست مستثوية القوة العمومية ومرفقة سير خاصة لا يسهر على تطبيق هذه قواعد التي تنسب كثير الحوادث من عدم مرعاه.

المادة ٩٠ - قد نص في هذه المادة على ان تولى المروفي مفارق الطرق ومقتبسات هي المركبات تدور على الطرق الرئيسية المقصود بالطرق الرئيسية الطرق الداخلية في شبكة طرق ذات لمصنعة الدمة والطرق التي يردحم فيها السير ، في لم تكن دحلة في هذه الشبكة ان هذه الطرق الرئيسية ذكر في قانون تنظيم في كل دولة وكل حكومة دائرة الاشغال العمومية المحلية وتحويل الى دائرة الاشغال العامة قبل ان يورد ٩٣ وكل صفة على هذه اقوات يجب تبينها هذه لدائرة ولافتكون مواجب عدادات على دوائر الاشغال العمومية خاصة ان تعد تدبير للاشارة في لاولية مد كورد علاه ضمن الشروط التي تقابل بها اقواتين لدولة وهذه تدابير موضوعة بصفة مؤقتة من مثلث متساوي الاضلاع على مسافة لا تقل عن ١٥٠ متر ولا تفوق ٢٥٠ متراً ما لم يكن حالة المكان لا تسمح على ذلك ، يجب ان يكون هذا المساحة من اصغر له حاشية سوداء من ٦ سنتيمتر ويكون حد رؤوسه موحهاً الى الاسفل ويكون اضلاعه بطول ٧٠ سنتيمتر على الاقل .

أما في المدن فليس ما يمنع من العمل سوجب مواين خاصة بشرط أن تكون هذه القوانين حاضمة لمصادقة من المفوض السامي.

المادة ١١ - أن هذه المادة تمنع الوقوف على طرقات العموم لا لسبب شرعي وبما أن سوق المركبات يكون في سبيل الوقوف فيجب التساهل نوعاً في تطبيقها ولكنه يجب على كل حال منع كل وقوف ذي صبغة مضيقية أكيدة أو خطيرة لمدون على طرقات والآخرى (مدون في النفقات ورؤوس المصدقات والشوارع الصبية ومدون لالاشعاع وبحرفي لا يمكن الآهلة على المخصوص أن يشار إلى المساق التي تمنع فيها الوقوف بواسطة صفائح خصوصية ويجب أن يعاد بشدة وقوف المركبات الواحدة قبالة الأخرى.

المادة ١٢ - أن نفقات الاستشافية المحددة في هذه المادة يجب أن تمنح بها رخصة خاصة يعطى مدون دائرة الاشغال عمومية الضحية وإذا كان النقل يجري على الطرق التي تحفظ على المراكب فيجب أن يحدد شروط اعطاء هذه الرخصة بالاتفاق مع لدونر عليه في هذه المديون . وكانت الطرق التي تجري عليها هذه المديون طرقاً بلدية فقط فبذلك تكون المديون البلدية صلاحية في اعطاء هذه الرخصة .

يجب أن يذكر في هذه الرخصة تدابير اللزوم تأمين مهولة وسلامة السير العمومي كتنظيف الطريق أو حجب السور وسرعة سيره عند الموانئ المكشوفة والسماعات التي يجري في أنشائها نقل وجيرت اسناد مركبات عند وقوفها والاشعاع الدس . فبقول النقل والادوات بالارميه اسخ .

المادة ١٧ - يقصد بلفظه (مركبة لها دخل في الحادث) كل مركبة

يكون سابقها عارفاً ، لم يحدث حادثه فقط بل كان سبباً لوقوع الحادث .

الفصل الثاني

حكام خاصه طبق على المركبات التي بحرها الجبه ثبات

(من المادة ١٨ الى المادة ٢٤)

المادة ٢٢ والمادة ٢٣ — ان هذه الاحكام المنعنه برخصة اسير وصعيحة
التسجيل بترك لرتي حكومات خاصه هم وهي موضوع موضع سفيد في
معرض الدول او الحكومات بينها لا يوجد قوانين خاصة بهذا الصدد في غيرها
من الحكومات وبما ان هذه القليات لها صيغه خاصه محلية فم يظهر من اللازم
تعديل الحالة الحاضرة .

مادة ٢٤ — يجب وفقاً لخص هذه ائده على كل سائق مركبة تجرها
الحيوانات وهي معدة لمن الاشخاص لا حرة ان يكون حاملاً برخصة خاصه
وبما ان هذه القليات لها صيغه خاصه و ان هذه النوع من القليل هو على
تأخير بين وانه لاشك مرمع ان الامم على استصت عمادة ذات املاحيه
ان تتحدد شروط عطاء هذه برخصة .

الفصل الثالث

حكام خاصه تطبيق على سدرت

(من المادة ٢٥ الى المادة ٣٨)

المادة ٢٥ — ان تحديد الذي هو موضوع هذه المادة هو لتحديد الممول

ه دولاً. وعمومه يكون الموتوسيكب داخل في السيارات وكذلك مركبات
الجري الزراعية او الصناعية والدراجات ذات المحرك المودون على ان شروط
تطبق احكام الفصل الثالث المتعلق بهذه المركبة الاخيرة هي موضحة
في المادة ٤٦ .

المادة ٢٧ في هذه المادة عدد من الاحكام تتعلق بمهارات ادارة
السيارة وتجهيزها والامانة وهذه الاحكام تنطبق ابتداء من نشر هذا القرار
على السيارات التي قدمت للتسجيل . عند الاحكام التي هي موضوع الفقرة
السادسة ١٥ لا تصبح احادية لا . من اول كانون الثاني ١٩٣٥ (المادة
٥٨) ويجب حاسة على دوائر الاشغال لسمومه صحة المصكبه استلام
امركبات وتسجيلها . انشر على تطبق هذه الدايير تطبيقاً دوماً ويجب ان
يعقب كل موظف مهوون في تطبيقه .

ما فيما يتعلق بالسيارات التي كانت مستخدمة قبل نشر هذا القرار فان
مهل التطبيق هي التاجه كما هو مذكور في المادة ٥٨

الفقرة الخامسة - وجوب تجهيز السيارة بمرآة يطر منها الى الوراء
ابتداء من اول اذار سنة ١٩٣٤

الفقرة السادسة - وجوب تجهيز السيارات التي وزنها مع حمولتها
يفوق ٣٠٠٠ كيو غرام بآلة تصحيم الصوت ابتداء من اول كانون
الثاني سنة ١٩٣٥

الفقرة السابعة - وجوب تجهيز السيارات التي يحاوز عرضها مع حمولتها
بآلة لصير الانحاء ترى في الليل ونهار ابتداء من اول كانون ثاني سنة ١٩٣٥ .

الاستعمال قبل شرحه اقرار وتطابق حالاً على لركات التي تقدم للتسجيل .
 بحسب منه من جهة ذات السداد (الحكام) هو مدكور بشئ
 مادة ٢٧ .

مادة ٣١ - لا لاسلام على عمه فدية للسجن والاستعمال
 مركبة . بحري هذا لاسلام على من يملك على كل سارة على
 حدة ولاسلام على بحري في البحر . هذه المادة شرط ان
 يكون له وكيل مقول في مال شبيهه بالاسد ويجوز وكيه عنه .
 ما قول وكيه على ثوب مع كان مرسى من مدخل لاشغال عمومه
 في الدولة او الحكومة من قبل صاحب سارة ومن قبل وكالة عامة لشغل
 جميع اراضي الاستدباب او من قبل وكالة في لاسلام شبيهه بالاسد
 ما يخص افراد بحري على سبب سارة ما لاسلام على بحر
 لاسلام على طاردها و هيرت حدة في شغل وشي والكروسري
 او لشدل صاحب سارة والاسباب راحة سارة موصلة .

وفي هذه المادة لاحية بحسب ان يكون قد مرسى مسدداً مع فتح سارة
 الصدد الى دائرة لاشغال عمومه . حتى يروكاب مركبة قد بحري
 استلامها سارة مصادرة قويه لا بحري سلاء جسد ما تعتبر اي
 بحري عاباً فهي .

- بدل بحري ماحر في البحر -

- تعويل نشي

- بدل الكروسري معده لاشغال الكروسري معده للركاب سارة

ثم من الموفق الاصح هذان عدداً من اوكلاء بلعون الشامي
غير كرويري فلا يكون الاستلام على اطرر صحيحاً في هذه الحال الا ما
يتعلق بالشامي فقط وبسبب الاستلام المفرد القاعدة المتبعة في السيارات
المجربة كرويري .

في الملحق (رقم ١) انودح نحصص صط الاستلام بحسب ن استعماله
جميع دوائر الاشغال العمومية لهذه . بحسب ن مربع محصر صعد الاستلام من
محل ذي اربعة مسرور و قد اترتيب اعطاه بدون ذلك مر او استعمال للمرة
مرتين .

المادة ٣٢ يجب على كل سيرة ن تكون محيرة علاوة على مسجحه
لهوية المنصوص عنها في المادة ٤ بما يلي

١ - لصفيحة او عدة صمغ مشددة جداً بحكماً الى شامي بحمر عليها
مرة لمحرك وسم صانع لسيارة وطرزها وارقم التسلسل في فئة لطرزها اذا
كان الامر متعلقاً بمركبات ممددة لعل . صانع وحب ن تذكر وزن المركبة
وزن ووزن اجمولة لاقصى لمقول به وتوضع طادة هذه الصفايح ههنا
صانع السيارة .

٢ - لعل صين دعيان صصيعي التسجيل . لوسم الواحد في مقسم
المركبة والثانية في وحرها ويكتب عليها رقم المركبة المتسلسل اذا كانت
المركبة في حالة الخدمة او لقطعة . للحرمة . متبوعة ورقم مسلسل اذا لم تكن
المركبة قد وضعت للخدمة بعد او اذا كانت عند سعة لم قد صحت موقفاً
من لسير او لقطعة . ترريت . اذا كانت لمركبة واصله من المعمل او من

الوكالة الرئيسية ومعدة للتصدير بإرساله على طريق.

في صندوق التسهيل هذه تكون في ركائز هي في الخمسة اما
من جسم اشى و الكرومى و هـ تكون قلة لقل وفي هذه الحال
الاحيرة تصم على اسبارة وترصها دثره لاشى لعمومية صبة ويكتب
عليها اشارة حروفه وروم متسلسل لاشارة حروفه هي الـ D لسورية
(منطقة حربية) و A لسورية منطقة انمايه ١١ ١٢ اسحق لاسكندرونه
و AL لحكومة اللاذقية و DD لحكومة حل الدور.

اما صبيحه الامامية فتكتب لاشارة حروفه عليها في حـ في وسط القسم
الاعلى منها بالقياسات التالية

حرف	حرفان	
٦٤ ملا متراً	٦٤ ملا متراً	علو الاحرف
١١	١٠	عرض الخط
٣٨	٣٥	عرض الاحرف
—	١٥	الفراغ بين الاحرف

اما اسم نوح الخفية ولاشارة حروفه فيكون على قياسات اتالية :

حرف	حرفان	
١٠٠ ملا متراً	٨٠ ملا متراً	علو الاحرف
١٣	١	عرض الخط
٥٨	٣٦	عرض الحروف
—	١٧	عرض بين الحروف

وتوضع الاشارة الحرفية من عن يمين الكتابة الحرفية وطريقه يكون
 معها وسط الاشارة الحرفية وتعال على محور الصمد لافق .
 ان يسمع لاشارة حروفه في الصمد بحري صحن اذ وسط مدكورة
 اشارة حروفه ويكون كل دونه : حكومه و دة صمد لون خاص
 كما يأتي

في لبنان	حصر و مح
في سورية	صمد كاري
في سورية	اررق سماوي
في بلاد العرب	نهبي
في سجن الاسكندرية وحل لدير	يصل
نحو في كتاب لاروم للمسلمة ديرة عدواكن على تكس الاشارات	
حرفيه املوم هو واحد في جميع لارمي مدمونة بالاشدات احرف	
مضاء على بقعة حمراء في مسرات فوصفه للفعل بالاحرة وحرف يضاء على	
بقعة سوداء في جميع اسيرات لاهري	
يكتب الرقم المتسلسل على الصفحة لادنة بالفرنساوي والعربي	
بالنصائات اشارة	

٧٥ ملليمتر	علو الارقام
١٢	عرض خط الارقام
٣٢	عرض الارقام
١٠ ملليمتر	المراح في لاروم

الثاني حتى ٣١ كانون الاول لا يصحب اكارا حات لتستعمل في المركبات التي كانت في الخدمة سابقاً ثم سجدت موفاً تصاحبها، ولا ي سبب آخر اولو كلاء شركات السيارات المقبلة اين لتستعمل فقط في سيارات موجوده في المحرل لم تستعمل بعد، وعلى دور لا تشمل العمومية لمحبة ن تاسر عند ما ترى ذلك مناسباً لسحب الصمغ لتستخدمه حياً، وانما تصفائح جديدة موافقه لأمودح الموضح فيما يلي ومن الموافق هذه الناسة اقامه عراجه كالة لهذه الصمغ وان تقيده على سجل محض لذلك اسم، المستعملين من هذه الصمغ مع تقاسم وصفاتهم وعدد صمغ المغطاه لكل منهم وهذا لعدد يجب ان يكون مناسباً لاهمية اسمهم.

ان القفظة = المنحرفة، وارقمه، متسلسل كبرن باحرف س، د، على بقعة يضاء، وفقاً للخط المعروف لدي قطع الصمغ، من اوتة في زاوية بين خطين حزين بالقياسات التالية

٥٠ ملليمتر	علو الارقام او الحروف
٣٠	عرضها
٦ ملليمترات	عرض الخط
١٢ ملليمتر	افترغ بين الاحرف لو الارقام
٣٤	افترغ بين نقطه، والمنحرفة، و رقم، متسلسل
٦ ملليمترات	عرض الخطوط الحرة

تكون بقعة اصفيحة مختلفة في كل دولة ومن لاورن المعين للاشارة الحرفية في صفائح التسجيل لمددة وذلك كما يلي:

لبنان	خضرة فاتح
سورية	(المطقة الحوية)	اصفر كادي
سورية	(المطقة الشمالية)	اروق سماوي
بلاد الطويين		برقالي
مسحق الاسكندرويه وجبل الدروز		ابيض

ان قياسات الصفحة هي محددة بمحدد وجوب ترك مساحة فارغة من ٢٥
مليمتراً على الطرف الاعلى والطرف الاسفل ومساحة فارغة من ٢٥ . للميلتراً
على الطرفين الخارجين بين لافهم والحروف وطرف الصفحة .

الصفحة . لتعربة . هذه لاتصلح الا على الاراضي الدولة او الحكومة
اني اعطها . يجب عدد ذلك في كل مدة اعطيت لها صفحة . نجمة . على
دائرة الاشغال العمومية في الدولة او الحكومة في تعيين اقسام الطريق التي
يمكن استعمال هذه الصفحات عليها وان تنبع دائرة الاشغال العمومية في المقومية
المليانة هذه الاقسام ويجب ان توضع هذه الصفحات همة المستفيدين منها
على مركبات التحرة لكل مركبة صديقتان الواحدة في الامام والسانية في
المؤخرة وفقاً للاحكام العامة المصفاة على صفحة لتسجيل .

الحق بهد الطام نموذج لهذه الصفحات بغير طسمي (الملحق عدد ٤) .
اما صفحة الترايبت فهي بخلاف صفحة التحرة تصلح لجمع الاراضي
المشمولة بالاندب ونطى فقط لوكلاء شركات السيارات المصواين على نسبة
اشغالهم لتستعمل فقط في السيارات الواصلة من المعمل او من الوكالة الرئيسية
لتعذر باوساها على الطريق الى بلدان حرة .

يقدر في سجل محصل لذلك اسم من يعطون هذه الصفائح ولقهم وصفهم
وعدد الصفائح المطبوعة لكل واحد منهم.

تكتب لفظة « تراريت » بأحرف حمراء على بقعة حمراء فأنحاه في وسط
الصفائح على خط أفقي وارتفاعات التالية

٥٠	ملليمتر	علو الأحرف
٣٠	»	عرضها
٦	ملليمترات	عرض الخط
١٠	»	الفراغ بين الأحرف
١٩٠	ملليمتر	علو الصفحة
٢٩٠	»	طولها

الحق بهذا النظام نموذج لهذه الصفائح كبر طبعي (الملحق عدد ٥).

كل استعمال لصفائح « التجربة » و « التراريت » مخالف للقانون يجب
قعه بشدة بسحب هذه الصفائح مؤقتاً أو نهائياً. قرر هذا السحب مدير
دائرة الاشغال العمومية المحلي ويجب ان تكون مدة السحب الموقت على
نسبة أهمية المخالفة إما السحب النهائي فحسب ان لا يتم الا في احوال مهمة
جداً او عند ارتكاب المخالفة بصورة مستديمة او عدد سوءة.

وعلى كل حال لا يسكن ان يكون السحب الموقت امدد دون الثلاثة شهر.
تبين ثمن صفائح « التجربة » و « التراريت » و آثار الاشغال العمومية
المحلية وفقاً لمصاريف صمها.

ما فيها يختص بالدرجات الثابتة يكتب الرقم المتسلسل والاشارة
الحرفية بالحرف يضاء على بقعة سوداء.
فعلى الصفحة الامامية يكتب الرقم بالفرنسوي وبالعربي بالقياسات
التي هي :

٦٠ ملليمتر	طول الارقام
٦ ملليمترات	عرض الخط
٢٥ ملليمتر	عرض الارقام
١٠ ملليمترات	الفراغ بين الارقام

تكتب لاشارة الحرفية بين كلمة الرقم المتسلسل بالفرنسوية وكتابتها
بالعربية في وسط الصفحة على خط اعني بالقياسات التالية :

٢٥ ملليمتر	طول الاحرف
٦ ملليمترات	عرض الخط
٢٥ ملليمتر	عرض الاحرف
٢٠ ٥	الفراغ بين الاحرف والارقام

ويستعمل على اصناف الخبيرة لترتيب هذه المذكور اعلاه على ان
قياسات الاحرف والارقام تكون كما يلي :

٢٧ ملليمتر	طول الارقام
٥ ملليمترات	عرض الخط
٢٠ ملليمتر	عرض الارقام
٨ ملليمترات	الفراغ بين الارقام

٣٢ مليمتر	علو الاحرف
٦ مليمترات	عرض الخط
٢٠ مليمتر	عرض الاحرف

الترانيم بين الاحرف والارقام ١٥

الحق بهذا الخطم ، ووضح لهذه صفة شع بكبر طبيعي (الملحق عدد ٦ للصفحة الامامية و ملحق عدد ٧ للصفحة الخلفية) .

يجب بصورة عامة ان تحفظ جميع الصلح من بة فة كانت في حالة حيدة لاسيا الكتنة لني عليها يجب ان تظل قرونة دثا وكل صفية معطلة يجب حالاً اندلها وكل مركبة لسير صفية معطلة وغير مقرونة يجب ححرها الى ان تصالح الصفية او تبدل ولا يمنع ذلك من ان يصطم المأمور الذي عاين الخامة ضبطاً بها ومنع اطريقه نفسه في المركبات التي لا يبر الضوء الخلفي فيها لصفيته كما هو مفروض في الفقرة له دسه من لمدة ٢٩ .

على ان للتواعد التي وصحت اعلاه امض شذود تعلق بالمركبات التالية :

١ - المركبات الاجبية التي سير وفقاً للاهاف لدولي المؤرخ في ٢٩ نيسان ١٩٢٦ والمتعلق سير السيرات والمركبات وقد دخلت فيه الدول المشمولة بالامدب بموجب القرار رقم ١٧ ل الصادر في ٢ آذار ١٩٣١ فان هذه السيارات التي تسير حاملة شهادة وايه تحتفظ بالرمم المخصص لها في البلد المسجلة فيه وهو معين في شهادة السير وعليها ان يحمل عدداً في مؤخرها بصورة ظاهرة صفية بيضوية الشكل قياس ٣٠ سم مترأ عرضاً ١٨ سم مترأ علواً تكتب عليها الاحرف المحصنة بلدها الاصلي وفي الملحق رقم ٨ ابلان

التي دخلت في هذا الاتفاق ولا اثرات اي تمييز كل بلد عن الآخر.

ب- السهلات الاحدية التي هي من بلاد مذحم عقد معه اتفاق خاص في وقت الحاضر ليس من بلد في هذه الحلة لا فلسطين بسبب لاتفاق السوري الفلسطيني المذاع بموجب القرار ١٩٤٤ في المؤرخ في ٩ تموز ١٩٣٢ فان هذه السيارات تحفظ بالرغم لمسلحة تحته في فلسطين وهو مذكور في المستند القوي لدي يجب ان يكون فيه حد وان لم يكن من حق خاص مع العراق فان انظام هذه المتع مع فلسطين هو في الواقع منع مع هذه البلاد وليس من حاجة لحدود هذه الحلة لان العراق يملكه بمثل هذه يجب بمكس ما تقدم ان يوضع حد اعظم لمرءه الذي تمنع به في شتى سوريا المركبات لآية من تركية لان الدخول ان تركية هو ممنوع تماماً على مركبات دعيا لدول المشمولة باللائحة وعليه يجب عدم ترخيص المركبات الحاملة منه مع تركية باحتياز لحدود مام يكن متممة شروط المعروضة في الاتفاق الدولي المؤرخ في ٢٤ نيسان ١٩٢٦ .

ج- قرارات المفوضية العليا والخش و لبحرنة لمسلحة في وقت حاسه .
واخيراً كان قد منع بعض كبار ماوودي تقاعد الاحدية والادوات المحلية سماتح من مودح خاص في مصر الدول المشمولة باللائحة ولا من مانع ذي بال ان يبي هذه الصفة متممة شرط ان لا توسع في توسعاً جديداً بدون رضى المفوض السامي مسماً .

لاشك ان من المفيد التذكير بان تعديلات تتعلق بمسجل المركبات المخصصة لقل الاشخاص ونقل البضائع بالاحرة قد وضعت بموجب اقرار

رقم ١٧٥ ل د المودح في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ فان هذه التدابير تبقى مرعية
الاجراء الى ان يقر خلاف ذلك.

المادة ٣٣ كل مركبة تسير على طريق معمولي يجب ان تكون
حاملة مستند مدعى ورجعه سير، يثبت ان المركبة قد كانت عند وضعها في
الخدمة مستوفية الشروط المفروضة في اقرار الوصول على هذا المستند يجب
على صاحب المركبة ان يقدم بדרך وثيقة لاشغال معمولية في الدولة او
الحكومة ان يكون محل عمله او لثباتي فيها. نصريحاً موثقاً للمودح
الملحق بهذا المرسوم (الملحق رقم ٩) مرفعاً معصر. يصط المظم تاريداً المادة
٣١ و يدمجه من هذا معصر بمطابق صانع السيرة او وكيله.

مذكر في نصريح على الخصوص نوع العمل المدة له المركبة : النقل
المعمولي او نقل البضائع و لاشغال بالاحر فاد كان الامر يتفق بالنقل
المعمولي و نقل البضائع بالاحر و يمكن اعطاء رخصة اسير لدى الاطلاع
على مستندات مقدمة. اما اذا كان الامر يتعلق بالنقل الاشخاص بالاجرة
فيجري الفحص الاضافي المخصوص عنه في المادة ٤٣ فاما كذا من ان جميع
تدابير اي من شأن سلامة لركاب و راحتهم قد تمت و ان كان الامر
كذلك تعطى عندئذ رخصة اسير.

يجب ان تكون رخصة اسير مرفوعة للمودحين الملحقين بهذا النظام
(المودح رقم ١٠ و المودح رقم ١١) ما لوها يحصل في كل دولة وحكومة
او مظنة وهو كما في

سورية (المنطقة الحورية) سفر كسري

سورية (المنطقة الشمالية) ورق سداي

بلاد العلويين رعي

سجن الاسكندرون وحبل الدروز - مصر

فيما يخص سفل الصانع و لاشع من الاخره يجب ان تكون رحصة السير الموضوعه وفقاً هو موضع اعلاه . فطلوعه من ليرة الى ليرة تحيط به عريض (نموذج رقم ١١١)

نصلح هذه الرحصة مدسة في انقل الحسومي ويجب تحديدها كل سنة في شهر كانون الثاني ، انشتر عام في لحده حصصه لذلك اما سنة صمم للقل بالاجرة فهي ستة اشهر فقط . يجب تحديدها في شهر كانون الثاني ونور بالانشتر عام في لحقات حصصه لذلك . لا يمكن وضع هذه الانشترات لا امد فحص اركه وهو مخصص في دين ١٩٣١ .
ان رحصة سير نقطة في حدى الدول و الحكومات يكون صالحه لجميع الاراضي اشمولة بالاسد .

ان الاحكام المذكورة علامه شديدة فيما يخص اركت .
- اسارت اي سير وفقاً لنظام لاعمى الدولي .
نفسار سنة ١٩٢٦ فان رحصة سيرها الدولي صرحه في لارعي اشمولة بالاشد .

ب - السيرات المسجلة في الدال لتاجه نفوذ منها عرف خاص ليس في الوقت حاضر في هذه حالة الا فلسطين سبب لاعمى سوري

السلطاني من رخصة السير التي تعطى السلطات الفلسطينية تكون اذن صالحه في المدن مشمولة بالانتداب .

هد وان لم يكن من تحقق خاص مع العراق من النظام نفسه المتبع مع فلسطين بحري في اوقع مع العراق لان هذه البلاد تمامها بالمثل وعلمه فان رخصة السير التي تعطى السلطات العراقية تقبل في الاراضي المشمولة بالانتداب .

ويمكن ذلك بحسب وضع حد لنظام المراقبة التي تتبعه في شمالي سورية المركبات لآتيه من ترك و من رخصة سير التي تعطى الحكومة التركية لا يكون صالحة في الاراضي المشمولة بالانتداب . والمركبات التركية لا يرخص لها دخول الحدود ما لم تكن مستوفية شروط الاتفاق الدولي المؤرخ في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٦ .

ح — المركبات التي تسير حاملة صناعية . البحرية . والتي لا تحمل اوراقاً خاصة .

د — المركبات التي تسير حاملة صناعية . انزاليت ، على نه يجب عليها مع هد ان تكون حاملة رخصة مرور تعطي دائرة الاشغال العمومية موقفة للمؤرخ ملحق به المصداق (النموذج رقم ١٢) .

هـ — سيارات المفوضيه العربيه والجيش والبحرية المسجلة في فئات خاصة والتي تحمل رخصة سير خاصة و دفتر تسجيل يقوم مقامها .

المادة ٣٤ — يجب على كل سائق سيارة تسير على الطريق العمومية ان يكون معه مستند يدعى « رخصة سوق » ثبت انه وجد ذا مقدرة على سوق

هذه المسارة وللحصول على هذا المستند يجب على المرشح للسوق ان يرسل الى مدير دائرة الاشغال العمومية في الدولة او الحكومة ابي يكون مقبياً في اراضيها طلباً مطبقاً للسودج الملحق بهذا الظاهر (النموذج رقم ١٣) مصحوباً بالاوراق الآتية :

- ١ - حلاصة من سجله العدلي تاريخي دون اشهره .
- ٢ - شهادة من السلطة الطبية تثبت ان الطائفة ذو استعداد طبيعى ونظر عادي او يصبح عادياً بعد تصحيحه وسمع عادي للطبيب ان يرى اذا كان المرشح لسوق المركبات مخصصة للنقل الخصوصي مستوفياً هذه الشروط اما في سوق المركبات مخصصة للنقل بالاجرة واسواق المركبات المدة للنقل الخصوصي ولكها مصنوعة لقل اكثر من ستة اشخاص او ان درهما مع حمولته يوق ٣٠٠٠ كيلو غرام وانه النوع الحاسبة التي تحصل الشخص غير كفؤ للسوق فلا يعطى نسبه شهادة طبية هي مذكورة في الملحق رقم ١٤
- ٣ - ثلاث نسخ على لافل من صورة ترشح مأخوذه مواجهة او عن ثلاثة ارباع الوجه .

٤ - تعيين فئة المركبات المطلوب لها رخصة السوق .
يجب على المرشح عند ذلك ان يبرهن شغفه بصفه هويته على انه بلغ الثامنة عشرة من عمره و الواحد و اربعين حسناً يكون طالباً ان لسوق مركبات مخصصة للنقل بالاجرة او مركبات معدة لا اكثر من ستة اشخاص او مركبات برسد وزنها مع حمولتها على ٣٠٠٠ كيلو غرام يخص هذه الحدود الى ١٦ سنة لسواقي الدراجات النارية ذات الدولابين .

ب - سوقى "السرات" التي تباع فيها الحبوب والبقول والسمود في ٢٤ نيسان ١٩٢٦ وفي هذه الحجة كور وحده - سوق الدار - سوق في الاراضي المشمولة بالاشتراك.

ج - سوقى "السرات" المسجلة في الجاهل بجمهورية مصر - سوق حصص - ان الاحكام المنصوص عنها في المادة السادسة من قانون حصص بغير المعطاة من قبل فلسطين - ١٠٠ كور وحده - بقية حصص بغير السوق المعطاة من قبل هذه الدولة - مصر.

د - سوقى مركبات نفوسه - ١٠٠ كور وحده - بجزيرة مسجلة في قوائم حصة غير ان سوقى هذه مركبات حصة - ١٠٠ كور وحده - حاسب وحده سوق حصة معطاة دائرة كل منهم.

هـ - قدمت عدا ذلك حصص حصة - ١٠٠ كور وحده - معطاة بغير حصص السور للمسكرين من يري - ١٠٠ كور وحده - بجزيرة مسجلة في قوائم حصة السوق من هؤلاء اطال منهم تعدد الاوراق المالية دلا من الاوراق المذكورة في مادة ٣٤

١ - صاب - موضوع عليه وى بون

٢ - شهود من دناش ورا - ١٠٠ كور وحده - خلاصة مسجرحه من سجل مدنى.

٣ - ثلاث نسخ على الاصل وث - ١٠٠ كور وحده - المسكي او العسكري (من صودرهم شهود).

٤ - حصة سوق المسكية والمسكرية.

انه اذا قدم طالب لرحضة هذه لرحضة الاخيرة وفي من تقديم الفحص
اما اذا لم يكن لديه رخصة سوق ومبني من عدم الفحص ضمن اشروط لخدمة
لا مانع من ضرورة على هذه الخطه ولا تنطبق لا على العسكريين
الذين في الخدمة . بل ولا يمكن في اي حال كان ان تشمل اعضاء عائلاتهم
ولا العسكريين المتقاعدين ولا المستقدمين و لعملة للمكثين في الجيش .
من المفيد التذكير هنا . لا تنطبق لأن في الدول و حكومات رحص
سوق اقل لركاب و . صريح بالاحراز انه لا تنطبق هذه التدابير الا بانفاق
مستحق مع المقوص سامي .

المادة ٣٥ - تقضى هذه المادة ان يمر سائق السيارة لدى كل طالب من
المؤجرين ذوي الصلاحيه وحصته بالسوق ودرجته السير حصه المركبة . ان
المؤجرين ذوي الصلاحيه هم المأمورون الموصوفون معاينة المخابرات لاحكام
قرار والمذكورون في المادة ٥٧ من لائحة الاشارة الى انه يحدث غالباً
ان مأمورين يطون انه مرنخص لهم بحجب رخصة للسوق من الدوايق
المخالف فيجب مع هذه المادة ان تجد حل . فور عموم عند وجود مخالفه
بتنظيم اصط وحصرك المركبة وعند الاعضاء تنطبق على يرحضة انصوص
عنها في القرار .

المادة ٣٦ - ليست السرعة محدده مبدئياً وعلى السائق ان يراعي فيها
الظروف الحاضرة وضرورة السير التي هو فيها على انه يمكن وضع حدود
للسرعة على ادم من الطرق بمب لاسب من حشر الاماكن الآهله
ولكن ينبغي ان يكون أقصى حد للسرعة لقبولها موافقاً لوع وسائل

القل العصرية وهي البيرت . غير أنه في الواقع من الأمر كذلك دقاً
وعليه فالموضوع في تحميم موحها . سرعة تحب تحت طائلة طلالها . ن
تعرض لتأثير المعوض السامي ثم نهد تحميم في سرعة بحب ن
يدكر المارين على الطريق بطرعه ظهره جداً على لوح موضوعه في كل
من طرفي اقلام الطرق المطلوب تحميم سيرهم

بحب . يكون هذه لالوح على شكل مسد . فقطر ٦٠-٧٠ سمترأ وان
تكون بعمق ٢٠ سم وحاشيتهم ١ سم . ان يكسب سبب كذا كيلومترات بالدهان
الايض بالمرساوي والبرقي ونحميم بين المعين حتم . حتم في .

قد يصعد ذلك في هذه ده على يحدث لالوح في سارت في
وزنها مع حملها يصون ٣٠٠ كوة . على به الساني من هذه المساعدة
المركبات المصنوعة حده وسأقل لاشعاع . مستعملة لهذه الذيقنط فيجب
على هذه المركبات لتأمين تطبيق هذه ندر ن تكون بحره آلة لعدد
السرعة سهل . دائرة الاشعاع العمومة المحلة ونحميم . ن حده وجود هذه
الآلة او عدم صبطه يؤديان الى حتم مركبة في ن حدهج لآلة ونه ن ذلك
دائرة لاشعاع العمومة . حدهج استعمال هذه لآلة وحدهج من ول يكون
الثاني ١٩٣٥

الهاذ ٣٨ - اذا جرى سبي سارت على . حدهج حدهج حدهج
صحت على مضمي لالوح حصول على ردهج بذلك من كل من رؤ .
الدولة والحكومة ذات الشال .

ح املو بن رص

$$y_{\text{max}} = 10 +$$

وسطی

يجب لانه عدده حده الى عدد حده في مكان الشغل بحيث
اسوق سوه كات اركه مخصوصه على ركاب و قات الصنع من هده
العدد بحيث يتفق مع عدد دوات سيرة سيرة و دوات سيرة
وجوب لاسب وجود ركاب في عائق في اسير هده آلات و يجب
في يدكر عدد سح حده في يدكر حده على حده سيرة اما في
اركات مخصوصه في صنع فيكون هده صرح محفوظه فقط اساعد
الساقي و لم يرق البضاعة.

في تعيين عدد المطارح في البيت نفسه من كل ناحية وفي
تصنيع فيها الكروبي في البيت نفسه من كل ناحية كما هي
يختم من معدل الحولة المائة في البيت نفسه من كل ناحية
الكروبي على وجه البيت نفسه من كل ناحية في معدل حولة
الركبة ثم يصنع هذا البيت على ٩ أركان من كل ناحية من كل ناحية
المطارح لصوت البيت من كل ناحية من كل ناحية من كل ناحية
فوق البيت من كل ناحية من كل ناحية من كل ناحية من كل ناحية
سبعون كروبي من كل ناحية من كل ناحية من كل ناحية من كل ناحية
اطرق عليه بزيادة هذا البيت من كل ناحية من كل ناحية

نص في هذه المادة على أن المركب محصنه نقل لاشخاص
بحاج وقبة على أن هذه الأحكام لا تنطبق على مركب مستخدمة عند اذاعة

هذا القرار لما تسبب من الخلل لأصحاب ولا يطلب تطبيقه على المركبات
المسجلة بعد دة قرار لا انداء من أول كانون الثاني ١٩٣٥
وقد نص خبراً في هذه المادة على حكماء مدينة مـ وضع حد لتصرفات
كما من أو حب ان لا يـ على مـ على لاطلاق كعمل المركبات والمضائق مـ
ونقل الركاب في مركبات محصنة فقط انـ مضائق ومـ على الحيوانات على
سطوح السيارت المحصنة على مركبات وحسب في المستعمل ان تجمع اشددة
كل مخالفة من هذا النوع.

المادة ٤٣ - مـ من تدبير مـ مـ مـ في المادة ٣١ يجب ان
يسبق سلام المركبات محصنة نقل ركاب بالاحرة فحسب خاص للمركبة
المطلوب نقل مـ ان مـ رتبة من مـ مـ هي لنا كدم ان
تدبير مـ مـ سلامة ركاب وراحتهم قد اتخذت فيها ان الترتيبات
الداخلية الموصلة علاه قد روعيت.

يجب ان يصمم مـ محصن كما هو موضح عند الكلام عن تطبيق المادة
٣١ محصن مـ مستخرج من مـ دي رومة ومـ مـ وفقاً لترتيب عطاء
المحاصر دور مـ من مـ مـ مـ مـ مـ (ملحق عدد ١٨)

المادة ٤٥ - يوضح هذه المادة في فقرتين لاحيتين تدبير موجب
تأخذ في المركبات المحصنة نقل ركاب بالاحرة مـ مـ مـ مـ مـ
ركاب فوق العدد المسموح به في هذه حال لاجرة يجب على المأمور
مضام نصط لاطلاق من مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ
وان يرطهم على انه لاطلاق هذه التدابير لا مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ

طادية. مثلا. اذا حدث هذا الامر بالقرب من مكان آهل ممكن وجود سيارات فيه او على طريق يمر عليه عدد من السيارات كما يمكن معه توزيع الركاب في مركبتين اخرى و اذا كان على هذه الطريق شركة سيارات كبيرة (اوتوكار) منتظمة يمكن احدهم او اذا كان بالقرب من هناك محطة سكة حديد يحدون فيها قطارات توصلهم الى حيث يريدون. اما اذا كان الامر بعكس ذلك فيكون من الجوارى اركاب الزائدين على طريق لانهم عليها السيارات الا قليلا او ارحلهم في الليل.

الفصل الخامس

احكام خاصة تطبق على الدراجات

(من المادة ٤٦ الى المادة ٥١)

المادة ٤٦ - قد حدد في هذه المادة نظام خاص مطبق على دراجات ذات المحرك الميكانيكي وعلى الدراجات ذات المحرك بدون (B.V.A) والدراجات الاولى هي خاصة لاحكام الفصل الثالث وللدراجات الثانية لا تخضع الا للقواعد المذكورة في المادة ٢٦ (محركات) والمادة ٢٧ (جهيزات الادارة والاتحاد والسلامة) مقررات ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٨ (آلات التوجيه) والمادة ٣٠ (الاشارات لصانته) والمادة ٣١ (لاستلام) والمادة ٣٦ (لسرعة) والمادة ٣٨ (السائق) وعليه ٢٥ معه من صياح تسجل ورحمة السير ولا يجب على سواقها ان يكون لديهم وخصة سوق على ما يجب ان يكون عمرهم على الاقل ١٦ سنة اما فيما يختص بالامانة فتشبه كسائر الدرجات الخلية

من تحريك اليه كانه في وسطه عينا حكامه في ٥١٠٥٠

المادة ٤٧ - من الامور المتقدمة ورب لندن اوفي داخلها ان يركب
عدة شخص على دراجه و حدوده من عن كونه خطراً بعد ذاته
لان الدراجة لم يدخل في صلب حساب هذا قبل لانه في هو ايضاً خطر
اكيد على الناس لآخرين لان السائق لا يكون ياتعد بصورة كافية
من داسه من و يجب قمع هذا العمل بالنسبة ممكن من تشدة.

المادة ٤٩ - قد رشح في هذه المادة نوع الآلة الماشية التي يجب ان
تجارم الدراجات و سائر كل آلة غير هذه الآلة ممنوع من استخدامها و يجب تنظيم
صطو شكل ذلك دراجه لا يعمل بموجب هذه المادة.

الفصل السابع

الحكمه حرثه

(المادة ٥٦ الى المادة ٥٨)

المادة ٥٦ - ان دى حد الحرة بعدى فيما يتعلق بمحاذاة اقر د حد
بني على معدل حدين عيش مع ن كثر لانه تر لمحبه تي احد رانها في
الامر قد طالت بين حد على من هذا ما تدير الحصة لمصوص عنها
كالطبر وهرمغ ما دمن حمله و سحب حصه لسير و حصه لسوق
المادة ٥٧ - طاعت تطوعاً و هو - بعد ما يخص به من لا يمكن
وقوعاً على اسلحة لانه بموجب في من على طرف في لاراسي المشدولة
بالاعتدال ولا بعد ذلك من سبه و راركة واحدة قد تكون

طاب حاله لاحكام عدة من دول طريق دول كل حاله نصاب على
حدة غير تقع وخاله هذه من بلاد مصر مع حرمه معدي .
قد شير في ديار طرب في حكا حياه وهذا طرب بعد مخالفة مهمة
الحدة ١٧ وقد نص عند ذلك على عدم من اعانت قد ذكرت جميعها بصورة
حصنة ويكون هذه الخانات صرة مشددا حتمت حداثا بابة بحامه
كالت من خانات لاجري .

وحيك عدد دلت في مصر عتد سبعة مائة مركبة اسبته اتي
تعمل سير المركبة خطر على لاري . وقد لما ورست في مصر المركبة
والبحرها الى رتبع سيرها سيراً عابراً . اذا اقتضى الامر ارسال المركبة
ليعمل تصحيح فلا يمكن . في الامم مطورة وكذلك اذا كان
السايق غير حامل رحله لسوق ورحله سير المركبة وحسب سير المركبة
في ان يقدم هذه لادارة . اذا كان سايق في حالة سكر ووجد عش في
رحله لسوق او رحله لسير فتحرر المركبة ويجب على السايق او
صاحب الاسارة عدم وجود سايق في يدفع للحرية ٣٠٠ عرش له من
جراه قديراً ولا يمنع ذلك ملاحقه وجسم اسيرة في حالة وجوده .

ان حجر المركبة ضمن تودهم في عن مساب قريب عدد الامسكان
من مثل وقوع نخوة حيث سبي تحت مصرية الشرطة او الدرك بدون
تعريضها لاطل او صرر .

قد يحدث في سيرة واحدة وعمل مدة واحدة لاسرور في عشرة
ساعة تعظم عدة محلات مساب واحد ونحو سايق واحد في هذه الحالة

لا يعاقب هذا المبدأ إلا عقوبة واحدة عن المخالفة نفسها وتكون صلاحية
المصل في هذه المخالفات للقاضي الذي يتعلق به المخالفة الأولى المنظم بها
محضر ضبط .

المادة ٥٧ - ينظم عمادة المخالفات محضر ضبط وإذا كانت المخالفات
أكثر من رتبتها لمختلف واحد عديدة فيه كان في ينظم بها محضر ضبط واحد .
ترسل هذه المحضر مبدئياً في اليوم نفسه إلى قاضي الصلح ذي الصلاحية .
الذي عليه أن يدعو لمخالف المحاكم في مدة خمسة عشر يوماً . يجب على
الحكومات المحلية - بهذه خاصة - في هذه التدابير فلا شك أن التأخير الذي
يبدى حتى اليوم في إجراء الملاحقات من هذا النوع كان أحد أسباب فوضى
العمل على الطرق ويجب الحصون على أحكام سرية بحق المحامين ويجب
على المشتات والحكومات المحلية اتخاذ تدابير نفيدة لذلك .

نظام محضر الضبط مهم :

١ - مأموري اليوم مسمومة .

٢ - مأموري مرافعة السير محلين خصوصاً لهذه الغاية .

٣ - مأموري دائرة لاشغال مسمومة والمرافعة في المفوضية العليا أو

الدولة أو الحكومة ذات الشأن المحامين خصوصاً لهذه الغاية .

أن يداهل مأموري دائرة لاشغال مسمومة الذين بهمهم مباشرة أن
يكون لعل على الطرق مخططاً نظاماً حسب قد نص عليه خاصة فيما يتعلق
بتعيين تدابير الخطة لتتبعه بالطريق مثل الصمط على الارض والحولة
والوقوف والتفتيدات لتتبعه بالسير وحالة ركبات وترتيباتها والصفائح

والحمولة الزائدة عن المعدل قانوني وهذا لا يسهم من معايير اية مخالفة اخرى
عد الاقتصار فيجب ان يترك على جميع मामورين الذين تدعوهم وطبقهم الى
انتقل كثيراً بصورة احادية ن يحلفوا السمين في اقرب مهلة واول ما يجب
على هذه الدائرة وعلى मामورها لتدخل به هو نقل للاحرة كما ذكر ذلك
في المادة ٦ يجب ان يشأ مرة مرة بحره عوارين اوزن الجسور في
اقرب مهلة على الطرقات التي يكون فيها السير كثيراً وذلك لمراقبة احمولة
ولتأمين تطبيق الاحكام المسبقة لطابقاً ديمقراطياً . ان دور الاشغال العمومية
الطالية تتفق مع دائرة الاشغال العمومية في المعوضات العليا لتبين عدد هذه
المرکز ومحيط .

قد ادخل عدداً ذلك في حكم خاص في هذه مادة نفس على به لا يمكن
اجراء اية ملاحقة كانت او قدم احوال في مهلة ثمانية ايام ابدء من اليوم
الذي عاين فيه المخالفة المأمور مطم لصيطة وصلاً اقصي الصلح ذي الصلاحيه
يثبت انه دفع للحرية الحد الأدنى من الحره التقدي عن كل مخالفة معايير
فيجب على मामور مطم المحصر ان يذهب لمخالف الى هذا الحكم على ن هذا
الحق بالتخاص من الملاحقات لا يوجد فيما يتناقض بالتحذير السمع اي تواف
طروفاً مشددة وقد حصرت جميعها في مادة ٥٥

المادة ٥٨ - ان سحب الرخصة يمكن ان يجرى بواسطة العديد وفي
بعض الاحوال يمكن تحرير بطرحة دائرية . ن سحب بطرحة دائرية يكون
على اثر صدور حكم بذلك وما سحبه بطريقه ادريه فيكون قرار من رئيس
الدولة والحكومة ذات الشأن يصدر به على اقتراح مدير دائرة الاشغال

العمومية في الاحوال المخصوص عنها في مقرة ثبوتية من هذه المادة او بناء على اقتراح لجنة أدسه لا بدول سملها لا سفل بالاجرة .

ففي لافرس لادل بحري سعب رخصة ب لم يكن على انو سكر لسائق فلعجره لادن عن لسوق ومن رسمياً اما بهذا المعجر فقد يكون رسمياً او فاجحاً عن مو مائة فمجره في الافتراض الاول برك لراي اصوب فباسبق او في لمرسكات المخصصة للسفل المخصوصي ما فيما يتعلق سواي لمرسكات المخصصة للسفل بالاجرة و للسفل المخصوصي عبره معده لسفل اكثر من سة شخص و ن و رة بمئة يهوى ٣٠٠٠ كيلو غرام فيعرد المعر رسماً عنه موع السندية المذكورة في الملحق رقم ١٤ .

وفي الافتراض الثاني يكون معجر من لسوق د ثبات نظم بحق لسائق مرات عديدة موله في مائة يسيرة تحدث حمة عن حح مهمة او أحدث حوادث عديدة او كان سيئاً لوموعه . من لسحب حداً وضع قواعد دقيقة في هذا ممدد ولذلك يكون من لسوق ن بوضع سول سدا لسفن واني لانسحب الرخصة لا في حوال يكون المعز فيها طاهراً ظهوراً جلياً . يمكن ان يكون سعب رخصة من او موقفاً اما مدة لسحب لسوقت فتكون من ثلاثة سب إلى ثلاث سوت ولكن اذا كان السحب درياً به على اقتراح لجنة دة ملاثة و المدة ثلاثة اشهر .

ان النصوص التي تلتها بسو حمة هذه لمدن و نحدد م صلاحيتها يجب تحت صالة طالها ان مرض على ممدده مصوص سمي .

الفصل الثامن

حکام موقتہ و محتالہ

(من ابد ۵۸ تا ۶۳)

المادة ٥٨ - قد ريت في هذه المادة بدق المبدأ المسوغة لتطبيق
بعض احكامه قد ذكرت بالخصر في المراكبات التي هي في الخدمة عند نشر
القرارات والمراكبات التي تسجل بعد انتهاء هذه المبدأ تمتد حتى اول كانون
الثاني من سنة ١٩٣٥ ويجب ان يدكر ان هذا في وقت الحاسب ذوو المالاقة
سنة دو تر لاشمال ايامه للخدمة ان بطريقه صحابه وما يتخاير مرسله
لخدمات اسواق المرحصين في وقت.

مادة ٦٠ - د. ظهر من شرح الامن و قضاء اعاد ن تدابير المسونة
في افراد هي غير كاهيه بممكن رؤسه الدول و حكومات او الخديت ذات
اشان ن تسن تدابير اشدهم سره على ان هذه تدبير لا يمكن ان
يكون لها معمول الا اذا صادق امير من السمي علم مسبقاً.

المادة ٦٢ - في نظام سير و عمل في لدون لمشغولة بالاسناد مخضع
لآل القوانين شئى مثل قرارات مفوض لسمي ومراجه رؤسه لدول
و قرارات حكومات و قرارات حوطين و المحفوظات و المدن و شرت
السلطات الادارية ...

اما قرارات المفوض السامي فقد اصدتتبعي ويوضح عنها ما عدا
القرار الاداري رقم ١٩٣ الصادر في ٢٠ ت ١ سنة ١٩٢٣ والقرار رقم ١٧٥
للسنة الصادر في ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٢٣ بحكمه قرار خديده ولزيادة الايضاح

قد قرر أيضاً أنه جميع الأحكام الأخرى الصادرة من السلطات المحلية مهما كانت المتعلقة بنظام السير والعمل أتت من أول مار ١٩٣٤ ما لم تكن قد صدق عليها المفوض السامي قبل هذا التاريخ.

فعلى البعثات التي تتطلب من الحكومات المحلية درس الحالة درساً سهياً في هذا الموضوع وفي إرسال لي المفوضية لعلم النصوص التي يظهر بقاؤها لازماً أو بالأحرى أن تجمع جميع الأحكام الواجب إبقاؤها في نص واحد يمرض على مصادقة المفوض السامي.

المادة ٦٣ — يوصى نظام التطبيق هذا موضع التعبد أتت من أول

شباط سنة ١٩٣٤ نظمة. لأقرار ١٥ ل. د. الصادر في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤

بيروت في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤

المفوض السامي

لامضاء : د. دي مارتيل



- 98

Amplificateur de sons

Indicateur de l'arrangement de l'écrit

Isolateur d'acier

Isolateur de sécurité

Isolateur

Indicateur de vitesse

Isolateur de flexion

Isolateur

Isolateur

Isolateur d'acier

Isolateur de verre

Isolateur de verre

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

Isolateur

الماء النقي الصوب

مزيل تشدق لاد و لاجاه

الماء مسج حاح المساء

مزيل اوجاه

مزيل اوجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مزيل تشدق لاد و لاجاه

مصحح رقم ٨

قائمة

الذين ولدوا طبق ميثاق شوك مصادق السرب الدولي الموقود في سنة ١٩٢٦

الذين ولدوا طبق	الذين ولدوا طبق	الذين ولدوا طبق	الذين ولدوا طبق
الأحرف الخاصة	الأحرف الخاصة	الأحرف الخاصة	الأحرف الخاصة
G	دولة	D	دولة
G B	دولة	F	دولة
B H	دولة	A	دولة
H	دولة	B	دولة
S F	دولة	B E	دولة
I	دولة	G B	دولة
L R	دولة	G B A	دولة
F L	دولة	G B Z	دولة
L T	دولة	G B G	دولة
L	دولة	G B J	دولة
M F X	دولة	G B Y	دولة
M G	دولة	B I	دولة
N	دولة	B G	دولة
P A	دولة	B C	دولة
L Y	دولة	B C	دولة
N I	دولة	C O	دولة
I N	دولة	C	دولة
P E	دولة	D K	دولة
P R	دولة	E T	دولة
F L	دولة	E Q	دولة
P	دولة	E	دولة
R	دولة	E W	دولة
S A	دولة	S F	دولة
S H S	دولة	F	دولة

لغات و اشخاص	الحرف و الف	الحرف و ب	الحرف و ج
سیام	۸۷	سوسه ج	ل. ب. برطانی
اسوج	۸	سوسه ج	
سوسر	۸۸	سوسه ج	SA
سوسه و سوس	۸	سوسه ج	
دیکو سوسه ک		سوسه ج	SA
رکا	۸۹	سوسه ج	
محد جمهوریات سوسه	۹۰	سوسه ج	CA
و لاشر ک	۹۱	سوسه ج	W G
اورو عوای	۹۲	سوسه ج	
مورامیک (سوسه)	۹۳	سوسه ج	W A T
انقولا (سوسه)	۹۴	سوسه ج	
المحد و لاشر جوسه	۹۵	سوسه ج	HK
جوسه و لاشر (سوسه)	۹۶	سوسه ج	J
اعظمی (سوسه)	۹۷	سوسه ج	
سوسر سوسه	۹۸	سوسه ج	W G
اولاد باجریه سوسه		سوسه ج	W I
(سوسه من سوسه سوسه)	۹۹	سوسه ج	W A
سوسه و لاشر و سوسه		سوسه ج	V
اولاد باجریه سوسه		سوسه ج	CR
جوسه و لاشر	۱۰۰	سوسه ج	F
کلاس	۱۰۱	سوسه ج	IR Q
سوسه	۱۰۲	سوسه ج	M
سوسه و لاشر (سوسه)	۱۰۳	سوسه ج	C
سوسه و لاشر (سوسه)	۱۰۴	سوسه ج	F
سوسه و لاشر (سوسه)	۱۰۵	سوسه ج	V
سوسه و لاشر (سوسه)	۱۰۶	سوسه ج	
سوسه و لاشر (سوسه)	۱۰۷	سوسه ج	
سوسه و لاشر (سوسه)	۱۰۸	سوسه ج	
سوسه و لاشر (سوسه)	۱۰۹	سوسه ج	
سوسه و لاشر (سوسه)	۱۱۰	سوسه ج	

المشعر و بلاد احمایه و لاراسی

$$4^{\circ} \quad \mathbb{L} \setminus \mathbb{T} \mathbb{K} \cdot \mathbb{L} \mathbb{X} \cdot \mathbb{L} \setminus \mathbb{T} \setminus \mathbb{U} \setminus \mathbb{V} \setminus \mathbb{W} \setminus \mathbb{X} \setminus \mathbb{Y} \setminus \mathbb{Z}$$

Interim 1991-1992

一、
 二、
 三、
 四、
 五、
 六、
 七、
 八、
 九、
 十、

ANNE N. B.

1992

DECLARATION

71

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

2. $\frac{1}{2} \log 2 = 0.1532$

Алгебра

2702

428.244

[illegible]

Ensayos de la Universidad de Chile

Университет

11. 4. 1952

(15)

Table 1. Summary of the results of the 1997-1998 survey.

615

—

11

三

[illegible]

5

demande de l'adhésion de l'association de circular pour le véhicule et après :

طلب اعضاء ورضاه من اللجنة بوجوهة في

Exemple :

1

2 dans la lettre de l'association

3 Association

4 des de conditions

5

6

صاحب الـ رقم

طراز الـ رقم

التمويل لجمعية الخيرية

رقم الخيرية

عدد لـ طراز الـ رقم

الـ رقم الـ رقم الـ رقم

Le versement de l'association de l'association

عصر الـ رقم الـ رقم

في رقم

مدرسة عين عيسى الاسلامي من قبل

1

19

10

في

11

(Format : 13 x 9)

AN I X I N N° 10 et 11 (2)

(Couleur : Voir Règlement
d'application article 13)

المحق رقم ١١ محقق رقم ١١

Etat (ou Gouvernement) de

دولة (و حكومة)

Direction des Travaux Publics

دارة الأشغال العمومية

Service Autonome

دائرة الساتر

AUTORISATION DE CIRCULER

وحصة سير

Arrêté N° 151 R du 18 Janvier 1934 (art. 35)

تقرر رقم ١٥ R - في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ (المادة ٣٥)

Delivrance de l'autorisation

اعطاء رخصة

ANNALES N° 10 et 11 (2)
(suite)

تابع السجق رقم ١٠ و تابع رقم ١١

Lieu _____

المكان

Date _____

التاريخ

Signature

التوقيع

Cachet de
l'autorité
ختم السلطة

L'autorisation de circuler pour les véhicules affectés
aux transports publics doit être barrée en diagonale d'une
bande rouge

رخصة السير المخصصة للمركبات المخصصة للنقل العام يجب أن تقطع من أعلى إلى
الأسفل بخط أحمر عريض



Annals No 10 of 11

13. 1. 1933.

10

1911

Figure 1. The effect of the concentration of the initiator on the polymerization of α -methylstyrene in the presence of SnCl_4 at 50°C .

200

1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525

1000

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

25

26

27

28

29

30

31

32

33

34

35

36

37

38

39

40

41

42

43

44

45

46

47

48

49

50

51

52

53

54

55

56

57

58

59

60

61

62

63

64

65

66

67

68

69

70

71

72

73

74

75

76

77

78

79

80

81

82

83

84

85

86

87

88

89

90

91

92

93

94

95

96

97

98

99

100

39 49 59 69 79 89 99

100

1000

100

[illegible]

1000

45-4786-20

$$1129 \quad \frac{1}{2} \frac{d^2 u}{dt^2} + \frac{1}{2} \frac{d^2 v}{dt^2} = \frac{1}{2} \frac{d^2 w}{dt^2}$$

卷一百一十五

54

卷之四

卷之四

56

卷一

—

[illegible]

7
1
1
1
1
1

卷之四

71.

10

500

1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525

1

PLATE (OF REGISTRATION) DE
OPERATION DES TRAVAUX PUBLICS

SEPTIEME ALPHABETIQUE

ملحق رقم ١٧
ANNEXE No 17

(دوامه) لو حكومه
دائرة الاشغال العمومية
مصلحة المساحه
مصر

1. L'usage : Passer pour véhicule automobile circulant sous le couvert
d'une plaque " TRANSIT "

تد كره مرور لسياره حامله صيغه ترانزيت

Indication des
parties de
renseignement du
consigne de
véhicule

تعليمات تتعلق بالام
بشكل خاص
السياره على الامانه

1922 年 1 月 2 日

1942

—
—
—
—
—
—
—

卷一百一十五

4. 1907

Déclaration

ع

Figure 1. Schematic representation of the experimental design. The subjects were divided into two groups: the control group (n = 10) and the experimental group (n = 10). The control group received a placebo (P) and the experimental group received a 10% solution of the active ingredient (A). The subjects were divided into two subgroups: the control group (n = 5) and the experimental group (n = 5). The control group received a placebo (P) and the experimental group received a 10% solution of the active ingredient (A). The subjects were divided into two subgroups: the control group (n = 5) and the experimental group (n = 5). The control group received a placebo (P) and the experimental group received a 10% solution of the active ingredient (A).

24. 1. 1880. 1880. 1880. 1880.

Ref. 11111

18

[illegible]

(Format : 13 - 9)

ANNEXES N° 15 et 16 (1)

(Couleur se reporter au Règlement
d'application art. 33).

الملحق رقم ١٥ والملحق رقم ١٦

Etat (ou Gouvernement) de

(دولة او حكمه)

Direction des Travaux Publics

دائرة الأشغال العمومية

Service Automobile

PERMIS DE CONDUIRE LES VEHICULES AUTOMOBILES

(Sauf mention contraire, les conditions ci-dessous s'appliquent à tous les véhicules automobiles)
1° Véhicule automobile
plus de 3 000 kg
2° motocycle

(في حالة عدم ذكر خلاف ذلك، تنطبق الشروط الواردة أعلاه على جميع المركبات الآتية)
١- مركبة ذات محرك
أكثر من ٣٠٠٠ كجم
٢- دراجة نارية
٣- مركبة ذات محرك
أكثر من ٣٠٠٠ كجم
٤- دراجة نارية

Arrêté N° 15/1-R du 18 Janvier 1934 (art. 34)

قرار رقم ١٥ - R الصادر في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ (المادة ٣٤)

Delivrance du permis de conduire

تسليم رخصة سوق

Lien

المكان

Date

التاريخ

Signature

التوقيع

cachet de
l'autorité

ختم السلطة

Le permis de conduire est valable pour les transports publics de voyageurs et de marchandises doit être barré en diagonale d'une bande rouge

رخصة سوق مكنات تصدق على المسافرين والبضائع بالاحرة يجب ان تكون
مغطاة من الاعلى الى الاسفل بخط احمر من فوق الى اسفل



No

Nom _____

الاسم

Prénom _____

الكنية

Date et lieu de naissance

تاريخ ومكان الولادة

Photographie

الصورة الشخصية

Cachet de

l'autorité

ختم السلطة

Signature du Directeur

موقع المدير

ANNEXES No 13 & 16


الملحق رقم ١٥ والملحق رقم ١٦

Mentions spécifiques à l'Annexe de la bréte

ملاحظات خاصة بملحق ١٥ و١٦

N°

Valable pour la conduite des véhicules affectés des transports provinciaux

صالفة سائق -  - سائق سيارات النقل الإقليمي




N°

Valable pour la conduite des véhicules pour le transport de passagers

صالفة سائق لسيارات ركاب -  - سائق سيارات الركاب

N°

Valable pour la conduite de motocycles à deux roues

صالفة سائق لدراجات -  - سائق دراجات

Visa de renouvellement

تجديد الترخيص

Emble à date et signature	العلم به التاريخ والتوقيع	Emble à date et signature	العلم به التاريخ والتوقيع
Année 19	١٩ سنة	Année 19	١٩ سنة
Année 19	١٩ سنة	Année 19	١٩ سنة
Année 19	١٩ سنة	Année 19	١٩ سنة

ROYAUME DU MAROC (ANNEXE) DE

Direction des Travaux Publics

SE VICE AUTOMOBILE

ANNEXE N° 1

صافي ١٧٥٠

(دولة) او حكومة

دائرة الاسماء للموتمة

مصلحة السجلات

Declaration

نصريح

Je soussigné, L'Excellence de L'administration des Travaux Publics ou Automobiles

للمتمة صافي، اعلم بالاجرة في مراكش على جنوب مراكش

Avec le No 12 L. R.

للمتمة ٢٠٠٠ من ١٢٥٠ L. R.

N° de matricule des véhicules

Matricule Principal

N° des véhicules Le Travaux Publics

Le Travaux de Travaux a exécution des travaux

Matricule

اسم صاحب المركبة

على الامانة العامة للموتمة

عدد مركبات المتمة لاسم المتمة

ماتر القان المتمة لاسم المتمة

[illegible]

- 120 -



— ١٢٠ مكررة —

تعديل المادة ٥٦ من القرار عدد ١٥ ل. ر.

— ١٢١ —

قرار عدد ٩٨ - ل. ر.

صادر بتاريخ ٧ ايار سنة ١٩٣٥

تعديل المادة ٥٦ من قرار عدد ١٥ ل. ر. تاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤

المتعلق بنظام السير ونقل

— ١٢٢ —

ان المفوض السامي للجمعية العامة

شاه على مرسومي رئيس جمهورية مصرية صاددين في ٢٣ و ٢٤ سنة

١٩٣٠ وفي ١٦ تموز ١٩٣٣

وساه على القرار عدد ١٥ ل. ر. صادر في ١٨ ل. ر. سنة ١٩٣٤ بوضع

قواعد عامة لنظام السير ونقل في دول المشمولة بالانتداب.

قرر ما يأتي :

المادة الاولى - انذات مادة ٥٦ من القرار عدد ١٥ ل. ر. الصادر في

١٨ كانون الثاني ١٩٣٤ ، للاحكام التالية .

المادة ٥٦ - - مادة مخدات - بوضع بمخالفات هذا القرار محاضر

منط بظمها :

١ - مأمورو السلطة العمومية .

— ١٢٠ مكررة —

٢ — مأمورو مرفقة سير تحمون لهذه الدقة.

٣ — مأمورو مرفقة الاشغال ... رفته في ...
لدولة و حكمه ...
منه اد مكن لامر ...
يرسل المحصر ...
ذلك لي حاكم الصلح ذي سلاحه وهو يدنو الحلف الى المحصور امام
الحكمه في حلال مدة حسب عشر يوم.

لا حري انه ملاحقه فصانة د رز تحاف لحاكم الصلح ذي سلاحه
في مدة ثمانية يوم ...
وصلا ثابت ...
اعني مبلغ ٥٠ قرش ...

يستوفى هذا المبلغ لادنى عن كل محالفة حرت معيشتهم على انه لا يمكن
الاشخاص الذين ...
يخلصوا من الملاحقات القضاية.

في حال وقوع محالفة ...
٤ — ثلاثة من تاريخ ...

لادة شاة — بين ...

مفوض اسمي

في ٧ يار ١٩٣٥

لامضاء: د. دي مارييل

مطالعة المستشار التشريعي

نصرة لطبق القرار رقم ٢٩٧ والقرار رقم ٩٨

ارسلك حكام صح . م كنة قررت منعهم من اسير ومددها
ونكاهم ، وقد استوضح بعضهم عن بعض شؤونهم ، اصول محاكمات في
هذه القضية ، وقد حولت ورده مدية هذه لائحة مع مطامنة السائب
بدمشق الى المستشار التشريعي فاجاب عليه بما يلي :

ان القرار ٢٩٧ الذي يحوي اصول محاكمات مخالفات السير هو الذي
يجب العمل به من هذه الجهة . م محامات وكية بحقه وفي مرتطة بالادة
(٥٦) من قرار رقم ١٥ سنة ١٣٢٧ وقرار ٩٨ وان على حكام صلح واحكام العمل
موجب ذلك ، على انه اذا ابرز محامات وصلادهم الحد لائق من الحرام
وقدره (٥٠) مرشاً خلال هذه . م من تاريخ تنظيم الصبط فتحتظ اضبارة
الحظية وقد هذه (١٢) من قرار ٢٩٧ . خلا لاجول لمصوص عليها في
المادة ٥٥ من القرار (١٥) . م لا سمع دفع حر . م بشرة ولا حفظ اضبارة
الحكمة عقب الدفع ، وهذه لائحة محامات وحوادث الخلف السائق في
حالة السكر و السوق بدون رخصة او حمله رخصة غير و عطاه بيانات غير
صحيفة او اظهار رقم تسجيل كاديب و اعطاه صريحت محامات عن الطوية او نقل
ركاب في سيارة شحن و نقل ركاب او بضائع بدون ترخيص او ريدة اركوب
او الاحمال او سار بدون أضواء .

— ١٢٠ مكررة —

هذه مطالعة المنشار المنشى على ن الدثب في دمشق قال في
مطامنه اي - بنت طلاء - مستند في القراء ٤٨ عدل المادة ٥٦ من القرد
١٥ كما ان ما جاء في هذه المادة من لاصول قد عدل بالقراء ٢٩٧ وانه لا يمكن
التوفيق بين القراء ٢٩٧ والقراء ٩٨ .



- ١٢١ -

ذيل

عدد ٦ ل. د.

للقرار عدد ١٥ - ل. د.

لصادق ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

بوضع نظام عام للسير والنقل بالركب في دول الشرق

المشمولة بالانتداب الفرنسي

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

سواء على مرسومي رئيس الجمهورية لفرنسا سنة ٢٣ تشرين

الثاني ١٩٢٠ وفي ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على لقرار عدد ١٥ ل. د. الصادر في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤ بوضع نظام

عام للسير والنقل في المركبات في دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي.

قرر ما يأتي :

المادة الاولى - نقلت الى اول تموز ١٩٣٤ مهلة الميعاد لاول دور ١٩٣٤

نوعت المادة ٦٢ من اقرار عدد ١٥ ل. د. الصادر في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤

فيما يتعلق بالامور الاحكام السريعة الصادرة من السلطات المحلية.

المادة الثانية - امين السير جاء ولحقش العام لمراقبة الشركات صاحبة

الامتيازات وللانشغال العمومية مكلف كل فيما فيه تمبذ هذا القرار.

المفوض السامي

بيروت في ٢ ايار ١٩٣٤

الامضاء : د. دي مارسيل

- ١٢٢ -

تعليمات

بسمه

الاتفاقات الدولية المعقودة في ٢٤ نيسان ١٩٢٦

بشأن سير السيارات و لسيير على الطرق.

أ- يجب أن يضاف الى البلدان المشتركة بالاتفاقات المذكورة اتحاد

افريقيا الجنوبية.

الاشارات الفارقة SAU

٢- يجب تصحيح الاشارات الفارقة التالية :

المستعمرة البرتغالية المولا

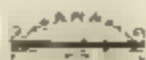
بدلاً من PAU

يجب ان يوضع PAN

بيروت في ٣ ايار ١٩٢٤

مدير مكتب السياحة

الامضاء: بريال



نظام السير داخل مدينة دمشق

قرار رقم ١١٢

انذوتيس بلدية دمشق

سأه على الرسوم رقم ٢٢٥٠ المؤرخ في ٢٠ مارت ١٩٣٤ لقاضي تسميته.

وعلى المادة ٢٥٤ من قانون خمر لعتاني.

وعلى القرار رقم ٢٠٢ الصادر من حاكم دولة دمشق.

وعلى قرار مخامة رئيس مجلس وزراء الدولة السورية المؤرخ في ٩

مايس ٩٣٠

وعلى قرار المفوض السامي رقم ١٥/ل.د. المؤرخ في ١٨ كانون

الثاني ٩٣٤

يحدد:

للمادة ١ - ان سير دوات الدولاب والحوانات وانشاء صحن حدود بلدية

دمشق بحصص معاً للقواعد الموضوعه بموجب قرار المفوض السامي رقم ١٥/ل.د.

المؤرخ في ١٨ كانون الثاني ٩٣٤ والاحكام الخاصة المعينة في هذا القرار الذي

يلغي جميع قرارات البلدية المتعلقة بالسير المعمول بها.

الباب الاول - ضابطه السير

١ - قواعد عامة

المادة ٢ - (السرعه) . لا يجوز لدوات الدولاب ان يتجاوز في

سرعتها معدل ٢٥ كيلومتر بالساعة وذلك في جميع طرفات المدينة ما عدا
الطرفات الآتية حيث تسمح في الاغ السرعة الى معدل ٤٠ كيلومتراً بالساعة
على الاكثر وهي :

شارع بغداد

طريق المزة

• حمص

• بيروت

يجمع استعمال الحيوانات (طراد)

المادة ٣ - على جميع سائقي دوت لدالات عابيه حافلات الترامواي
ان يتشوا لاشارات مأموري السير و و مرهم .

المادة ٤ - يجمع استعمال امر مبردات لصوت احاد .

اما المزامير على اختلاف انواعها ممنوع استعمالها بين الساعة ٢٢ و الساعة
٦ صباحاً وخلال هذا الوقت يتوجب على سائقي السبرات التحدير بواسطة
مصباح ميار نهم . اما سائقو دوت لمعدل وسائقو الحيوانات فيجب عليهم
السير بكل حذر وانشاء .

المادة ٥ - ان استعمال المصباح مدموع في اطرافات الموده تروياً عاماً

اما في سائر الطرقات لاجرى فلا يجوز استعمال المصباح قوياً الورا في
الحالات المنصوص بها في المادة السابقة .

المادة ٦ - ان الاختيار من مام حافلات تراموي يجب ان

يكون من لا يمن عند وجود منيع كاف بين طراف حافلات وبين اطراف الرصيف .

فسأتم العبارات الذين يرغبون الاحتياز من تمام حافلات الترامواي من ليسار فلا يجوز لهم ذلك ما لم يأتوا من مكانهم سلوك الجهة اليمنى من الطريق دون ان يسبب حثيهم هدم عدلاً في سير الترامواي .
عند وجود حافلات الترامواي لاجل زور ركاب وممودم بنوح على السائقين ان ينفوا حلف حافلات المذكورة وعلى مسدده عشرة امتار على الاقل .

المادة ٧ - ان سارات الاطفاء لا تخضع لاحكام مواد ٦ و ٥ و ٤ .
على السائقين ان ينفوا على اليمين دورهم زور سارات الاطفاء وفي هذه الحالة يجب على سائقي الترامواي ان ينفوا حافلاتهم ايضا .
المادة ٨ - يجب على السائقين في الساعات ان يدوروا حولها سالكين الجهة اليمنى وفي اطرافات التي توسطها رصيف ان يسلكوا نفس لا يمن منها حسب اتجاه السير .

المادة ٩ - مع الادارة في غير لمصداق الا ان كانت الطريق التي سلكها السائق لاسيما عند قبل سيره .

المادة ١٠ - يرضى اتجاه واحد للمسير في مضطرت وجمع فيها تسير بالاتجاه المعاكس .
نوع واحد من نيس البلدية يتعين هذا الميع .

المادة ١١ - نذوت للابل حافلات مصنعة من الشروط المسموح

بها بموجب المادتين ٦ و ١٤ من القرار رقم ١٥ ل ٠ ر ٠ والتي تتجاوز بموجبها
اطرافها فلا يمكنها السير من الساعة ٢١ إلى ساعة ٦ صباحاً .
تطبق نفس الأحكام على الحيوانات ذات الاحمال الطويلة او كبيرة
الحجم .

يسمح دخول الحيوانات تحمله احشاش و فسان حديدية يريد طولها عن
٣/٥ متر إلى المدخل في كل وقت سواء الليل والنهار .
المادة ١٢ — يحصر على سائقي المعجلات ذوات الخيل زرع لجم حيواناتهم
وعطفا في الطرقات العامة .

لمادة ١٣ — يمنع الندي من حافلات التراموي والوقوف على درجاتها او
على الواقى (طامبون) ودخول منها من جهة يمينى او اثناء السير والتقدم عليها
والتعلق بها لمحارباها او للحاف بها اثناء يرها .
٢ - لوقوف

- المادة ١٤ - يمنع وقوف ذوات لدولاب في الاماكن الآتية :
- ١ - كل محل يوضع فيه ثمر من رئيس المدينة لوحة لهذه الغاية .
 - ٢ - مداخل الطرق وحافات وامام البوابات .
 - ٣ - على مسافة تقل عن المشرية متار من ملتقى الطرق .
 - ٤ - على سوية مواقف الترامواي .
 - ٥ - بصورة عامة في كل محل خطر يدهه ن لوقوف فيه يسبب
عرقلة السير .

المادة ١٥ - حين ما كى حاصه بأمر من رئيس المدينة لاجل :

١ — وقوف السيارات والمحلات لخصوصية. نعين هذه الاماكن بلوحات خاصة نضعها البلدية لهذه الغاية.

وقوف سيارات ومجلات الاحرة التي تشغل ضمن المدينة.

٢ — السيارات التي تؤمن القذات الى حرج مدنة.

المادة ١٦ — ذا كانت لسيارت ومجلات عامة غير مأجورة تكاملها

نعم من الوقوف ضمن المدينة في غير لاء كن المخصوص منها في المعرتين

لثانية والثالثة من المادة السابقة.

يحظر على السيارات والمحلات الخاصة الوقوف في لاء كن الممددة

للسيارات والمحلات العامة.

لمادة ١٧ — يجب ان يكون وقوف السيارات والمحلات العامة بالشام

فاذا حل فراغ في الصف فيترب على السيارات والمجلات الباقية ان تتقدم

حسب اتجاه السير لسد الفراغ.

ان هذه الاحكام لا تنطبق في حالات التي تكون فيها وقوف حسا

الى جنب.

المادة ١٨ — يمنع ترك سيارات والمحلات في لطريق العام كما به يمنع

وقوفها اكثر من ثلاث ساعات في لطريق عام لا في لاء كن المخصوص

عنها في المادة ١٥ وفي اذن من مصاحبة لسيار.

في حالة المحلقة تحجر سيرة من قبل مصاحبة لسيار.

المادة ١٩ — يمنع ترك سيارات والمحلات دون بورعد الوقوف ليللا

وفي هذه الحالة يسمح بقاء مصباح صغير واحد مصدا على جانب السيارة او

المحلة شرط ان يكون من جهتها ليمررى حسب اتجاه السير .

٣ - لتحميل والتفريغ

المادة ٢٠ - لا يمكن تحميل او تفريغ البضائع والمواد في الطريق العام بدون سبب مشروع وهم مجموعين ايضاً حيث يمنع الوقوف او اذا كان هذا الامر يسبب عرقلة السير .

ان تحميل او تفريغ البضائع والمواد في كل اتجاه المدينة ما عدا الهال غير انه يسمح بالتفريغ اذا كانت المدينة من تخمين الحيوانات التي تقع بالفرق بالفاكهة والخضر وفي هذه الحالة يجب ان لا يسبب هذا العمل عرقلة السير . وعند المحملة نقل الخضر والفاكهة المدكورة الى الهال لتساع به بالزاد العلني من قبل المدينة وبمحط ثمن الساعة المائة لعمدة الخائف بعد ان يحسم منه الحراء الذي يكون قد طرح عليه .

المادة ٢١ - لا يسمح بالتشغال لادرسه والشوشة الا بأذن من رئيس البلدية يعطى وفقاً لمادتين ٢٤ و ٢٣ من القرار ٣٣٤٢ المؤرخ في ٢٩ مارس ١٩٣١ مع تكسير حطب او عدد في الطرق العامة .

٢ - الطرقات المسوحة فيها سير الطار .

المادة ٢٢ - يمنع سير الطار والكيونات التي تحملها الدواب وقطعان المواشي والحيوانات سواء كانت محملة او غير محملة في الطرقات الآتية :
طريق الشيخ محي الدين من مهي حط الترامواي حتى الحسرة الابيض .
طريق الصالحية من مدرسة القرير حتى سوق ساروحه .
شارع هنري بولسو .

شارع فؤاد الاول .

صفتي بردي من جدر فيكتوريا حتى ساحة المرجة .

شارع النصر (جمال باشا) .

طريق البرامكة من محطة الحجاز حتى الجامعة .

شارع عوانه .

نستثنى من ذلك الاحوال التي تمضي فيها احادات شخصية من قبل

معوض اسير باسم رئيس البلدية .

المادة ٢٣ - يجوز وسيع صدق هذا الميع وتطبيقه على طرق حرة

غير التي ذكرت اعلاه .

المادة ٢٤ - لا يمكن لدواب تحميل من حمير وعمل وجمال وحول

ان يسير في اطراف المدينة الا اذا كانت معودة (اي بقودها شخص) فاذا

كانت مفعورة فيجب ان يكون لكل اربعة منها على الاكثر شخص بقودها

ومروط بعضها ببعض .

٥ - الباعة لسيدرون

المادة ٢٥ - الباعة السيدرون المسمون للحرفة الحرة تنظيمها بموجب

قرار ابتدائية رقم ٢٢ في ٢٦ شباط ١٩٣٤ لاحق لهم لوائح اكثر من اثنى

اللازم لتنفيذ طلب اشاري .

المادة ٢٦ - محظور على الباعة سرب السير في لطرفات الآلية :

الحواش . حميدية . حرر . حاطين . سلاح . البرودة . مدحت باشا

سكينة . حمام فاصي . سوق السور . زقاق البوس . سوق اشاري .

عصروية . باب القنعة . طريق المورصة . سوق مردم . محرة الدفاعة . باب
البريد . مسكية . مارستان . سوق القذراع . سوق القطن . حضيرية . سوق
الصوف . دقاقين . ميدي طامود رقم ١ و ٢ .

٦ — الدراجات

المادة ٢٧ — يمنع الترافد على الدراجات ويمنع تحميلها احمالاً وازنة
وذات حجم من شأنها الاخلال في التوازن .
٧ — المشاة

المادة ٢٨ — على المارة قبل سلوك المشاة ان يتأكدوا من
حلوه . ثم احذروا سرعة متمين اصر الخطوط ي الخط المامودي على
الرصيف المقابل .

يحظر على المشاة احدير المصائد على حط مستقيم كما يجب عليهم ان
يدوروا وفقاً لما جاء به اعلاه .

في حالة تمييز محرت مسرة من قبل البلدية في بعض الساحات
او لمصائد او اطرق العامة يجب على المشاة تدعيم .

المادة الثانية — ضابط الماشي والمؤمريين

١ — احكام عامة

المادة ٢٩ — يجب على سائقي السيارات السير على تطبيق احكام القرار
رقم ٢٥ ل . و بصورة دائمة .

المادة ٣٠ — يسمح سوق محلات الخبز بدون احازة .

تغطي الاحازة عدد اوراق الوثائق الآتية :

١ - شهادة من دائرة الصحة والاسعاف العام تثبت :

أ - ان الحوذي يتمتع بالقوة لديه الكافية

ب - انه تجاوز أمشرين من عمره .

ج - انه قادر على سوق العجلات .

٢ - ضبط بشمر نمرة في محض الحقوق امام لجنة تواف من رئيس الشرطة للبلدية ومفوض السير ورئيس حرفة الحوذية وعصوين مها .

يعطي رئيس البلدية اجازة ذات رقم متسلسل تفصّل رسم صاحبها الشمسي ويمنحه وصفاً وسه .

٣ - سائقو سيارات وعجلات الاجرة .

المادة ٣١ - يشترط في سائقي السيارات والحوذية الاطباء والاشهء بداس الحسم والرأس ويحظر عليهم التدخين نه السوق .

يجب عليهم سلوك اقرب الطرق عند نقل الركاب .

المادة ٣٢ - على كل سائق بعد زول لركاب ان يتفقد داخل مركبته وان يسلم في مفوض لسير كل حاجه قد يساه الركاب هم .

يحظر على سائقي السيارات والحوذية الطوف بالطرق مادي الركاب او الاطباء بالسير اكثر من المصد او شمال الارامير لاستحلاب لركاب .

تضع ايضاً في الساحات والطرق العامة لوساطات التي عابها استعجال الركاب للسيارات .

المادة ٣٣ - لايجوز لسائقي سيارات وعجلات الاجرة ان يستصحوا احداً في مركبتهم كما انه لايجوز شعاع انقعد انحاور للسائق لا براصك

واحد وفي حالة وجود راكبين على الأقل في لقعد احدي فقط .
المادة ٣٤ - لا يجوز للسائقين تركب ونزيل الركاب الا على الرصيف
الايمن حسب اتجاه السير وفي حالة عدم وجود ارضيه في قرب ما يمكن
من المارل .

٣ - مؤجرو الدراجات

المادة ٣٥ - يحظر على مؤجري لدراجات تأجير دراجاتهم لاشخاص
ليس لهم اقام ركب او لاولاد دون ثلثه عشر من عمرهم .
في حالة انحاله نصسط الدراجة من قبل شرطه السير .

الباب الثالث

١ - احكام عامة

المادة ٣٦ - لا يجوز نقل الركاب ضمن المدينة لا وسطه اتراموي و
السيارات ذات لعددات و محلات بمدة للاجرة .
المادة ٣٧ - لا يجوز استئني السيارات ومحلات لمدة الاجرة تأجير
مقاعد مركباتهم معرفة لاشخاص يدفع كل منهم حرة يسهق عليها نقده
لقعه لدي شعته .

المادة ٣٨ - ان احكام لهادين حافقين لا تطلق على القليلت من
المدينة الى خارجها الا انه لا يجوز للسيارات اني تقعه بالمحلات المذكورة ن
ركب المسافرين الا من مرآب او من ماكن اوموف لمية من قبل
رئيس البلدة لهذه الغاية كما انه يحتم عليها الرحيل فور اتمام عدد الركاب دون
ان تقف ضمن حدود المدينة .

٢ - السيارات ذات العداد

المادة ٣٩ - يجب تحويل سيارات الاجرة المعدة للقلبات ضمن المدينة .
معدلات (تاكسيتر) كما سبق ياتي في المادة ٣٦ علاء وتخصم هذه لسيارات
للاحكام الآتية :

المادة ٤٠ - يجب تركيب العدلات خارج السيرة موجه نحو مقاعد
الركاب اذ في الليل فيجب ان تكون العدلات مضاءة وتحرره مضاءة ايضا .
المادة ٤١ - على كل سائق سيرة ذات عداد تشتغل ضمن المدينة ان
يخفض علم العداد الى اقصى حد عندما تكون السيرة على عهدة الركاب
وان يرفعه فور تسريحها ولا يمكنه عندئذ دفع الركاب عند الطلب .

المادة ٤٢ - فيما يتعلق بالقلبات خارج المدينة يحق لسائقي السيارات
ذات العداد مساومة الاهلين والاعوان معهم على سعر وفي هذه الحال يجب
عليهم تمطيه لعداد بفلان اسود وذا كان لا يمكن للسائق ان يؤخر سياوته
لانه قاصد المراتب او لاي سب آخر فيرت عليه تصفية لعداد بفلان .
المادة ٤٣ - يجب ان تكون العدلات من ماركه معولة لدى البلدية
وان ترقم الاجرة بالقروش السورية وروم وروميه وعشرة وخمسة وعشرين
احور ساعات الوقوف من تلقاء نفسه .

المادة ٤٤ - ان متبر تركيب العدلات وروم وروميه وتصلحها وانها هو
لمصلحة البلدية وهي تقوم بهذه العملية سواء كان
لدفتر الشروط .

المادة ٤٥ - يحق لمفتش السير والمفوض المكلف بهذا العمل ان

يفحص في اي وقت كان حركة العداد فاذا وحده بحالة غير صالحة تضبط السيارة لي لا يصلح العداد ويحري تبديله.

المادة ٤٦ — فحص العدادات حتما لفحص والمراقبة في كل شهر وبحري ذلك بحضور موظف من مصلحة السير يعينه مدير الشرطة العام ويده رئيس البلدية عنه لهذه الغاية يقوم بتنظيم الصوطة بالتحالفات التي تشاهد ويكون تتم على السائقين (كدث الاحتماء والتلاعب بالآلات العداد وما الى ذلك).

المادة ٤٧ — تحدد سرعة اجور السيارات ذات اعداد تقرا من المجلس البلدي.

المادة ٤٨ — يجب على السائق ان يضموا في سياراتهم وبصورة ظاهرة لوحة من النمرقه وان يبرروها لركاب عند كل طلب.

المادة ٤٩ — يمكن ضبط السيرة مدة شهر على الاكثر في حالة المخالفة لاحكام هذا الفصل قرار يصدره رئيس البلدية بناء على موافقة مدير الشرطة اعلاه ان لا يحول ذلك دون تعيد العقوبات التي قد يحكم بها للمخالف.

مخالفات الاجرة

مادة ٥٠ — يجب معاقبة مخالفات الاجرة وحيوط مرة كل ثلاثة اشهر من قبل يطر البلدية فاذا كانت المخلة غير مطيعة او فيها وجر يوعر الى صاحبها او سائقها باجراء التعصبات الضرورية فاذا لم يتم بها عنكن ضبط المخلة مدة شهر على الاكثر قرار يصدره رئيس البلدية بناء على موافقة مدير الشرطة العام.

٧ — ناديب سائقي سيارات

مادة ٥١ — تؤلف لجنة تأديبية للحكم بالعقوبات لادارية بحق سائقي

ميارات الاجرة المعدة للقل العام والذين ارتكوا خطيات لها علاقات
بهمهم وبحق اصحاب السيارات الذين يسلمون فيادة سياراتهم لاشخاص غير
مأثرين على شهادة السوق؟

المادة ٥٢ - تتألف اللجنة من :

امين السر العام للبلدية او من يقوم مقامه على ان يمين هذا من فل رئيس
البلدية رئيساً

المفتش الامرنسي رئيس مصلحة السير عموماً

رئيس دوائى مديرية الشرطة مقرواً

المادة ٥٣ - يرسل مفوض مصلحة لير الى مقرر اللجنة جميع اوراق
الاخبارات لعائدة للسائق لمراد احاله على اللجنة السادسة.

المادة ٥٤ - تختص اللجنة عند لاقتضاءه على دعوة حاضرة في اليوم
والساعة التي يعينها رئيسها.

المادة ٥٥ - يمكن للجنة لتأديمه ان تحكم بالمعقوبات الآتية:

فيما يتعلق بالثائق سحب اخصة السوق لمدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر.

وفيما يتعلق بصاحب السيارات ضبط اسارة مدة لا تتجاوز اشهر واحد.

المادة ٥٦ - ان المعقوبات التي تحكمها اللجنة السادسة تخضع لتصديق

رئيس الدولة وهي سير قابلة التمييز بعد هذا التصديق.

المادة ٥٧ - ينبغي اعلام اصحاب السيارات والثائق المحالين على اللجنة

التأديمه بالتاريخ الواجب المثول فيه امام اللجنة قبل اسبوع منه وذلك على

تبلغ من المقرر ويسكن هؤلاء مستحاض شخص واحد للدفع عنهم واذا لم

بمحصروا بالذات ولم يوكو من يوب عهم بدون عدد مشروع واللجنة نصري
الطر عن حضورهم وتحكم عا بالاسند الى الاوراق.

المادة ٥٨ - بعد افتتاح الجلسة بوعر بادخال المحالف ثم يشرح المقرر
القضية المهم بم اعالف مستعوب هذا ثم بدلي ملاحظا .
يمكن للاعضاء بعد استئذان رئيس اللجنة سؤال المتهم عن العاط التي
يحدونها لازمة .

يسأل رئيس اللجنة الاعضاء ما د كانوا اكتبوا بهذه الانصاحت ثم
تسمع طابيت اقررو بدلي شهم دوعه ثم تختتم المرافعة وتداول اللجنة .
تؤحد المقررات باكثرية لاصوات وتدرج في الخطب بعد تدليلها .
يوقع الضغط الحاوي على هذه اقراوات من قبل جميع الاعضاء ثم
يوقع رئيس الدولة بواسطه مدير شرطه واحيرا بحفظ مصاحبة السير التابعة
لمديرية شرطه .

المادة ٥٩ - يبلغ لقرري صاحب ملاحه من قبل المقرر .
المادة ٦٠ - ان مصلحة اسير مكلفه بنصف العقوبات المقررة من قبل
اللجنة الادمية .

الباب الرابع - العقوبات

المادة ٦١ - تعوب مخالفت لاحكام هذا قرار بالعقوبات المنصوص
عها بالمادة ٢٥٤ من قانون خراء اعثاني ضمن الحدود المنصوص عها في قرار
حاكم دولة دمشق على انه لايجوز ذلك دون السجن المنصوص عنه في المادة
٥٥ من قرار المفوض السامي رقم ١٥ لدر عند الافتضاء .

تدعى المخالفات لاحكام الفصل الثاني من الباب الثالث (المعدات) من
هذا القرار بالمعوقات ، موصى بها في قرار الدولة السورية رقم ٢٠٦٤ الصادر
في ٩ مايس ١٩٣٠

المادة ٦٢ - ان مدير لشرطه اعم وامين السر العام في البلدية مكلفان
بتففيذ احكام هذا القرار الذي يجري علاه على ص البلدية وينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية السورية.

دمشق في ٢ آب ١٩٣٤ . رئيس بلدية دمشق : محمد غالب

مصدق وزير لداخية محمد تاح الدين الحسي

مصدق تحت رقم ٤٠٣/٣٩٣

بيروت في ٢٨ آب ١٩٣٤ عملا باحكام المادة ٦٢ من قرار (١٥) ل.د.

عن المفوض السامي

امين السر العام : لا غارد



نظام السير داخل مدينة حلب

قرار رقم ۲۷۴

ان رئيس بلدية حلب

سأه على و من المدة اصدار في ٢٣ ايلول ١٩٧٣

١٠٠ على أنه () من القرار رقم ١٦٠ مكرر المؤرخ في ١٠

حزب رن سہ ۱۹۳۵ و لمحلہ مراد سہ الدولۃ السوریۃ رقم ۷۱۳ فی ۳۵ نمون

1928 45

١٠٤٢

١٠٤٣

١٠٤٤

١٠٤٥

١٠٤٦

١٠٤٧

١٠٤٨

١٠٤٩

١٠٥٠

١٠٥١

١٠٥٢

١٠٥٣

١٠٥٤

١٠٥٥

١٠٥٦

١٠٥٧

١٠٥٨

١٠٥٩

١٠٦٠

١٠٦١

١٠٦٢

١٠٦٣

١٠٦٤

١٠٦٥

١٠٦٦

١٠٦٧

١٠٦٨

١٠٦٩

١٠٧٠

١٠٧١

١٠٧٢

١٠٧٣

١٠٧٤

١٠٧٥

١٠٧٦

١٠٧٧

١٠٧٨

١٠٧٩

١٠٨٠

١٠٨١

١٠٨٢

١٠٨٣

١٠٨٤

١٠٨٥

١٠٨٦

١٠٨٧

١٠٨٨

١٠٨٩

١٠٩٠

١٠٩١

١٠٩٢

١٠٩٣

١٠٩٤

١٠٩٥

١٠٩٦

١٠٩٧

١٠٩٨

١٠٩٩

١١٠٠

١١٠١

١١٠٢

١١٠٣

١١٠٤

١١٠٥

١١٠٦

١١٠٧

١١٠٨

١١٠٩

١١١٠

١١١١

١١١٢

١١١٣

١١١٤

١١١٥

١١١٦

١١١٧

١١١٨

١١١٩

١١٢٠

١١٢١

١١٢٢

١١٢٣

١١٢٤

١١٢٥

١١٢٦

١١٢٧

١١٢٨

١١٢٩

١١٣٠

١١٣١

١١٣٢

١١٣٣

١١٣٤

١١٣٥

١١٣٦

١١٣٧

١١٣٨

١١٣٩

١١٤٠

١١٤١

١١٤٢

١١٤٣

١١٤٤

١١٤٥

١١٤٦

١١٤٧

١١٤٨

١١٤٩

١١٥٠

١١٥١

١١٥٢

١١٥٣

١١٥٤

١١٥٥

١١٥٦

١١٥٧

١١٥٨

١١٥٩

١١٦٠

١١٦١

١١٦٢

١١٦٣

١١٦٤

١١٦٥

١١٦٦

١١٦٧

١١٦٨

١١٦٩

١١٧٠

١١٧١

١١٧٢

١١٧٣

١١٧٤

١١٧٥

١١٧٦

١١٧٧

١١٧٨

١١٧٩

١١٨٠

١١٨١

١١٨٢

١١٨٣

١١٨٤

١١٨٥

١١٨٦

١١٨٧

١١٨٨

١١٨٩

١١٩٠

١١٩١

١١٩٢

١١٩٣

١١٩٤

١١٩٥

١١٩٦

١١٩٧

١١٩٨

١١٩٩

١٢٠٠

١٢٠١

١٢٠٢

١٢٠٣

١٢٠٤

١٢٠٥

١٢٠٦

١٢٠٧

١٢٠٨

١٢٠٩

١٢١٠

١٢١١

١٢١٢

١٢١٣

١٢١٤

١٢١٥

١٢١٦

١٢١٧

١٢١٨

١٢١٩

١٢٢٠

١٢٢١

١٢٢٢

١٢٢٣

١٢٢٤

١٢٢٥

١٢٢٦

١٢٢٧

١٢٢٨

١٢٢٩

١٢٣٠

١٢٣١

١٢٣٢

١٢٣٣

١٢٣٤

١٢٣٥

١٢٣٦

١٢٣٧

١٢٣٨

١٢٣٩

١٢٤٠

١٢٤١

١٢٤٢

١٢٤٣

١٢٤٤

١٢٤٥

١٢٤٦

١٢٤٧

١٢٤٨

١٢٤٩

١٢٥٠

١٢٥١

١٢٥٢

١٢٥٣

١٢٥٤

١٢٥٥

١٢٥٦

١٢٥٧

١٢٥٨

١٢٥٩

١٢٦٠

١٢٦١

١٢٦٢

١٢٦٣

١٢٦٤

١٢٦٥

١٢٦٦

١٢٦٧

١٢٦٨

١٢٦٩

١٢٧٠

١٢٧١

١٢٧٢

١٢٧٣

١٢٧٤

١٢٧٥

١٢٧٦

١٢٧٧

١٢٧٨

١٢٧٩

١٢٨٠

١٢٨١

١٢٨٢

١٢٨٣

١٢٨٤

١٢٨٥

١٢٨٦

١٢٨٧

١٢٨٨

١٢٨٩

١٢٩٠

١٢٩١

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٤

١٢٩٥

١٢٩٦

١٢٩٧

١٢٩٨

١٢٩٩

١٣٠٠

١٣٠١

١٣٠٢

١٣٠٣

١٣٠٤

١٣٠٥

١٣٠٦

١٣٠٧

١٣٠٨

١٣٠٩

١٣١٠

١٣١١

١٣١٢

١٣١٣

١٣١٤

١٣١٥

١٣١٦

١٣١٧

١٣١٨

١٣١٩

١٣٢٠

١٣٢١

١٣٢٢

١٣٢٣

١٣٢٤

١٣٢٥

١٣٢٦

١٣٢٧

١٣٢٨

١٣٢٩

١٣٣٠

١٣٣١

١٣٣٢

١٣٣٣

١٣٣٤

١٣٣٥

١٣٣٦

١٣٣٧

١٣٣٨

١٣٣٩

١٣٤٠

١٣٤١

١٣٤٢

١٣٤٣

١٣٤٤

١٣٤٥

١٣٤٦

١٣٤٧

١٣٤٨

١٣٤٩

١٣٥٠

١٣٥١

١٣٥٢

١٣٥٣

١٣٥٤

١٣٥٥

١٣٥٦

١٢٢ و تاريخ في ٨ شباط ٩٢٧ لقاضي تشكيل لجنة بلدية حداث و عينه رئيسها

١١. على قرار الموصى السامي للجمهورية العراقية في سوريا ولسان رقم

١٥/١٠٠ في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤ الموافق منقطع السير في بلاد الشرق تحت

لاشدهاب لامراني لدى عدل مراد دوم ۱۲۹۰ س في ۱۳ حريراني ۱۹۲۵

١٣٩٠ في ٥ من لاء ٩٢٨ ٣٧٤٩٠ في ١٤ ب ٩٣٠ ووجه عام جمع

لا يحكم المصنف المصنف بنظم السور بعد احكام اعراف ١٥/ل.د. المذكور

اعلام واحكام تردد رقم ١٥٥/ل. في ٢٥ نشر الثاني ٩٣٣ و اقرار ١٩٣

في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٣ -

... على الأحكام لمصوص عنها في المود ٦٠ و ٦٣ (فقرة الثانية) من

— ١٣٧ مكررة —

المراد رقم ١٥ / ل. د. في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤ و ١٩٣٥ / ل. د. في ٢ مارس ١٩٣٤.
وساء على كتب المدوب للمارس المفوض السامي في حلب رقم
١٦٥٠ - ٧٥ الذي بين فيه فائده اعطام بعضه المدية التي تتعلق بالسير داخل
المدية بمرار واحد ودخل المعدلات في تحقيقه.

واللظر لان سير السيارات في مدية حلب محدود بالوسع ثم يستعملون
لحصر تدبيره لاحتياج عدد لا بأس به من الخدود والاحتياط التي تمكن
من هذه الحالة.

وحيث نسين من الضروري ايضا وضع حد لانتشار وتصريف بعض
السيارات التي يسعون داخل منطقة مدينة حلب سيارات قديمة سبق
الاستعمال سنين عديدة في جميع طرق سورها وصحت بذلك غير صالحة من
نوعه لميكانيكته فضلا عن منظرها الخارجي الذي هو على الاكثر مشوه
و في مصر غير نظيفة في شكلها.

واللظر لضرورة عدم ترك مجال لمدومة السير على هذا المرح المضر
لصحة السير في مدية حلب فضلا عن لاضر التي تؤدي تتركه مثل هذه
السيارات لدى السياح سجاد شوارع المدينة يجب ان لا تعد كمنجاة هاني للسيارات
المدية المعدة للتصليح او التي لم تعد صالحة سوى لتفكيك حراش و استعمالها
سيارات اخرى.

واللظر لانه يقتضي ايضا خط من تدبير خاصه - لتسهيل مهمة
الاطفائية والشرطة والاصري ومصادره الكلاب المشردة.

— ١٣٧ مكررة —

الفصل الأول

السيارات المخصصة لنقل الأشخاص

المادة ١ — لا يجوز لمسي نقل لركاب بواسطة السيارات الميكانيكية الذين يستوفون أجرة هذا النقل من الزبائن — وتم النقل على مراد من قبل ملاكي او مستأجري سيارة واحدة ومن قبل ملاكين حصوعيين وشركات مشكاة وواحدة قيد السيارتين فاكتر ان تاشر بتدير هذه السيارات او توقفها في غلط التمرکز ضمن الشروط الية فيما يلي ما لم تكن اكدت المعاملات العمومية المعروضة في القويين ولاطمة المرأة الاحرام سيما ما تعلق منها بالشروط المدرجة في احكام المود ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من قرار المفوض السامي رقم ١٥ / ل. ٢٠.

المادة ٢ — يجب على اصحاب السيارات الذين يكونون نحو المعاملات المادية آتياً واستلموا الرخص العمومية اللازمة من دوائر الحكومة وقيل وضع اي سيارة تحميم تحت سير داخل مطقة مدينة حاب ان يستحصوا على رخصة تخولهم حق اسير في شوارع المدة تعطى لهم ساء على طلبهم ووفقاً للشروط الآتية :

الفصل الثاني

السيارات المحلية

المادة ٣ — يرخص فقط بالتمركز في الموقع المخصصة للانتظار والمدينة بموجب القرارات لمربعة الاحرام للسيارات المستعملة في المدينة اي السيارات المخصصة لنقل الركاب ضمن مطقة المدة الى محلات محطته وفقاً

— ١٣٧ مكررة —

المرة بارتفع خمسة سنتيمتر وتزدهن من جهتي السيارة.

المادة ٥ - يجب ان تكون سيارات المعدة لنقل الركاب داخل
البلدة محملة حسب سورها من اوجها ليكايكية والمطر الخارجي والمطافة الداخلية.
محظور على السائقين التحدث أثناء سير داخل المدينة او ان يكونوا
بهندام غير مناسب سيما السوق بالخصوص الخارجي فقط.

مدرى تحذير هذه الاحكام يجب فحص السوق داخل المدينة لمدة
حدد بالنسبة لاهمية الشارع او عاداتها كثرة مره وفقد ابحاث مدرسي
مرطبه للحكومة او الموقع والماء على التحقيقات الخارجية من قبل لموضعين المط
م هذا الامر.

المادة ٦ - محظور على سائقي سيارات امنية ان يسير سوره
اثناء من شارع ان آخر داخل لسله لاستحلاب لوان على م يسمح
سائقين فقط سوير مرا كرم من موقع في آخر مع احد الركاب اثناء
سوره المسافه.

يحظر بئانيا عمل المناورات التي من شأنها ترك الموقف المتخذ ولسير
سافة ١٠٠ متر تقريبا للحصول على احد الركاب ثم الرجوع في لوراء للمركز
بدأ في نقطه الوقوف الاولى.

المادة ٧ - ممنوع لتوقف في الشوارع الا حين تطار حد
كاب امام دره او في مطه مسمه . اذا كان حد وكاب الموجودين
السيارة يرغب ابقائها تحت تصرفه.

على السيارات الحلية ان ترجع بدون اقل تأخير بعد تنزيل ركابها الى

اقرب نقطة التركز او الى اي نقطة اخرى مخصص المركز فيها ويجب ان يستعمل هذه نقطة قرب الطرق المؤدية الى النقاط المذكورة او الطرق الاقل ازدحاماً من غيرها.

المادة ٨ — يسمح بصورة استثنائية بوقوف السيارات المتعلية اعشاراً من الساعة ٢٢ امام المقاهي ودور الملاهي على شرط ان لا يسبب هذا الوقوف عدم انتظام وعرقلة في السير.

و يجب ان تقف سيارات دثما على صف واحد مدت الانحناء على مسافة ٢٠ متر متراً من منتصف الشارع من جهة اليمنى الا انه يحق دثما لدائرة الشرطة منع هذا التجمع عند حصول عدم انتظام او تحرك من قبل السائقين.

المادة ٩ — وكقاعدة عمومية توجب على كل سائق ان يقف الوقوف في ي موقع كان في موقف سيوفه على مد ٢٠ مترتاً من جهة الرصيف اليمنى وفي واجهة السير.

المادة ١٠ — يحظر كذلك على سيارات محليه لاي سبب كان احد او تسيير لركاب او الوقوف في ممرق الطرق اي يجب ان تسي دثما حرة اجتنباً للظواير.

ولا يسمح باجراء الماودت لآلة الذكرا الا على بعد عشرة امتار على الاقل من مواقع .لافي.

المادة ١١ — ممنوع جاتاً عمل كل مناورة ترمي الى الرجوع للوراء في الشوارع العامة التي تكون شوارعها الثانوية من تغير وجهة السير اذا كانت عليه دائرة اسيرة في جهة معاكسة لموقعها الاساسي اوجها الاصابة .

١٠ في الشوارع التي لا يمكن عمل سورت فيها هذه صورة فيقتضي
حر ١٠٠ دقة بغير "أ. جيه" كل دقة وتحفظ وذلك اما استعمال موقع خاص
او قطعة حايه اوى مدخل طريق تاوي محادي للشوارع المذكور اشكل
يمكن من تحديد مسوره المدخل الى مبنى حد ممكن لا يتطلب الرجوع للوراء
سوى مرة واحدة.

الفصل الثالث

سورت مدن والكسومات

المادة ١٢ — من تركب سورت على مشترك جمع لسورت مهما
كان عدد موقع ركابهم والمخصصه للسبب من رماح معين بين نقاط
سرت محددة مع توقف السور قطع هذه المسوره ذاتي يقتضي الامر واتي يقبل
فيها ركاب تاذية كل واحد منهم على حدة احررة لموقع لشغل.

المادة ١٣ — لا يمكن عطاء رخص سير هذه السيارات الا اذا
طبقت اشروط المدرجه في ماده لادنى من لائحة خاصة بمعدات توزيع
الكهرباء والقل مشترك وتوزيع هذه المصدقة في ٨ كانون الاول ١٩٢٤ من
قبل القوض لاسمي للجمهوريه لافراسه.

المادة ١٤ — ن سورت محصنه للقل مشترك مهما كان نوعها تكون
حاضمة الانظمة الآتية : ١٠ عدد بنوحت بطرية خاصة بالرفق بحاف
تحتوى هذه السيارات في مقدمه والمؤخره على صدرات ذات مدموعه بالمراس
مرص ٢٠ — مستراً على طول ٧٥ سينتراً على الأقل بدهن باللون الابيض

— مكررة ١٣٧ —

وتذكر في الصورة واضحة جداً باللون الأزرق باللغتين الرسميتين نقاط
الهائية المؤخرة لموقع عن هذه المسافة بالعملة السورية.

توضع لوحة لاسميه على حديد حاص ولوحة المؤخرة على السوية العليا
لاطار المؤخرة ويمكن الاستعانة عن هذه اللوحة الأخيرة تدهين قسم بذات
القطر على طائر السهم. واعداد ذلك فان رقم التسلسل المعطى من قبل البلدية
يجب ان يكتب بالعمريه والارسيه من كل جهة من الامام والمؤخرة كما هو
مبين في المذلة الرابعة.

المادة ١٥ — اذ كان نظام السيارات المذكورة بين مواقعها الهائية يلحظ
توقف في امكانه معينة فتنص وضع علان على لوحة محسية مدهونة باللون
الابيض يكتب عليها باللون الازرق احرة نقل لراك بالعملة السورية بين
كل من امكانه تتوقف والمواقع الهائية وهذه اللوحة التي يجب ان تكون
بحجم كاف ليتمكن بسهولة قراءة ما كتب فيها ترك على الوجه الخارجي للباب
من جهة السائق.

يمكن ان يستعاض عن هذه اللوحة بقطعة مدهونة وفقاً للشروط المبينة
اعلاه على وجه الباب الخارجي.

مادة ١٦ — لا يمكن ترخيص اي سيارة كانت من سيارات النقل المشترك
الموود في هذا الفصل بالتوقف خارجاً عن المواقع المبينة في القرار المرحصة
موجبه بالسير من قبل لدور بلدية بعد احد راوي حله لسيارة.

لا يسمح لهذه سيارات بالتوقف شاه لسيارة فيما عدا المواقع المبينة في
القرار ويقتضي ان يختصر هذا التوقف على وقت الضروري فقط لتبريل الركاب

— ١٣٧ مكررة —

أو الزمان المظلم. ثم مع كل ذلك صورة قطعه وقوف هذه السيارات في
مدرج الطرق لأي سبب كان. عدا الوقوف الذي تأمر به الموطعون الماط
هم مرورية سير يحظر على السائق أن يهد الموقف برجل أو اركب أحد
الركاب.

المادة ١٦ - يوسع كدث على هذه اصحاب السيارات لوحات ذات
انموذج تحذره المذبة في الامكنة الممنوعة للوقوف الموقفي ولوحات على ان
يحافظ اصحاب السيارات المذكورة على هذه اللوحات بحالة حسنة.
يوسع هذه اللوحات في النقط المعنية للوقوف وأي يحظر على السائقين
ان يتدوروا، أثناء الوقوف.

المادة ١٨ - وعلى كل لا يسمح أي حال كان للسيارات مخصصة للقل
اشترك بعدم تسع الخطوط (مراج) تعبئة لها في فرار للرحص ولا ن
تستعمل لمبات حري. ذ حصل نبي يتطبل نقل ركاب عديدين الى موقع
خاص كالمحلات ربسية ولاعبد شمسية الخ... واذا رأت البلدية والمراجع
الايحوي. مد الاتق في سوسسات نقل الاخرى مير كاوية وانه يلزم لاستئدة
سيارات النقل اشترط فسمح عند هذه سيارات بالذهاب الى المحلات
لمذكورة.

وفي حول كده فقط يمكن هذه حورت سير خصوصية.
دا قصي الامر من تعديدي سبرت موه من قبل رئيس البلدية
ودائه اشراط تسليم لهم من يوم واحد. على طسهم الذي يحجب ان
يخري تعديته في نوقت المسب. لاسمى هذه رحص لأي اليوم الذي

يعود حق الافضلية اشاءه للسيارات المحقة وتنع كذلك السيارات المذكورة
من التمر كرا الا في مواقع مدينة يمكن تخصيصهم لها .

ب- قبول نقل الركاب من مكان الى آخر ضمن منطقة مدته حلب مما
يؤدي الى مرحلة سيارات اعليه وسيارات النقل لمشاركة المرحص بها .
ج- الوقوف لانتظار ركاب منه و قرب مرأها لا ذاكات مرحلة
بدلك بصورة خاصة .

د- الا انه يرحص لها بالسير داخل المدينة لاحد اركاب و عمل
الامانة الى دور السكن او الى الموقع الذي يريه الرك و ذلك ضمن نفس
الشروط المصوص بها في المادة (٧) واحدة بوقوف واحد اركاب من قبل
السيارات المحلية .

كذلك الامر فيما يخص تنزيل ركاب والامانة حين الوصول الى
المدينة حيث يتوجب على السيارة مدعه السير بدون تأخير سواء الى المرأ
الخاص بها او الى محل التوقف المرحص به .

١- اما فيما يخص بجهة السيارات اكثرى او الوسطه من اي نوع
كان اي التي تحتوي على اكثر من خمس محلات ، فيه عمل الى نقل والخصه
لنقل وسيارات الاوتوبوس فيشمل الميع الآتي :

١ - السير داخل المدينة لاحد او تنزيل الركاب الى بيوتهم ن احذ
او تنزيل الركاب يجب ان يتم بصورة احادية وفي مرأب لخصه بهذه
السيارات او في محلات الوقف التي يمكن تعيينها من قبل الادارة
ب - اما سيارات النقل محتفظ بمرحص بالسير داخل المدينة وهي

- ١٣٧ مكررة -

فرقة المذهب إلى لقط ائمة التحميل و تيريل مو لها (ماعد سائر الامنة الشخصية) وذلك وفقاً لما عات والمسيره التي سمين في هذ القرار.

ج- تمنع هذه السيارات اصاً من الوقوف في محلات حرة رحة عن مرشها او موقع اي سمين لها د فتمنى الامر .. على اطلب الوقوع.

د- ان تمنع في مذهب او لايب مرفق غير طرق المستعملة عادة بلوع لمواقع خاصة او محلات توقف مرحصه من قبل البلدية.

هـ - ذ اخرى ترحيص بالانتظار في مكة مرحص ٣٠ (ماعد دخل اراث) فيتوجب على ائمة في ائع لادامر المظلمه من قبل دائرة الشرطة وذلك فيما يتعلق ليس فقط بالموقع لخصيص للتوقف بل ايضاً فيما يخص عدة توقف المصينة.

ان هذه المدة لا يجب ان تزيد مده ربع ساعه فقط بل لسعر او بعد الوصول الا ذا حري لاستعصا على موقوف حوص.

الفصل الخامس

الكويوت والكويوتات الحميره الخاصة بالامانة المرسدة

حصوصه او مده الى او موقوفات حوصه والمهدي

لا بية و غيرهم واي يستمر للمصلحة صاحبها



الماده ٢٢ - ترحص هذه السيارات ... بمر ... حل ... حوصه ... الحصول و ... الى حوص ... حوصه في ... بين و ... مده ... حوصه ... رقم ١٥ ل ... ل ... من ... حوصه ... حوصه ... لا ... حوصه ... حوصه

— ١٣٧ مكررة —

على كتابات واضحة جداً بين فيها اسم المؤسسة أو المتعهد العائدة له .
المادة ٢٣ - لا يمكن استعمال هذه السيارات مصفاً لقل الأشخاص ما
عدا اصحاب الملافة ولعمال المستخدمين في أعمال التسليم والتحميل والتبريل
الخ... .

الفصل السادس

عجلات الخيل مخصصة لركوب ولتحميل

المادة ٢٤ - ان عجلات الخيل المحلية وعجلات التحميل تبقى حاصمة لجميع
الاحكام العمومية المخصوص عن في قرار حماية المفوض السامي للجمهورية
الافرنسية رقم ١٥ / ل. د. الخاص بالنظم العام لشرطة السير والسير داخل
حدود الدول المشمولة بالانتداب لافرنسي .

المادة ٢٥ - بخصوص العجلات المحلية تأتي مع بصورة خاصة احكام المادة
٦ من القرار المذكور الخاصة بمنع السير من موقع الى آخر لاستغلال الزمان .
تتم اشدة المدورات التي يقوم بها الخوذة براكعجلات تمر كرم والسير
بمجلاتهم لمسافة مئة متر تحرياً ليصير ان قرب مخرج الطرق المردحة ثم
لرجوع شاعرين الى نفس نقطة وقومهم وهي المدورات التي يقوم بها الخوذة
في ساعات الازدحام والتي تمر على اعمال موطلي السير .

المادة ٢٦ - مجموع التوقيعات في مخرج الطرق لا يسيب كان الا
أمر من موطلي السير حسب الارادة ولا يسمح مطلقاً للخوذة أثناء هذه
التوقيعات التي يؤمر بها ان يركبوا في اوقات الزمان او الامتعة .

— ١٣٧ مكررة —

لمادة ١٧ لا يمكن الوقف لأحد وتحويل الركاب أو غيره إلا على
بعد عشرة أمتار من موقع الملاقي وذلك لأحذرب كل حادثة ممكنة ويقتضي
أن يتم المخطات مصر وذلك حص من حصة اشروع أبي على مسافة ٢٠
سائمتراً على الأكثر من الرصيف.

أن احكام المادة السابقة تطبق أيضاً على محلات تحميل و بما يخص
كيفية اوقوف او عوف او اسلام وتحويل البضائع.

المادة ٢٨ وفقاً لاحكام المادة ٢ من الفصل الاول من القرار رقم ١٥
لهذه يمنع سير العربات ذات الدواب الحديدية التي بهل عرصها من ٥
سائمترات في جميع شوارع المدينة ويجب ان يرد عرض هذه الدواب
بموجب لائحة المحددة في قرار الآف لذكر ذلك صحت المسيرة على
الارض ريد عن الحد لا عطي معين وقدره ١٥٠ كياو عرام عن كل
سائمترة عرض من الدواب يمنع ايضاً سير العربات التي دواليها الحديدية
تشكل روض (راس مسامر) وذلك لانتزاع فراميين رؤوس حديد الدواب .
ويطبق ذات الميع بحق السيرات التي سوفن مساندها ومحل دورن
الدواب يكون مسدداً لارتجاع عرصتي في مركز دورن الدواب وبان
ذلك افتراق ثلاث سائمترات عن حدود فصل الدواب .

وكل ستة شهر خلال الخمسة عشر يوم الاولى من شهري حزيران وتموز
من كل سنة بحري على عموم العربات تفتش من قبل الدوائر الفنية للبلدية
وفي العربات التي لا استوفى جميع الشروط اعلاه بحجر ووضع في مستودع
البلدية ريثما يتم الحز لصيحات او تعديلات اللازمة فيها ويطلق ذلك في اي

— ١٣٧ مكررة —

وقت كل سحق جميع الامرات في تمر على احداث امامة سواء كانت غير مستوية مجموع اشروط المطونة او ان هذه الشرط لم يجر تطبيقها اعتباراً من تدقيقها في السنة اشهر الماضية.

الفصل السابع

اموتوسيكلات والدراجات ذات محرك ميكانيكي

والدراجات ماله من محرك ميكانيكي

المادة ٢٩ — ان استعمال الدراجات ذات محرك ذاتي لا يكون خاصة للاحكام امامة لمصوص عنها في الفصول الثالث والخامس من قرار ١٥ لسنة ١٩٠٠. وضاف على الاحكام المذكورة فيما يخص سير الدراجات للارادة ما يلي.

"المادة ٣٠ — لا يرخص استعمال المقعد الخلفي لابي الموتوسيكلات التي تتجاوز قوة محركها او تنوع على الاقل ٢٠٠ سبتر مكعب.

يقتضي تجهيز المقعد الخلفي بروس وممسك ومحط لرجلي الركاب.

المادة ٣١ — مجموع ثقل رجل شخص او ولاد على موتوسيكلات تقل قوتها عن ٢٠٠ سبتر مكعب و على صكبات تتجاوز قوتها ٢٠٠ سبتر مكعب لا تكون محملة بالادراجين ليداه.

المادة ٣٢ — على كل ومها كانت قوة الموتوسيكل فلا يمكن ان يعمل عليه ماي صودة كانت اكثر من شخصين و هو المقتضى.

المادة ٣٣ — لا يمكن ان يرخص تجهيز حدى الموتوسيكلات بمقعد حادي

— مكررة ١٣٧ —

حاص الا ذاكات قوة محرك المعدل او تجاوز ٣٥٠ سبيراً مكعباً.
 المادة ٣٤ — في عدد ركاب ليس يمكن تقليم على الموتوسيكلات
 المحيطة بمقعد خاص (السيدكار) لا يمكن في تجاوز الثلاثة اشخاص بها فيهم
 السائق والراكب على المقعد الخلفي والراكب ضمن السيدكار.
 المادة ٣٥ — يستثنى من ذلك الموتوسيكلات ذات القوة الكبيرة جداً
 والميأة فيها المقعد الخاص (السيدكار) حصيصاً لركوب شخصين لكل منهما
 مقعد مختلف في السيدكار وفي هذه الحالة فقط يحدد لركاب المعدل اربعة
 اشخاص.

المادة ٣٦ — يمكن ان يصر كشخص واحد ولدان لا يتجاوز عمر كل
 منهما عشر سنوات الا انه لا يسمح لهما في هذه الحالة بالركوب سوى ضمن
 السيدكار.

المادة ٣٧ — ممنوع كذلك بناء اركاب اولاد عمرهم قل من اربعة عشر
 سنة على المقعد الخلفي ولا يمكن مصفاً مع حذرت سير الاولاد صري لم
 يسفوا ناه، الستة عشر عاماً (المادة ٣٤ من قرار رقم ١٥ ل.د.ه).

المادة ٣٨ — وفضلاً عن ذلك لا يمكن اعطاء حذرات سير لاشخاص لم
 يبلغوا تماماً الاحدى وعشرين سنة ولم يقدموا بصورة حطه موقفة اهامهم
 اذ اوصياهم لشرعيين على ذلك على ان يتمد هؤلاء الآخرين ان يحدوا
 على عاقبتهم مسؤوليه ما يمكن ان يقع من التهدير الحادية والادبية بسبب
 الحوادث الممكن حصولها لمجرد السماح لاحد لقصرين بقيادة موتوسيكل.

آیه ۳۹ بر خط هـ - در فی اضیارة طلب الرخصة للرجوع الیه
عند الزوم.

ویطاب کذا یتعهد من جریح لاشخص من محاصرین المستعصیلین
على احدث من غیر عصمت لهم فی غیره - و اذا قرض الایهل او الاوصیاء
انقصه من هـ - و یجب سحب حصصه کوة من ایدی مستعملیها.
لمراحت

المدة ۴۰ - عدد دوح لاحکام آیه لایة فی هر ورقم ۱۵ / ل. د.
العلامات عاشره (۴۹ د. هـ) یجب علی کل درجه ب تكون
مشتتة علی آیه من غیر من جریح صوت حاد سمع صوته علی هـ
۵۰ - و علی لاف و ن فرج کله - لایر - یحصر سهیل - آلات صا - غیر
هذه النصوص - و آیه ۴۸ - حالاً - و یجب علی کل درجه
ان تكون ط سوه ظاهر فی لایامه قصور یكون لها الی لوراء آیه
مصححه تشکیل برأ هر او بر عی مرکز و مسمی - سورة دقیقه و خاصه
ان تكون بحکم و وسیع و مصدق.

آیه ۴۱ - و یجب - حات - لا یخبر لایر علی الارضه حتی
و و کان اسحب لدرجات غیر و صیب عین الای د کات حالة لطریق او
از دحامه لا سمح یزود لدرجات و هی مرکز و یجب عینهم عندئذ فقط ان
یسیرو علی الارضه ما سکین در حایه نادیم.

آیه ۴۲ - و ان لدرجه مست سوی عاده عن آیه معده لکوب
شخص واحد فیسوع شتاً علی کل صاحب دراجه - یقبل علی شخص آخر

— ١٣٧ مكررة —

او احد الاولاد ظراً لاحطارني نجمع من هذا العمل .

المادة ٤٣ — على كل واحد من تكوير بحجرة آتئين للعرق (قران)
كل واحد منهما مستقل عن الآخر .

المادة ٤٤ — ومع ذلك — بل انما اذاعة غير جامع للاستعداد على
وحدة خصوصية ولا يسمح بركوب من حيث في شوارع هذه الايام
مع عمرهم على الاقل اربعة عشر سنة . وان لاهل ولاولاء كويون
مسؤولين مدنياً عن كل بحيرة بحيرة ولا في مصر .

المادة ٤٥ — وما عدا ذلك وصحة مجموعة من كويون توكيلات
والدراجات من اي نوع كان ال — شوارع وحد من تحت مخلات
معدة اللامب لرياحيه وان كل مرسى في سيرة مجموعة بتأدهكدا
جميع مخلات اسير .

مجموع بصورة حصة اسير بصورة دائمة على بعض طرق الخاصة بحده
ان شكل ارضه وقرش اسير لداحت عليه لاهله و لمرتب ار
ان يحدث لمسعية في ماضي لاهله . شكل وشي مدته رتب دو طرف
حصة اسير حول لداحت اسير من لاهله معيه و رجب لاهله .

المادة ٤٦ — من دمن لاهله لاهله لاهله لاهله لاهله لاهله
شوارع مدته كويون لاهله و لاهله لاهله لاهله لاهله لاهله .

ولا يمكن هؤلاء ان يسموا بمرتب لاهله لاهله لاهله لاهله لاهله
لهمدة التي يدر اسير فيها كما به منفي على لاهله لاهله لاهله لاهله لاهله .

— ١٣٧ مكررة —

في الشواوع العامة الا بعد ما يصبحون بحجة تمكثهم من ضبط ما حكيبتهم
لا جند كل حادث تمكن .

"المادة ٤٧ - بصورة استثنائية يسمح للاميد الذين سهم دور الرعدة
عشرة وحكوب الدراجات في الطرق الممرمة لعابيات مدرسية فقط تحت
تعهدات لآلة

ولاً — يجب ان يكونوا دائماً حائلي ورقة الهوية التي تمنحها البلدية
لهم نصف مرفه .

ثانياً — ان هلي او وصيه هؤلاء الاولاد هم مسؤولون اديباً ومالياً
عن محلات التي يجرها ولادهم الموسوعيين تحت وصايتهم وهكذا عن جميع
حودب التي يمكن ان يسبح عن هذه التسللات .

ثالثاً — لا يمكن منح ورقة نصف مرفه لادمين ارض عوبص عن
اسميين موقع من قبل الاب او اوصي تربط حدى هذين الاسمين في ورقة
نصف مرفه وتحتفظ لاسمهم اذنه في اللدنة .

الفصل الثامن

حذاء يطبق على مشاة وعلى الحيوانات بغير مكذوبة او لمركوبة
مادة ٤٨ - يجب على سوي ي مركبة كانت ان يشهوا المشاة عند
اقترابهم منهم وبذلك يتمكن مشاة من ان يتدزوا ليتحركوا محمياً للركبات
والدراجات وحيوانات حرو وحيوانات التعميل وميوانات اركوبه
مادة ٤٩ — الارصفة هي محصنة لسير المشاة وعلى هؤلاء ان يسيروا
دائماً وهم وان يمتدوا لمروءدون ضرورة على رضى الجادات .

— ١٣٧ مكرورة —

المادة ٥٠ — نظم لمخيمات بحق المشاء الذين يسيرون على الجادات العمومية بدون ثمة ضرورة فيمرقانون معاهم سير لعجلات والسيارات ويسبون من جراء ذلك حوادث مؤسفة .

المادة ٥١ — على المشاة ايضاً ان يتموا جمع لتعليمات التي تمنعهم من قل موطني لسير حين مرورهم في اشوارع ومعرق اطرق .

المادة ٥٢ — لايجوز لاي سب كان عمل تجمعات في الشوارع العمومية من شأنها عاقبة او توقيف السير فيها .

ان الجادات والارصفة يجب ان تبقى دائماً حرة ومحسنة لمرور فقط .

الميوالات الغير مكعدة او مركوبة

المادة ٥٣ — ان سير الحوانات غير المكعدة او المركوبة يرق خاصاً الاطعمة المبينة في المصالح ٦١١ من امراردهم ١٥ رل ز .

الفصل التاسع

احكام خاصة تتعلق بحير وسائط من دور المدينة

المادة ٥٤ — ان امرت وحيوانات نقل التي تستخدمها اصاح البلدية للاطفائية ولتنظيفات ورفع لافدر اوتية ومطافاة الكلاب الشاردة هي غير حاصصة لمح لمرور في حنة واحدة على اطرق العامة عدد قرارات خاصة .

المادة ٥٥ — ان جمع العربات التي مستعملها هذه لمرور يجب ان تكون حاوية على كتابة واضحة بالمفتين تين سم الدائرة تينة لها مع درهم التماسل لمرورها في حلة الضرورة .

— ١٣٧ مكررة —

ان سائق حيوانات النقل يجب ان يصعد على ساعدهم ربطة ذات لوحة نحاسية مرقمة .

الفصل العاشر

الاحكام خصوصية تتعلق بسير بعض السيارات في بعض الطرق
 المادة ٥٦ — ممنوع في الطرق الميعة في بلي التحميل او فريغ الاول
 بين الساعة ٩ و ١٥ في فصل الشتاء و بين ٨ و ١٦ في فصل عيف .
 ولا يسمح أثناء هذه مدة بوقوف الحكيومات لصميرة وعجلات
 التحميل والحيوانات في الطرق او زوايا الطرق لمية علاء .

المادة ٥٧ — يجب على السائق ان يحميها و يرفع المصانع منها
 في الساعات المرحص من ١٥ ساعة الامل ان تثل لجميع الاحكام الخاصة
 بوقوف السيارات مع حسب عرقلة سير تارة سيارات والحيوانات او المشاة .
 المادة ٥٨ — ممنوع بصورة عامة استعمال الارصفة لوضع الاموال المعدلة
 او المفرغة التي يجب ان تبقى حرة تماما سير لمشاة عليها .

المادة ٥٩ — ممنوع شوارع خاصة بالاحكام شبيه علاء هي الآتية :

شوارع فرنسا — من مرقق باب حديد لعابه جسر موني .

شوارع النقل والميدان و ... وساحة باب المرح .

شوارع باب الخيق — شارع حال حمص .

شارع حمام ابياء في — شارع ...

المادة ٦٠ — ممنوع كذلك ...

جميع سيارات التحميل او سيارات صميرة وكذلك حيوانات سواء كانت

— ١٣٧ مكررة —

محملة م لا وحيوانات ركوب او الميومات لمسيره داخله في جميع اطراف
المعروفه اي تشكل لاسوان كبرى في مدينه وفي اطراف المؤدة اليها
وكذلك اصافي اسوق السعطييه والمدنيه والحديدية الخ...

المادة ٦١ في كافة معمرات المدينة اسمها لهد نظامه لاصح قرارين
رقم ١١٣ المؤرخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٢ ورقم ٩٧ المؤرخ في ٤ كانون
اول ٩٣٣ هي مفعلة معمد لاصطه اي تحدد موقع وقوف عربات محلبة
وعبرها والتي تحدد لانتخابات اوحدية

المادة ٦٢ — بحري في عموم الاحكام همد القرار بموجب اقوانين
ولا طمة لارضية

في ١١ دسج الاول ٣٥٣ و ٢٣ حزيران ٩٣٤

و. رئيس للمدينة

ب.س

مصدق في ١٥ تموز ٩٣٤ تحت رقم ٥٢٤٦

لتوقيع - وزير الداخلية محمد تاج الدين الحسي

مصدق تحت رقم ٣٢٦

تنفذاً للمادة ٦٢ من قرار رقم ١٥ ليدر المؤرخ في ١٨ كانون الثاني ٩٣٤

بيروت في ٥ تموز ٩٣٤

عن نفوس سمي للجمهورية لافرنسية

توقيع لاعداد

اصول محاكمات مخالفات نظام السير

قرار رقم ٢٩٧ - ل. ر.

صادر في ٢٦ كانون الاول ١٩٣٤

بوضع اصول محاكمات لاصدر القرارات الجزائية عدد الحكم
في مخالفات نظام السير و النقل بالمرحكات

انف المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

له على مرسومي رئيس الجمهورية لمرسومة لصادري - ربح ٢٣ ت ٢

٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣

مقدميات

المادة الاولى - تخضع مخالفات القرارات والقوانين والمراسيم المتعلقة
نظام السير والنقل بالمرحكات لاصول محاكم خاصة بالقرارات الجزائية كما
هي محددة في الاحكام التالية :

الباب الاول

في النيابة العامة

المادة الثانية - يعلق مدعي عام الجمهورية مماوون بقلدون فيما يتعلق
بالمخالفات المذكورة في المادة السابعة حق المرافقة واستعمال طرق المراجعة
المعطاة لهم بموجب القرارات والقوانين ولا نظمه الساعده وبموجب هذا القرار.

المادة الثالثة - ان وظائف مدعي العام المذكورة تعطى في المراكز الموجد فيها محكمة مدنية . فاضي . لازم في هذه المحكمة واما لموضع شرطة او لضابط ذلك .

اما في المراكز التي ليس فيها محكمة ضلع تعطى ايضا ذلك لمكان .
المادة الرابعة - يبين معاون المدعي العام الجمهورية لدى كل محكمة من محاكم الضلع التي لها صلاحية للث في مواد الجزية .

المادة الخامسة - يبين مرسوم مدعي عام الجمهورية قرار او امر اداري من وزير او مدير العدلية .

ان هذا القرار لا امر يتخذ فيما يتعلق بمهمومي لشرطة وصباط الدرك بناء على موافقة مدير الشرطة العام والكواديل قائد الدرك .

لا يعطى ادنى تفويض عن هذا المدين ويمكن معونه في كل وقت قرار او امر اداري من وزير او مدير العدلية .

المادة السادسة - يختص هؤلاء المعاونون رؤساء اقسام مدعي عام الجمهورية وعليهم ان يعدوا ما امره وتعليماته في كل ما يتعلق باقليم بالوظائف المنطة لهم بموجب هذا القرار .

الباب الثاني

في قرار الوقت

لمادة السابعة - يرسل نيابة العامة الى قاضي اصبح محضر المحاكمات وجميع الاوراق اللازمة مرفقة بادعاء كذا في عليه رقم متسلسل يطلب فيه الحكم بمقوبة معينة .

المدة الثمينة - على قاضي المصلح ان يعمل بموجب دعاء النيابة العامة في مدة لا تتجاوز عشرة ايام ، ولم يكن مفروضاً عنه في اعراسه ولا نظمه القاعدة مدة قصر من هذه .

المادة التاسعة - لاقضي ان يحرص افعواه التي تصدر عنه لخدمة ما يندلج وفي هذه حالة الاجرة تذكر بالاختصار اسباب هذا تعديل على هامش القرار الجزائي .

المادة ١٠ - لا تصدر افعواه حكماً ، بقية عقوبة كانت في الاحوال كذا :
١ - اذا كانت دعوى الحق من مدسقات مرور زمن ولائي سبب آخر .

٢ - اذا كان ذا صلاحية لذات .

٣ - اذا كان محض ضبط من موافق الاصول .

٤ - اذا كانت لافعال ، سواء من افعال لا تخص عليها قرارات وتقويمين والانظمة لخدمة ، بصورة عامة في جميع الاحوال ، يكتسب فيها سبب اقوى من حكم العقوبة .

وفي جميع هذه الاحوال صدر مني مراً معللاً تعليلاً قوياً ، يكتب على هامش او على صدر ورقة الادعاء .

المادة ١١ - مع معاً يحال على ضحي عند ما يت في دعوى بموجب قرار حررني ان يمترض على صحة ووثق نظيره من محضر ضبط المنظمة الى ورقة الادعاء .

المادة ١٢ - اذا ورد للحلف في الوقت اللازم وصلايدل على دفع

للخيرية الحد الأدنى المعلن للحراء العربي وفقاً لمادة ٥٦ من لقرار رقم ١٥ له ر. هـ الصادر في ١٨ كانون ثاني ١٩٣٤ فيذكر ذلك على ورقة الادعاء وبعد الادعاء الى سادة المحكمة مع ذكر تاريخ دفع الحريه ورقم الوصل وترد رقم لدعوى المتسلسل لمحوطة في محكمة الصلح.

المادة ١٣ - في كل مرة يصدر ماضي حكماً بمقوية يتخذ قراراً مؤقتاً تكتب مسودته على ورقة دعاء سادة المحكمة مع يد كره الفعل الذي يؤلف حرمه وللاسباب التوجيه والامور المصنف والمقوية صادرة ودا أقصى الامر بذكر الاسباب كما هو مصوص في هذه المادة.

المادة ١٤ - يذكر عند ذلك بوضوح في مقرر الموت:

١ - ا. يصبح بعداً د. بصرى محكوم عليه في ثناء خمسة ايام استدله من ثاني يوم سنده.

٢ - اذا رد الاعتراض اما سبب عدم حصول المعترض ولفظ في شكل وفي لاسس فيصير بغيره على عبوة صادرة بصرى .
المادة ١٥ - تصدر في جميع الاحوال لقرار اب صادرة وفيه مدين ١٠ و١٣ اعلاه غنياً بدون دعوة المصحب شار ويدون مدونه شديدة .

المادة ١٦ - ان القرارات المذكورة يؤرخها ويوقعها ماضي صلح وكتيبه المحكمة وتظهر بالخاتم الرسمي ويوضع على ممشها رقم مسلسل .

المادة ١٧ - كل قرار يصي عبوة مع . . .

سابق في لينة العامة .

١ - قرارات الحكم بالمقوية ذاعداً لمضي المقوية اي صحتها لينة العامة .

٢- القرارات الصادرة في الاحوال المخصوص عنها في المادة ١٠١ اعلاه .
 المادة ١٨- ان تبليغ قرارات سواء كان المحكوم عليه او للسياة
 العامة بحري يتسلم نسخة طاق الاصل من نائب محكمه . يسلم الماثرون او
 غيرهم من مأموري القوة العمومية هذه نسخة وفقاً لكل لعادي لمستعمل
 في تبليغ الاحكام القضائية .

ان المأمورين المكلفين القيام بهذه شئبة يطالبون من المبلغين التوقيع
 على سند يدل على قيامهم بهذه المصلحة .

اذ باع المحكوم عليه ويمكن هؤلاء المأمورين بناء على طلب المحكوم
 ان يسلفوا حالا اعترافه او سارله عن حقه في عدم الاعتراض بتصريح
 يكتنه نفسه على وصل سند التبليغ ويوقع هذا السند مع المأمور واذا كان
 لا يعرف الكتاب او التوقيع فيذكر ذلك في الوصل بحضور شاهدين يوقعان
 امضائهما في دليل التصريح الذي يتسلمه المأمور ويكتبه .

يسلم الاطباء وصل لتاريخ الكتاب محكمة الصلح ويدكر في هذا
 الوصل تاريخ تسليمه له .

المادة ١٩- يمسك كتاب المحكم ثلاث سجلات خاصة برقا ويوقع
 عليها قاضي الصلح حسب الاصول .

١- سجل مدققة قرارات الاحكام بالقنوات يوماً بيوماً بمسكه
 الكتاب ويوقعه مع هامشي على حلاسه كل حكم مقوبة واذا قدم اعتراض
 يدكر على هامش خلاصه كل حكم :

(١) - هذا الاعتراض مع تاريخه .

(ب) تاريخ الحكم الصادر بعد الاعتراض مع رقة المتسلسل.

٢- سجل قرارات الترقية وعدم المسؤولية وعدم الصلاحية وسقوط دعوى الحق لعام الصادره في الاحول المخصوص عنها في المادة حاشية ويذكر أيضاً عند الاقصاء الاعتراض والحكم لدي صدر بصدده الاعتراض.

٣- سجل الدعوى المحفوظة وفقاً للمادة ١٢ يذكر فيه رقم ادعاء لياحه العامة المتسلسل واسم ومحل قدمه المحام وتاريخ ونوع المحامه. وبالحق الموصل الذي يقدمه المحام على هذا السجل.

المادة ٢٠- ان السجلات المخصوص عنها في المادة السابقة وكذلك نصوص القرارات والسجلات المذكورة في هذا قرار توسع وفقاً للمواضع المتعلقة بهذا القرار.

تتدي الارقام متسلسلة برقم ١ ابتداء من تاريخ اول كانون ثاني من كل سنة.

المادة ٢١- ان مصاريف قرارات الحكم بالمعقوبة هي مصاريف لاحكام الغيبة نفسها ونضاف اليها. ولاقتضاء مصاريف الاحكام اصداره بعد الاعتراض.

الباب الثالث

في الاعتراضات

لمادة ٢٢- لهم حق الاعتراض :

١- المحامون فيما يتعلق بقرارات الحكم بالمعقوبة.

٢- لجنة امامة فيما يتعلق بقرارات حكم بالمعقوبة اذا عدل لقاضي

المقبولة المطلوب فرضها وفيما يتعلق بقرارات الصادرة في الاحوال المنصوص
عنه في المادة ١٠ أعلاه.

المادة ٢٣ — يجب ان يقدم الاعتراض ضمن الشكل والشروط المطلوبة
في الاعتراض على الاحكام النهائية.

ويمكن أيضاً تقديم الاعتراض مختصاً بمرجع المنصوص عنه في المادة
١٨ أعلاه.

المادة ٢٤ — يمكن محكوم عنه ان يتدخل عن حقه بالاعتراض قبل
انتهاء مدة الجلسة ايام.

المادة ٢٥ — كل قرار صادر يصحح خطأ ما دام مدة الاعتراض اما
بنازل المحكوم عليه عن حقه في تقديم الاعتراض وفي هذه الحالتين يكتب
القرار قوة لفظة المحكمة وبعد في الشكل المبين لميثاق الاحكام.

المادة ٢٦ — يرسل كاتب المحكمة الى النيابة العامة في أثناء الجلسة ايام
التي تلي انتهاء مدة الاعتراض او يتدخل المحكوم عن حقه بالاعتراض خلاصة
المرئى ويجب ان يذكر في هذه الخلاصة تاريخ يوم رسالها وان
يذكر ان القرار اصبح نهائياً.

المادة ٢٧ — كل عرض يقدم حسب الاصول بحكم فيه في جلسة عامة
وفقاً لاصول المحكمة مدونة في محكمته لا اعتراض منه تترك النيابة العامة
الدعوى او سحب الاعتراض قبل جلسة يوم واحد كامل على الاقل.

المادة ٢٨ — تعتبر اوقائع المدونة في محاضر الصلح ثابتة الى ان يقوم
الدليل على خلاف ذلك وفقاً لاحكام المادة ٥٦ في فقرتها قبل الاخيرة من القرار

رقم ١٥ / ل. د. الصادر في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤ ويمكن الطعن بمدة هذه الوقائع في أثناء المحاكمة لاعتراضه وفقاً للقانون العام -

المادة ٢٩ - يجب ان تكون الاحكام الصادرة بعد الاعتراض وفقاً للقانون، ويجب عدم ذلك بعد ذكرها على الطعن تاريخ ودرهم القرار لموقت المعارض عليه. ويكون الحكم قابلاً بطرق اراحته المخصوص عنها في القانون -

المادة ٣٠ - اذا مع المعارض رد الاعتراض بدون ان يخطر في الالاس -

المادة ٣١ - د رد الاعتراض لاي سبب كان فيصاف بصورة اجارية الى العقوبة المرددة في اقرار الوقت لصاحبها -

المادة ٣٢ - عدم تصحيح الحكم الصادر بعد الاعتراض نهائياً يرسل كاتب المحكمة خلاصته الى ابيه العامة في مدة خمسة ايام

الباب الرابع

في العقوبات

المادة ٣٣ - مع قصي صلح تحت طائلة العقوبات ائادته المخصوص عنها في مررات وانواعين ولا يضمن اذنه اكل محبة لاحكام هذا قرار او اكل نهان في طبق هذه الاحكام لاسيما

١ - اذا تجاوز المدة المعبنة في المادة ٨

٢ - د رفض ان يمل وفقاً لاحكام المادة ١١

٣ - د رفض ان يرد اذنه لصاحبها تطبيقاً للمادة ٣٩

المادة ٣٤. ركاب محكمة، لذي لا يتعهد بالمهل المنصوص عليها في
المادتين ٢٦ و ٣٣ تقع تحت طائلة حره، فدي قدره ليره لدية سورية عن كل
مخالفه، يقرر هذا الخراء على شكوى معطاه من اليه الامه مفضله. مدية
لعموم و مراقب العداله اعلم ان سلطه بي عموم مقدمها.
ان قرار هذه السلطه لا يعمل به مراحمة كانت.

الباب الخامس

محكمة شى

المادة ٣٥. ل. سورى محكمة خضرة لموسوعة بهد اقرار لا تطلق
اذا كان في ادعوى مدعى شخصي.

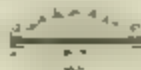
المادة ٣٦. — موضع هذا يقرر موضع التعيد بتاريخ اول آذار ٩٣٥

المادة ٣٧. — من الر اعاد في الموقعة اميا مكلف تنفيذ هذا القرار.

بيروت في ٢٦ ك ١ سنة ٩٣٤

المفوض السامي

الامضاء: د. دي مارتييل



ملحق قرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٣٥

الصادر في ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٣٥

وضع موال بحكمه لاصد انشراح احداثه عند حكم

في تحدد هذه السيرة من ركنك

مجلس عمال حرة

تبرئة من

عدد ١٠٠

عدد صلاحه لخاصة

سيرة رموي خفي الهم

(مهابت رموي سنة ١٩٣٥)

نفس ان يكون هذا سيرة حرة وادوية

ون السيرة سنة ١٩٣٥ في ٢٦ كانون الأول في المجلس في سنة ١٩٣٥

سنة ١٩٣٥ في ٢٦ كانون الأول في ١٩٣٥ (ح) سنة ١٩٣٥ في ٢٦ كانون الأول في ١٩٣٥

في

ان شاء الله

ان هذا السيرة سنة ١٩٣٥ في ٢٦ كانون الأول في ١٩٣٥

سيرة رموي خفي الهم سنة ١٩٣٥ في ٢٦ كانون الأول في ١٩٣٥

رقم ١٠٠ ووقف سنة ١٩٣٥ في ٢٦ كانون الأول في ١٩٣٥

في ١٩٣٥ في ٢٦ كانون الأول في ١٩٣٥

سجل الدعاوي الصغيرة

تستد مع الخمر، الموصى به في تاريخ ١٥ من فبراير ١٩٥٠ ل. ر. تعداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤

تعليمات تتعلق بحك هذا السجل

عند أن يكون هذا سجل جاهزاً يومئذ
كل من مسئول لدعوى صغيرة يجب أن يحضر على رقم يسجل لتأخذ المستحضر هذه الدعوى في هذا السجل

ورقة تعداد، عدد

القيم في

تاريخ

عن الخرافة

لا

رقم ١
عدد من الأداة، أصادرة من أبيه

رقم

العامه تاريخ
مد اعيتت مع هذا السال

عدد دفع سيجت وصل المطرية رقم
المربوطه
المسوية أبيه في

مبلغ

تاريخ

(أو حكومة)

الجمهوريّة

مسودة

تبرئة

و عدم مسئولية

أو عدم صلاحية (١)

؛ سقوط دعوى التلق اتمام

فرد

ورده لادعاء رقم

عن قاضي صلح

بأن على ورده طلب إثبات البرعطة الصادرة من ضابط الادعاء

رقم

النام لدى محكمةنا بتاريخ

عكة صلح

قرار رقم

تاريخ التوقيع

المست على التماسه العامة

تاريخ الاعتراف

المحكم في الدعوى عدد الاعتراف من

التاريخ

الرقم

و الاوراق المقدمة تأييداً لخواط المطالب بها الحكم على

والمصاريف

بحرارة قندي قدره

تدبيره في

تاريخ

لا اله الا الله في

لم يقدم اعتراض في المهل تقاوبه

لا اله الا الله (٢)

وحيث به لا يمكن حيازة هذا الطالب

قروا نهائي (١)

بناه عليه

١٩٣

في

محرري

(١) شغل على الترويج التي تعيدع بدون عائدة

كاتب المحكمة

(٢) تذكر الاسباب

فاسحي الصلح

المقام الرسمي

() (أو حكومية) الجمهورية

مرفعه

أو عدم مسؤوليته

أو عدم صلاحية (أ)

قرار

أو سقوط دعوى الحق العام

حكمة صلح

قرار رقم

(إصلاحية مسودات عاكمة صلح)

ورقة ادعاء رقم

لشعب

عن قاضي الصلح

بإسمه على صلح النيابة العامة البروطية الصادر من ضابط

الادعاء العام لدى محكمة التورج في رقم

والأوراق المقدمة تأييداً له والمطلوب بها الحكم على

المقيم في جزاءه بقدره

وإمامه ريث لا يشكاه في تارخ

وحيتاه لا يشكوا إياه هـ الطالب لانه (٢)

ناه عليه

١٩٣

مرد في تارخ

كاتب الحكمة

(١) بح شعل التروح التي تصح بدون فائدة

(٢) يبيب ذكر الاسباب

فاسي الصالح

سعة طلق الاصل الامهات

١٩٣

في نظام رسمي

كاتب الحكمة

الجمهوريه

(أو حكومته)

(ورقة ادعاء رقم

شهادة تسليم نسخة عن

نشرته

عدم مسئولية

عدم صلاحية

قرار

سفوط دعوى الحق العام

مرتبة لخصاط الادعاء العام

عن التوقيين اذناه

لصريح نا لينا السيد

رأساً أو بواسطة

المقيم

الجمهوريه

عكسه صلح

نشرته

أو عدم مسئولية

أو عدم صلاحية (١)

أو سفوط دعوى الحق العام

قرار رقم

تبرئة
علم مستورلة
علم صلاحية
نسبة من قرار
سقوط دعوى الحق العام

(١) يجب شطب "تترح" الذي يصبح بدون فائدة

قد استلقت نسخة من "نسخة" المذكور اعلاه

الاصناء

في

شهادة مسدة الى كاتب خزانة

الاصناء:

دارج رقم

صادر لمصلحة السيد

المقيم

الذي جرت ملاحقته لطالته المادة

١٩٣٣ في دارج

الامور المبلغ

(أو حكومة)

الجمهوريّة

شهادة تسليم نسخة من قرار جزائي

عكة صلح

ورقه اذعاه ورقم

قرار جزائي رقم

نحن الموقعين اذناه

لنصرح اننا قد لسا

انسا او واسطه

لنسخة من قرار جزائي مؤرخ في

رقم

محكم به عليه :

لخالفته المادة

١٩٣

تاريخ في

الأمر المسخ

شهادة مسطرة لى كاتيب المحكمة

في

الإمضاء

اذ وقع عتراض في انفال يجب ان يدكر ذلك بما يلي :

فقد استلقت نسخة من المسند المذكور أعلاه

الإمضاء :

(او حكمة) الجمهورية

قرار جزائي

حلاصة مسودات علم حكمة الصالح

حكمه صالح

وهم اذعان شامة

المشعد

ساده على اذعان شامة الصادر من حكمة صايط اذعان ادم لدى حكمة صالح
لا ملك تجورات في
الفتح في
(مسارة او كبريت و درو حة عمارية او درو حة و سر كة الخ)
شايخ
(١)

دغم التور ز طراني

وهدي عا به مضمون ومضاف عليها في (٢)
الاسباب التبرية : مضمون شط منظم في

شهادة

(١) جين الفيل
الذي تشكلت منه
الطائرة

قد حكم عندك محراء شقفي فدره

مأسم النص

واذا لم يحرج
الماء (وتحصل بالموت بقية المصاريف

لديهم عا طرد اذني للسبح (او ماضعي لمدة

القضائية لمدة في طلائش و د م مضمون ح لا شتم ح شقفي او كسابي مقدم للمامور المبلغ او كناية

(٢) حتى ائاده او
القانوني لو حط تطبيقه

أو سمعته يقول: "أي عادته شبيهة في هذه" به "أنداء من نأيه يوم
لتصبح هذه المبررات جاهلاً

وسكن ملوثة البيت أن كل من رما له قدم مد يدها اندت القاذورة أو لانه غير عي
أه مدته ظهور أن حده يوحى بعوده "أضيق سلك يقوية تعادله العقوبة عادته مبد
أفكر - مد في ردهم - يحلل أحواله وبعدها وسفاهة أفعاله حلال مد ن تصيح أكله - جهات

وهذا يلقو عند عدمه

三、

三

[illegible]

4

五

三

12

卷之四

144

444

(أو حكومه) بلجوريه

الادعاء رقم

ان صاعده الادعاء - صاعده على حكمة صليح

نظمت من صاعده ادعاء صليح ان حكمة صليح - صليح في موقف على

اللبط

صليح في

لا - صليح في

فرز صليح في رقم

حكمة صليح

مسودة

نظم النظم

نظم فاضل صليح

صاعده على الادعاء صليح - في صاعده

والصاعده من صليح الادعاء صليح

والصليح فيها الصاعده ونبوءه صليح

والو صليح النبوءه صليح صليح

النظم في

او شهادة

النظم صليحها صليح - النظم

نظم صليحها صليح انت

النظم في

وفي الخطبة المخصوص والمناقب عليها

في

وسائل البوت مختصر ضبط منظم (لو) شهادة

بحراء قندي قدومه وفي حالة عدم الدفع

ان بين المسجن أصله الاذني

(الأم) (لو)

سارح في

سائط الاضواء الملام

بحراء قندي وفي خاله قسم المفعول به أصله الاذني للصح

(لو) مع تضمنك المضاف

وان لم تضمن حالها أو كناية لما مور المكاتب سلع

أو وفق للتراعد المادية النجبة في الاحكام حيا في مدة ه نام

انتهاء من ثاني يوم تسدح تصح هذا في زهنا ما قد وصف

للقانون الملام ولكن معلوما ذلك ان كل عراض رد سواء لاه

قسم بعد سباه لمدة اذ لاه عبر كحي أو جعلت عن الخطة

يوحس «صودة» احالة على كل عاكس هذه سكون مره ونصف

مرة معد المصوبه للروسة في حد غير الطواني .

سارح في

لاصحي الصالح كاتر لحكمة

حاشية لرحمها

تعديل المادة ٣ من القرار ٢٩٧ ل. ر.

قرار عدد ٤٨ - ل. ر.

صادق في أول آذار ١٩٣٥

تم تعديل المادة ٣ من قرار عدد ١٩٧ ل. ر. الصادر في ٢٦ كانون

لأول ١٩٣٤ بوضع اصول محكمة لاصدار القرارات

المخزائنه عند الحكم في مخازنات نظام السير

و عمل بالمراسم

بمقتضى المرسوم رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٣٤

و على ما نص في المرسوم رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٣٤ في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٤

١٦ تموز ١٩٣٣

و على ما نص في المرسوم رقم ٢٩٧ ل. ر. الصادر في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٤

و عمل بالمراسم

لذلك تم تعديل المادة ٣ من قرار عدد ٢٩٧ ل. ر. الصادر

في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٤ بوضع اصول محكمة لاصدار القرارات

المخزائنه عند الحكم في مخازنات نظام السير

و عمل بالمراسم رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٣٤ في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٤

و على ما نص في المرسوم رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٣٤ في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٤

و عمل بالمراسم رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٣٤

و على ما نص في المرسوم رقم ٢٩٧ ل. ر. الصادر في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٤

و عمل بالمراسم رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٣٤

و على ما نص في المرسوم رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٣٤ في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٤

و عمل بالمراسم رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٣٤

استلام السيارات واعطاء السواقين

الشهادة

مرسوم اشراعى رقم ٤٤

ب رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٢ ر ٩٣٠

وبناء على قرار المؤرخ في ٣٠ شرس نى ٩٣٣ رقم ١٧٦ ر ١٠

وبناء على قرار المؤرخ في ١٨ كانون نى ٩٣٤ رقم ١٥ ر ١٠

وبناء على اقتراح وزير الاشغال بناء على طلب وزير الزراعة

٢٨ حزيران ٩٣٤ رقم ٣٢٨

نصه

١ - نظام عام

المادة ١ - هو مصلحه لاشغال عامة :

١ - استلام السيارات وتجريبها وصيانة مسطحاتها

٢ - صيانة المركبات الخاصة بالشرطة

٣ - صيانة المركبات الخاصة بالشرطة

سوق السيارات

٤ - صيانة لوحات تسجيل المركبات

٥ . باعطة وحاص لسيرو وحوارات اسوق وانشير على هذه لخص
وحوارات في الاوقات العامة .

امدة كفيه - لحه لاستلام - تواف من

موظف في من الاشغال العامة .

رئيس معمل مصلحة الاشغال العامة .

لمحص كانه - رب خديده ولسيرت التي صر علم تميز او تحويل

ما (بعداً لاحكام ادة ٣١ من مقرر ١٥ ل. د.)

في نتائج فحص كل ساره به قبول تذكر في صسط بحري تنظيمه وفقاً

لشكل الدين في المقرر ١٥ ل. د. لمرق نموذج عنه النظام المعلق تطبيق

احكام قرار المذكور (ملحق ١ و ١٨) .

مجمع اللجنة المشار اليها علاه مرة واحدة في لاءوع على الاول .

المادة ثالثة - اللجنة مخصصة لاعطه حوارات لطايب اسوق السيارات

- تواف من :

موظف في من الاشغال العامة .

رئيس معمل مصلحة الاشغال العامة .

لفحص اصحاب لدين رعون في خصوص على شهادة بشمر بمقدرتهم

على اسوق لسيارت (بعداً لاحكام ادة ٣٢ و ٣٤ من مقرر ١٥ ل. د.)

وتوسل نتائج هذا الفحص الى مصلحة السيارات في الاشغال العامة .

المادة رابعة - - فحوص الميكانيكية الموقوفة - ان فحوص

المسكايكية التي بحري من وقت لآخر للسيرت يقوم ٣ رئيس معمل
مصلحة الاشعل العامة .

المادة الخامسة - يقوم مكتب مصلحة البحار بما يلي :

تسجيل السيرات .

اعطاء جوازات السوق .

اعطاء رخص لسير استداً في مضوط في تقدم له لاستلام .

التأشير على جوازات سوق في و ٣٣ منه .

التأشير على رخص اسير في و ٣٣ المية استداً الى مضوط اي نظم

بشيءه انقضى لمسكايكي .

اعطاء لوحات التسجيل و ركس و حته بارسان .

قبول كافة الطالقات من اوراق و مضوط تتفق بالامارات الموه ٣٣ اعلاه .

وقبول طلبات الترميم والاعادة للعمل والسح و نقل و تعديل في لسيارة

او سحبها من الاسمى .

٢ - الفصل

المادة السادسة - السيرات ولوحات النارية - استناداً الى البيان

المصوص عنه في قرار رقم ١٥ د ر د (ملحق ٩ من نظام تطبيق

اقرار) والى مصوص لاسلام (ملحق ١٨ من نظام نفسه) تعطى مصلحة

الاشعل العامة لوحات تسجيل بحري و ركس و حته بارسان و صص تعرفهم توصل

الاولى في مقدمة السيرة و ثانياً في مؤخرها عملاً بحكام المادة ٣٢ من

القرار ١٥ د ر .

لا تحرى اعطاء وركب للوحات المذكورة الا بعد ان يدفع صاحب العلاقة النفقات المحددة في المادة لعشرين لآتي ذكرها .

المادة السابعة - يستعمل باسمه وصورته كل طالب قدم بشفاعة
لسجل سيرة ودرجه ودرجة باسمه واسم رجب ن يكون موقعا من قبل
الوصي الشرعي .

المادة الثامنة - للوحات رسمه - وضع لوحات رسمه بالون علم
الجمهورية السورية وباروم سلسلة على سورت .

١ - رئيس الجمهورية السورية .

٢ - رئيس المجلس البلدي .

٣ - رئيس مجلس اورد .

٤ - اورد له اقران فعلا باسمه او صفة سواء كانت سيرة انهم محصم
او تحص الحكومة .

٥ - قاصد الدول الرسميون وموظفو القصليات الرسميون .

لا يمكن سنه احد من الاحكام لآتي ذكرها .

٣ - رخص السير

المادة التاسعة - اعطى رخص السير - تعطي مصلحة الاشغال العامة
رخصة بالسير بين وجه وجه سيره وقتا للتعطيل الخطي المقدم من
صاحب العلاقة .

في رخص السير التي تنظم وقتا هو موضع علاه والعائد للسيارات

المعدة لقل المصانع او الركاب بالاحرة بحري شطها بخط احمر من الزاوية الى الزاوية .

في حال تبديل او بيع او نقل سيادة بح الفاه رحصة لسير واعطاء دلاً عنها بعد دفع الرسوم القاوية المبينة في اعلاه .

المادة العاشرة - اعطاه رحصة سير الى قاصر . - ان الطلب الخطي لذي يقدم بشأن اعطاه رحصة لسير الى قاصر بح في يكون موقفاً من لوصي الشرعي .

المادة الحادية عشرة - فقدان رحصة السير - في حال فقدان رحصة السير تعطى مصاحبه الاشغال العامة لبعده دغية الى صاحب العلاقة وذلك بعد ان يدفع رسوم المحددة لهذه الغاية في السد الخامس ادناه .

المادة الثانية عشرة - المسؤوله الحقوقية - ان صاحب السيرة مسؤول عن الحوادث المسببة او الناجمة عن سيارته . واداً كانت السيرة بخص عدة شخص من هؤلاء الاشخاص هم مسؤولون بالمد من عن الحوادث المسببة او الناجمة من سياراتهم .

٤ - رفض السير

المادة ثمانية عشرة - شهادة مقدرة على سوق اسيرت - تعطى شهادة المقدرة على سوق السيرات لكل شخص يقدم طلباً يتفق و حكماء اقرار ١٢٠ المؤرخ في ٢٢ ايار ١٩٣٣ على ان يكون هذا لطلب محتوباً على لشروط المقتضيه (مادة ٣٤ من القرار ١٥ / ل . د .) وذلك بعد ان يكون بجمع الطالب في الامتعاان المصوص به في المادة ١٤ الآتية ودفع لرسوم المحددة في المادة ١٨ الآتي ذكرها .

المادة الرابعة عشرة - تقدم المحصن للحصول على جواز السوق - يجب على الطالب ان يتقدم الى لجنة المحصن مؤلفة بموجب المادة ثمانية وعشرون في اليوم والساعة ومحل لدي نيوم للجنة المذكورة.

بحري محصن في لود لآيه

١ - مقدرة الطالب على سوق - يارنه.

وقوف الطالب على الاحكام المادة ثمانية وعشرون التي يجب ان يكون لديه نسخة منه.

٣ - مارقه بالعمل لسككك لاشد ثيه ومقدرته على احرار العمل الاكثر حدوثاً.

المادة الخامسة عشرة - اقل بالجره - مهمات كانت سيرة المدة للقل بالجره يجب على سائقها ان يحمل اسمه في دائره شرطه (مصنعة السير) وان يذكر رقم تسجيل سيرة اي يموده كما انه يجب على السائق في حال تغييره السيرة ان يموده في يوم معالجة السير في شرطه في خلال اربع وعشرين ساعة بالتعبير لحصل لايتب احرار هذه المعاملة وكانت السيرة مضمونة ضد الاخطار التي يمكن ان تحدثها للغير كالركاب ومارقه.

استثنى من احكام هذه المادة ميكابكو مرتب لدي عمومون يجره سيرة او دوعه ايهم لاجل - لاجل شرطه ككوموا حائرن على شهادة سوق وان يكون موصوعاً على السيرة اورد نجرم اللوحة لطاية (لحرية).

٥ - الرسوم الواجب استيفائها

المادة السادسة عشرة - التحل - تعطى لوحات التسجيل وتركيب.

على السبارات أو الدراجات الدرية ونحوها بالرسومات ١٥٠ درهم قدومه ١٥٠
فرشاً لثياباً سورياً.

تتقى لوحات لتسجيل المذكورة. تعتبره طيلة مدة استعمال الدارات التي
تعمل هذه اللوحات.

تغطي اللوحة المزودة بالخرقة. مقابل دفع رسم قدره ١٠٠ فرش
لثياب سورى.

تغطي اللوحة المزودة بالخرقة. مقابل دفع رسم قدره ١٠٠ فرش
لثياب سورى.

تغطي اللوحات بالخرقة. والمرور مرة في سنة.

كل لوحة تغطى بحبل من السندل حذاء غيرها ولطمة لثياب وبناء على
شمار صاحب السيرة تغطي مصلحه الاشغال العامة عند استلامها اللوحة أو
اللوحات التي سيجت عالم غير صالحة للاستعمال لوحات بدلا عن المعطلة
مركبها ونحوها بالرسومات من قد نقتضى من صاحب السيرة ذات العلاقة
الرسوم المبينة أعلاه.

إذا فقدت اللوحة تقدم مصالحة لاشغال العامة لوحة جديدة بدلا عنها
بعد انقضاء سنة من حال ذلك رسم قدره ٢٠٠ فرشاً سورياً لثياباً سورياً. كما كانت السيرة.
إذا فقدت لوحة السيرة فيجب حشد اعطاء بدلا عنها بعد استيفاء رسم
قدره ٢٠٠ فرش لثياب سورى على السطرى حال فقدان اللوحتين الحادثين
للخرقة والمرور. أو فقدان لوحة واحدة من هاتين اللوحتين بسنوى
من صاحب العلاقة أيضاً رسم قدره ٢٠٠ فرش لثياب سورى.

بحري تعديل اللوحة المصوص بها في المادة ٣٢ من اقرار ١٥ ل. ر.
مقابل دفع رسم قدره ١٠٠ قرشاً لـ سورياً.

مطلى اوجه الطوية الغير المحفورة المصوص بها في المادة ٢٤ من اقرار
١٥ ل. ر. وسد دفع رسم قدره ١٥ قرشاً لـ سورياً.

مادة - خمسة عشر - جوار لسير - مطلى رخصة بالسير ايكاف
الارات مقابل دفع رسم قدره ١٠٠ قرشاً لـ سورياً.

في حال فقد رخصة رخصة بمطلى لسير، ثابة عليها مدد دفع ذات لرسم المذكور.
مادة - ستة عشر - جوارات لسوق - فحص - محدد رسوم الفحص
اكاله لسيرت (عافها للدراجات النارية) ٢٠٠ قرش لثني سوري.

كل فحص حديد بحري على في سقوط الطالب في فحص قدمها
سافاً وكل فحص يعنى تحديد مدة حور السوق او تغيير منه بحري العلاقة
على دفع الرسوم التبعة اعلام.

سوى الرسوم المذكورة مفاً مكدة للحرية مهابكات رائج الفحص.
- الجوارات -

مطلى سور لسوق مقابل دفع رسم قدره .

١٢٠٠ عرش سوري لسيرت.

٥٠٠ و للدراجات النارية.

المادة - خمسة عشر - اعطاء نسخة بدلا عن الصانع - في حال فقدان
حور لسوق مطلى مصلحة لاشغل الصانع نسخة ثابة بدلا عنه الى صاحب
العلاقة مقابل دفع رسم قدره :

٦٠٠ غرض سوري للسيارات.

١٠٠ • • • المذراجات لدرية.

أدلة المشرون — حوارات السير المنوحة بدون رسم — يعطى رخص بدون استيفاء رسم عنها للسيارات المرخص لها بأن تحمل اللاوحة لرسمه المصوم عنها في لمدة ٨ أعلاه ولاسيارات العائده للمصالح العامة.

إعادة اواحده والمشرون — حكاه خاصة بحق بالضباط والموظفين التبعين للمعوصية العليا —

يعطى جوار لسوق و لضباط والموظفين التبعين للمعوصية العليا بعد أن قدم هؤلاء لاوراى لآيه :

١ — طلباً ملصقاً عليه طابع قيمه مائة عرش سوري.

٢ — صورة عن السجل امدلى ويستبدل هذه الصورة بشهادة من رئيس افرقه او رئيس المصلحة فيما يتعلق بالمسكربين.

٣ — ثلاث صور من رسم صاحب علاقة قيس ٤٠٠.

٤ — عند الانقضاء حوار السوق ملكي او العسكري او صورة عنه.

يمكن تبديل حوار سوق فرسى ملكي كان عسكري بخوار سوري بدون استيفاء رسم ما من هذا التبديل.

اذ كان صاحب العلاقة غير حاضراً على حوار سوري افراسي وحسب عليه أن يقدم المعص القانوني ضمن الشروط لمصوم عنها في الانظمة المارمه وفي كل الاحول يعطى اليه جوار السوق بدون دفع رسم عنه.

في حال ضياع حواز السوق يعطى نسخة ثابته عنه مقابل دفع رسم قدره ستة ليرات سورية.

تطبق لاحكام لآف ذكرها على امسكيين و الموطعين القثنين فعلا
باعتها الوطيفة فقط و اس على عصاه طائلاهم حتى ولا على امسكيين او
الموطعين المحيين على يتعد ولا على مهال او ثاورين امسكيين في الحبش.
المادة ثابته و مشرون - حكام حراثة - كل محنة لاحكام المادة
الخامسة عشرة من هذا المرسوم لاشرعي يدفع منكم باخرات لمصوص
عم في امده الاولى من ٥٥٥٥ للفر و المؤرخ في ١٨ كانون ثاني ١٩٣٤ رقم ١٥٠٥.
المادة ثابته و مشرون - تنص هذه الاحكام المخالفة لمنطوق هذا
الرسوم الاشتراعي.

المادة الرابعة والعشرون - يعمل هذا المرسوم الاشتراعي اعداد من اول
تموز ١٩٣٤

المادة الخامسة والعشرون - يدع هذا المرسوم لاشرعي و سيع الى
من يلزم.

دمشق في ٢٨ حزيران ١٩٣٤ محمد علي الماند

صدر عن رئيس الجمهورية السورية، رئيس مجلس الوزراء : محمد تاج الدين الحسيني

وزير الاشغال العامة محمد يحيى الاضلي

و وزير المالية : محمد جميل لاني

صدق من المفوضية العليا بموجب مرسوم ١٥٥٠ تاريخ ٧/٧/١٩٣٤

لجميع : د. دي هارتيل

اعتبار السيارة آلة جرمية

وحجزها وعدم ردها الا بقرار

← —

قرار رقم ٤٧٥٩

نصت المادة ١٢١ من القرار ذي الرقم ٤٤ الصادر بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٣٤ على (ان صاحب السيارة مسؤول عن الحوادث المسببة او الناجمة عن سيارته) فأيدت بذلك مبدأ المسؤولية الشخصية وكان المقصد من تأييد هذا المبدأ هو ضمان حقوق المتضرر من حادث وكات نتيجة لطبيعة هذا الضمان هي ان تحجز سيارة ولاسلم لصاحبها لانه كونه او تملكه او تقدره الدائرة المدنية التي وصلت اليه على نفقة . وكانت المادة ال ١٢ لا تف ذكرها لم تعرض صراحة لهذا تدبير وكات لسيارة لا تخرج عن كونها مادة جرمية وح على الدور . مادة في تحجز لسيارة التي وقع بها الحادث وان لا يدها في صاحبها لا امرار صولي . هذا احد الكفالة او التأمينات التي تقدره حسب حقوق المتضرر .

فيقضي تلغ ذلك لدور ادرطة . حكم الاعطال عليه والعمل بمقتضاه .

دمشق في ٢٩ ١٣٥٤ / ١ - ١٣٥٥ / ٥

وزير العدلية — عطية الايوبي

عدم اعطاء رخص سوق جديدة

مرسوم رقم ١٢٠٩

بموجب المرسوم رقم ١٢٠٩ تاريخ ٢٢ ايار سنة ٩٣٣

- ١ - يوقف لاشهر آخر اعماراً من هذا التاريخ اعطاء رخص سوق جديدة الذين يتخذون سوق السيارات مهنة لهم.
- ٢ - على مصالح لاشهر العامه رخص كل شخص سوق لاسارات يقدم له من قبل الذين يريدون تعطى هذا العمل مهنة لهم.



اخضاع تسجيل السيارات الجديدة

دراجع لوحة و لوحات تسجيل قديمة

قرار عدد ١٧٥ - ل. ر.

صادر - اربع ٢٥ ت ٢ - سنة ١٩٣٣

اخضاع تسجيل سيارات جديدة المستعملة لنقل الركاب و لصانع بالاحرة

لادراجاع لوحة او لوحات تسجيل قديمة

في المعوض السامي للجمهورية الفرنسية.

... على مرسومي رئيس الجمهورية المراسومة لصادري في ٢٣ تشرين ثاني

١٩٢٠ وفي ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على الكتيب رقم ٢٣١٩ لصادري من المعوض العليا بتاريخ ٢١ آذار

١٩٣٣ بإنشاء لجنة تقصص وسائل النقل على الطرق وبسكك الحديدية

وبناء على مناقشات هذه اللجنة

قرر ما يأتي

لمادة الاولى - ان كل صاحب حكاية غير لاحكام التالية يكون

تسجيل كل سيارة جديدة تعدها شركات او لمخيمات او القانات او الافراد
لنقل الاشخاص او لصانع بالاحرة في دول أو لائحة في الدول المشمولة بالاشتراك

امر حاوی حاصله کذا حین اوجده و حیات قدمه که هو بین نمایلی .
 ماریت : ساجه مشتمله علی : ۶ محلات - ۱ - مدخل - ۲ - فناء
 - اربعه اوجین و ۳ - مدخل مخصوصه لامر ملاحره
 دانی اندر من : ۳ - ۱ - محلات و ۲ - ماریت ۶ محلات
 ایستاده مدله من : ۲ - مشتمله علی ۶ محلات و ۱ - کنز (۱۰ مد
 محفل اساق) .

اوجع لوجه فدية كانت - يده ساحة معدة للنقل بالاحرة عن دفة
مخلات او كسر من ارجه ثلاث قدم اسودت اجسام مع ثلاث
اوجات على الاذن - اوجع وحبس اسيرين ثم انت من الاسيرة المصوب
سداها وشمالان مما على عدد من اشدات كوني على لادن صدف اعدد
الموجود في اسباده مصوب تسدح .
سدرت شعبن حشرة - كبيرة .

مع راجع مدد من وحات فتمت کات سادات شعبی سفیره و کبیره
مدون دیر و ... (مجموع حوسه ۱ وزن ۱۰) علی لافل
جمعه (۱۰) ... (مجموع ۱۰) ...

[illegible]

المادة اربعة كل شخص اثباته في الاحكام على سيرة غير
مسجلة و في حالة عدم تاريخ دفع هذا الترخيص خلاف الاحكام المذكورة لاول مرة
بحر و بعد من اى ٥٠ يرة - و سوربة - و ملاحق و المستندات
التي قد تكون حرة و حرة بحرية لاحد من هؤلاء و في المستندات
بعد والمعلقة هذه الترخيص و في ٥٠ يرة .

اصناف اخرى من كذا في مختلفه احوال به .

بده الحرة - خطه و تحت في كذا صده و في مقرر و محصر بسيط

من قبل .

(ا) مادة اى هو الموقوف و هو ثوري مرفه - يرة - ثوبين حصوا
هذه مادة .

(ب) ثوري و ثوري - و رفة في الموقوف - و اى في الدالة او
الحكومة و رفة ثوبين حصوا هذه مادة .

توسل محصر بسيط هذه تحت خذ في ملاحق له الذي
عائنه في بدعوي في خذ ثوبين هذه .

لا تحري به ملاحق و صفة د فده تحت في خذ ثوبين ايم - و
بليغة و رفة تحت مالم المحكمة و صلا يشتر انه دفع الخبز في خذ لادنى الحرة
بعد في الموقوف و و لادى هو ا ليرت - به سوربة .

في حال عدم دفع هذا الترخيص في ايلة المحددة لاحق الترخيص و حواف
و احكم على سائق سدة و صاحب و صوم مضمين و مفردس - دفع حرة
المحدد في المادة ٤ .

المادة السادسة - لا يطق احكام هذا القرار على السيارات من اي نوع كانت لمذكورة فيما يلي .

(ا) سيارات اي دست لها اوصي عليها لدى صاحب العمل او وكلائه او دعم شخص آخر من تابعين نوع هذا مرسوم بموجب قول هذا الاثبات لشيء منه يكون مرادها غير قابل مراجعة وسألف على الشكل الآتي :

المش اعم للمعونة والمرفقة في المعونة لعل او مدونة رئيساً

موظف من المحرك يمين معش الجرك العام عمواً

من ممثل جمعية مستوردي السيارات منه رئيس الجمعية عضواً

(ب) السيارات المسجلة في الفئات الحرة تابعة للحيش والحرية والمعونة

العلما او التي تستعمل فقط لمصلحة الدول و بديت .

(ح) سيارات التي تخوم بمصالح عمومية منح بها اصدار .

(د) السيارات التي تستعملها معاهد تعليمية او الخيرية او الصاعية لقل

تلاميذها او موظفيها .

المادة السابعة - بين مرسوم ومعش اعم لمراقبة الشركات صاحبة

الامتيازات والمعونة مكافئ كل فيما حصة تبعد هذا قرار .

بيروت في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٣

المعوص السامي

الامضاء : دي مار تيل

تعديل القرار رقم ١٧٥ ل.ر.

قرار رقم ١٦٥ ل.ر.

بحسب قرار رقم ١٧٥ / ل.ر. الصادر في ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣
ان اموص - مي للجمهوريه نربو.
بناء على مرسومي رئيس جمهوريه نربو وصادري في ٢٣ ت ٢
سنة ١٩٢٠ وفي ١٦ نور ١٩٣٣

وبناء على قرار عدد ١٧٥ / ل.ر. الصادر في ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣ بحضاع
تسجيل لسارت الجديدة المستعملة لنقل الركاب والبضائع بالاحرة تسليم
لوحة او عدة لوحات تسجيل قديمة. فرد ما ياتي:

المادة الاولى - انفت لمادة الاولى من قرار رقم ١٧٥ / ل.ر. الصادر
في ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣ المنوم عه علاء وعوض عم المادة ل.ر.:

والى ان تصدر حكاه غير لاحكام - به يكون لسارت كل سيارة
جديدة تعدد شركات و لمحات و نقبات و لافرد لنقل الاشخاص
او البضائع بالاحرة في دو ث افعه في لاول مشموة ، لانتداب الفرنسي
خاضعاً لتسليم لوحة او عدة لوحات قديمة كما هو مبين في بي

سيارات اسباحة مشتملة على ٤ الى ٦ محلات (معد محل سائق) .
تسليم ثلاث لوحات قديمة كانت لسارت اسباحة محصنه لنقل بالاحرة

— ١٨٠ مكررة —

بدون تغيير بين السيارات ذات لارعة محلات و السيارات ذات الستة محلات .
سيارات لعدة لقل ركاب مشملة على ٧ محلات و أكثر (معد محمل - ثقل)
تسليم اوحده قديمة و حده كانت ببارده سباحة معدة للقل بالاجرة عن كل
ثلاثة محلات او أكثر من ثلاثة محلات غدها سيطرة لمطلوب تسجلها و بحسب
ان كواب لوحات - سمة دما على داف و تسيم ثلاث لوحات قديمة كانت
لسيارات محملة للسيرة مصلوب تسجلها شمل ماعلى عدد من المحلات يكون
على لامل ثلاثة اصناف عدد المحلات موجودة في السيرة لمطلوب تسجلها .
سيارات اشحن الكبيرة و صغيرة .

تسليم عدد من لوحات قديمة كانت لسيارات شحن صغيرة او كبيرة
بدون تغيير محصنه للقل بالاجرة و بحسب ديوي دي على لاقل مجموع محملها
(المحولة لافعة) ضمنى حمولة (احمولة - سمة) لسيرة المطلوب تسجلها .
المدة اشية - قبل فقط في السيرة لوحات قديمة في كانت
لسيارات محصنة لقل ركاب او لصناعة بالاجرة وقد حصلت على جميع
التشيرات المبكاسكية مد تاريخ وضعها موضع التحول اذا كان هذا التاريخ
متأخراً عن تاريخ قرار دفع ١٥ / ل. د.
لمادة كثة - تطبيق احكام المادة ٦ من قرار ١٢٥ / ل. د. لصدور في
٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣ على هذا القرار .

وقيل يخص هذا الحق بكون نتائج مصوص عنه في لدة تاريخ توقيع هذا قراره
المادة لربعة - بين سراحه و بعض اصام برافة الشركات صاحبة الامتيازات
ودائرة الدفعة مكلف كل من حبه تعيد هذا القرار
المفوض السامي
الامضاء : د. دي سارنيل
بروت في ١٣ تموز ١٩٣٥

تأليف لجنة لفحص السيارات

امراءادارى عدد ١٩٣

صادر في ٢٠ ت ١ سنة ١٩٣٣

باسم لجنة دائمة لفحص السيارات هي وتعيينها

ن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

سأ على م. م. ومي رئيس الجمهورية مرسومة الصادر في ٢٣ ت ٢

١٩٣٠ و ١٩٣٣ تموز ١٩٣٣

وسأ على مكتب المفوض السامي رقم ٢٣١٩ المحرر في ٢١ آذار ١٩٣٣

والذي اشنت موعده لجه لدرس وسائل النقل بواسطة الطرق العادية لسكك الحديدية.

وسأ على ١٠ انشأت هذه اللجنة.

فرو ما يأتي :

المادة الاولى - غاية اللجنة - انشأت في هذه الموصى به من تاريخ

هذا م. م. لجه دائمة مكلفه ان تفحص فيما يخص السيارات التي تخصها

الشركات او الجماعات او الجماعات او الافراد العمل الاشغال و : : : : : في

دول الشرق لمشغولة بالانتداب الفرنسي.

المادة الثانية - الصلاحية الممنوحة لهذه اللجنة - حوات هذه اللجنة

صلاحية للارادة التي عهدة موده و هيئة كل ساره لاشمال على جمع
اصناف التي نظم سلامة وصحة مدن .

وعنه اعطيت هذه للعهدة اسنصه لارمه اصدار بصورة موقنة و
هيئة وراق اسنصه جزء - فوق في نطل ما كالمسوق .

لما دة ثلثة سنيه اسنصت سنيه موده ذكات المصادر موده
فما دة لادرق في صحت ساره بعد ان يكون هم محمد سمع الوحيات
المفروضة عليه من قبل اعضاء اللجنة في سيق سجنات و سجنات التي يح
ادخالها على الساره ولما دة مرة مح تقدم السيرة الى اللجنة في اوم
والساعة والمكان مية في الورد السطة السائق والاقتصر هذه اللجنة
قررا بتعيين سنيه هيئة .

لما دة لومه - شكل الماده - تشكيل الماده في كل دولة او حكومة
على الصورة لآيه .

١ - من مهندس ممش في دائرة لاشمال العامة في المفوضية العليا ورئيساً

٢ - فيما يتعلق بالجمهوريين للديرة والسوية

من مستشار النافعة او من مهندس يعينه المستشار

وفيما يتعلق بحكومة جل الدروز

من مدير الماده ومن مهندس ميه هده مدير

وفيما يتعلق بسحق لاسكنة

من ممش لومه

وفيما يتعلق بحكومة الملوين

المادة السادسة مقتضىها - ان لموظفين الذين شأف منهم اللجنة
ما دون عدد لاقتصد مئة الف لاف فقط أي يحق لهم اخذها بالنسبة
لدرجتهم ووظيفتهم في ادارتهم وهذه الادارة هي التي تحمل هذه المصارف .
لا يتناول ممثل نقابة سائقي السيارات ادنى تعويض انقال .
المادة السابعة - المقومات - كل سائق سارده لا يحصر دون سب
مشرع امام اللجنة بعد ان يكون قد دعي فورا لتسحب منه رخصة التحويل
في سيارته .

المادة الثامنة - قرارات اللجنة هي غير قابلة للاستئناف .

بيروت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٣

المفوض السامي

الوزير المفوض المندوب العام

الامضاء : ح. هلالو



مخالفات سائقي سيارات النقل

تلقت وزارة الداخلية من رئاسة وزارة صودة كتب المفوض السامي الى مدونه في دمشق وبلغته في بدو اثر انقصته للعمل بتقصصه وهذا نصه .

من سفير فرنسا المفوض السامي

للمعدة ندوب دمشق

صل في عدد مخالفات لفرقة ١٥ ل. د. لزيادة الخلل في اسيرات
المعدة لعل اصانع الاجرة كبيرة جداً .

وقد بين ان هذه الحالة تاشه كون محكم نطق بلا تمييز لجمع المخالفات
ادنى لبقوة ٥٠ قرشاً سورياً أي ١٠ فرنكات ولا تأخذ بين الاعتبار
تكرار الجرم .

اما الذين يلقون اصانع وهم صحو ايصون دفع غرامة قدرها ١٠
فرنكات ويحملون سياراتهم وزراً ثمناً يربحهم من ٨ الى ١٠ مرات اكثر .

ويصدف ان الذين ذك اعمر ينظمه مخالفات واكثر في شهر واحد
بحق سيرة واحدة لزيادة في الحمرة . ولكي يصح حداً لهذه الحالة غير الطبيعية
ارحوا تظلمو حصرة مفتش امدة العام على هذه الامور واتفات نظره
لكي تحمل لمحكمة امقوة على درجات بنسبة التكرار .

— ١٨٤ مكرره —

وارحو من سمدتكم اعلام معنش امدية لعام بان حكام الصلح لهم ميل
لتطبيق المعونات المنصوص عليها بالقرار ١٥ - ل. د. (نظام الطرق) على
المخالفات المنصوص عليها بالقرار ١٧٥ - ل. د. (نقل الاجرة) اني فرضت
عليها المادة ٤ من القرار المذكور عقوبات شدة.

توقيع دي ١٠ ربيع



شروط احتكار التبغ والتبناك

قرار المفوض السامي

رقم ١٦ / L.R. تاريخ ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

سأه على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخين في ٢٣ تشرين

الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٣٣

وسأه على قرار المفوض السامي عدد L R / ٢٧٥ تاريخ ٢٧ تشرين

الثاني سنة ١٩٣٤

بقراري :

الباب الاول

« احكام عامة »

(تعريف)

المادة الاولى - اعتباراً من اول آذار سنة ١٩٣٥ يخضع شرابه التبغ وصناعته وبيعه مهما كان مصدره ومهما كان لشكل الذي يبرص فيه لاحتكار اميري وحيد في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي .

غير ان تصدير التبغ الودق الى خارج هذه الدول يسق حراً .

أما استثمار الاحتكار فتتولاه إدارة (ربحي) ذات منفعة مشتركة
ووفقاً لأحكام دفتر الشروط المنشور مع هذا القرار .

المادة ١٠ — أن لتلك وصولة من المواد التي يمكن أن تحمل
عمل استغ والتسك في وحيث التي يستعملان فيها تشبه بالتبع لدى تطبيق
أحكام هذا قرار .

(اللجنة الدائمة)

المادة ١١ — مؤلف رؤساء المصالح المالية في كل دولة وحكومة
ومصطفة تتبع بالاستقلال المالي لحسب رؤسها مستشار المفوضية العليا للشؤون
العالية وتدعى اللجنة الدائمة للتسع والتسك .

أما سميات هذه اللجنة فيحصرها المستشارون الماليون في الدول .
ووفقاً لأحكام الإدارة (ربحي) معوض يمثل لدول وبعين بموجب
قرار من الموصى السامي ويكون حاصلاً لسلطة مستشار المفوضية العليا
للشؤون المالية .

(الخلافات)

المادة ١٢ — في حالة وقوع أي خلاف كان بين إدارة الاحتكار
وبين سلطته لأدوية في دولة واحدة أو عدة دول يرفع الخلاف في نهاية
الامر إلى الموصى السامي للجمهورية المرسومة الذي يتولى است فيه بصورة
مباشرة بعد أخذ رأي اللجنة الدائمة .

وهذه الأحكام نطق أيضاً على كل خلاف ينشأ بين اللجنة الدائمة
ودوره الاحتكار وعلى كل خلاف ينشأ حول كيفية تنفيذ الموصى

القانونية او نصوص الاتفاقات المتعقبة - ظ - م التسع .

الباب الثاني

« زراعة تبغ »

الفصل الاول

اليانات - التشييل - محصول - تشييل

(تحديد زراعة)

المادة الخامسة - ان زراعة التبغ حائزة في المناطق التي يكون لزراعة فيها معيذاً ومع حرارة الشروط المبينة في هذا القرار .
والزرع يكون اما معيذ لسبب محصول في اذنة لاحكام زرع .
بقصد تصديره .

قبل ٢٠ عمود من كل سنة ترسل اذنة لاحكام زرع لجهة دائمة
اقتراحاتها فيما يتعلق بمقدار المساحات التي يجوز زرعها في السنة - به من كل
قعة - تبغ او تنباك - ومن كل صنف .

ومل ٢١ تموز توزع الجهة الدائمة بين لدول و الحكومات والمنطقة
التي تمتع باستقلال مالي لمساحات في بحور زرعها معيذ مع في داره
الاحتكار على ان لا تتجاوز هذه المساحات لمقدار الذي تقرر بصورة نهائية .
وتحدد هذه الجهة ايضا المساحات التي يجوز زرعها في كل دولة او
حكومة او منطقة بقصد التصدير

المادة السادسة - قبل ١٥ تشرين الاول يصدر رئيس الدولة او الحاكم

او اكبر سلطة ادارية في المنطقة التي تمنع باستقلال مالي مرسوماً او قراراً
يوقع فيه - بناء على اقتراح رئيس مصلحة المالية ورئيس مصلحة الزراعة -
مساحات الزرع المشار اليه في المادة السابعة بين القرى التي يصلح فيها زرع
على ان يميز بين المساحات المخصصة للاحتكار وبين مساحات المخصصة للتصدير .
و ذ قصي الامر فحين في هذ المرسوم او هذ القرار كل التدابير التي
يستدب تطبيقها في كل منطقة و قرية .

وعلاوة على المساحات المحددة ٥٠٠٠ بحوز زرع بعض الاراضي بقصد
الاختار ، ولكن ضمن الحدود التي اصدرها للجنة الدائمة بالاتفاق مع ادارة
الاحتكار ورئيس مصلحة المالية ورئيس مصلحة الزراعة في للدولة او الحكومة
المختصة .

ويجوز بعد ذاك - مع مراعاة حكم الفقرة الاولى - اصدار مرسوم
او قرار يحجز لزراع في المناطق التي تكون لتعاقب قد نحتت منها .
المادة السابعة - لا يجوز لاي كان ان يزرع ثغراً ما لم يقدم مذات تصريحاً
وما لم يستحصل على الرخصة المنصوص عليها في المادة العاشرة .

(تصاريح الزرع)

المادة الثامنة - على الاشخاص الذين يرغبون في تعاطي زراعة تسع ان
يقدّموا بذلك تصريحاً - بين ١٥ تشرين الاول و ٢٠ تشرين الثاني على قصي
تعديل - الى محار القرية التي هموم فيها لارض المخصصة للزرع ، ويجب تقديم
هذ البيان بحضور احد مأموري الاحتكار .

وعلى ادارة الاحتكار ان تحيط خبر سماً ضروري هذا المأمور في قريته
قبل ثلاثة ايام على الاقل .

اما الزراع الذين لم يتمكنوا من تقديم تصاريحهم كما هو مبين املاه
فيحق لهم ان يقدموها بين ٢٠ و ٣٠ تشرين الثاني على قسي تعدل الى القاشمقام
في مركز القضاء .

وسعد ان ملحق العوامع موزونه على هذه التصاريح بيد في سجل خاص
يستحصل عليه من ادارة الاحتكار . ثم يصح كل زارع توفيقه في السجل .
ويعطى له لقاء تصريحه وحصل .

يجب ان يبين في التصريح موقع الارض ومدة لزوع النبع . ومساحتها .
وبوع النبع الذي سيوزع فيه . والمساحة المراد زرعها بقصد الجمع الى الاحتكار
والمساحة المراد زرعها بقصد التصدير .

وعلى الخوار ، بعد ان تتجمع لديه هذه التصاريح ، ان يسلم مأمور الاحتكار
قبل مغادرته القرية ، اسجل الخاص لمشار اليه علاه والذي يجب تسليمه الى
القاشمقام في ٢٠ تشرين الثاني .

ام لقاشمقام انه يتولى تحويل كل سجلات التصاريح وفقاً للتعليمات التي
يتنقها من لادارة المركزية .

المادة السادسة - اذا كانت المساحات المصرح بها في احدى القرى دون
الحصة المحصنة لهذه القرية ، فيمكن توزيع الزيادة بين قرى سواها بموجب
مرسوم وقرار يتخذ قبل ٢٠ كانون الاول بنفس الطريقة التي تنفذها المرسوم
او القرار المشار اليه في المادة السادسة .

واذا كانت المساحات المصروح بها في حدى القرى تتجاوز الحصة المخصصة لهذه القرية فتوزع هذه الحصة بين اصحاب التصاريح بموجب مرسوم او قرار يتخذ بناء على اقتراح رئيس مصلحة المياه ورئيس مصلحة الزراعة.

(د ح ص ز ر ع)

المادة العاشرة - بابل ١٥ كانون الثاني يصع رئيس مصلحة المالية قائمة تحتوي على أسماء المزارعين ومساحة الاراضي التي يحوز لهم زرعها في كل قرية اما بقصد الاحتكار واما بقصد التصدير.

ويتولى المختار تبليغ هذه القائمة الى اصحاب الشأن ، ثم ترسل معه نسخة مصدقة الى ادارة الاحتكار في مدة شهرية ايام.

المادة الحادية عشر - في حالة وفاة المزارع يجب على المختار ان يشمر ادارة المالية بذلك في مدة ثمانية ايام ، فتمدد دائرة المالية الى مراجعته ادارة الاحتكار بالامر في مدة ثمانية ايام ايضا.

واذا لم يطلب حد اوردته خطياً من مختار في سمع له بالندرة على زرع التبع تحت مسؤوليته فيوجب على وريثة و دارة لاحتكار فلاح الشغل على حساب هؤلاء الورثة.

وعلى كل مزارع بدّل من الزرع - بحسب المختار علماً بالامر - فيشمر المختار دائرة المالية بذلك في مدة ثمانية ايام ، ويتولى دائرة المالية شمار ادارته الاحتكار في مدة ثمانية ايام ايضا ، فتمدد دائرة الاحتكار مأموراً بفتح في الداء من ن شيئا يعطى سرّاً ، ثم يشرف على تلاف شغل او سولي تلافها نفسه على نفقة زرع في حالة دفعه ذلك.

المادة الثانية عشرة - سكن لادارة لاحكار في نوسل الى المختار قائمة
تحتوي على اوصاف لكل نوع من نوع اشجار في مستنداتها حين انصم
التصارح ويحق لها ايضا ان تحدد بعد مفاوضات مع اللجنة الدائمة اساليب
الزراعة والشجيرات التي يجب تطعيمها على نوع الذي تكون قد تمهدت بشرائه.
(مشاريع)

المادة الثالثة عشرة - يجب على لزراع ان يستحصل على البدور التي يحتاج
اليها من ادارة لاحكار وهذه توجب علم - تمصه بدور لشجيرة اللازمة
للتشتيل باحدى الاسمار المسكة.

وتصدق اللجنة لدائمة ترميم هذه الاسمار.

يجب الاف المشتل في ١٥ بار على قصي تعديل في السو حل و ١٥
حزير في الجبال اي ان نقل اشتل يجب ان يكون قد انتهى في هذين
التاريخين.

اما الشتل التي تبقى في المشتل بعد هذين التاريخين فتعتبر كاشروع غير
مصرح به مدد دقيقة التي يسع فيها صول اوزق ٢٠ سنتيمتراً.
(مراقبة لزراع)

المادة الرابعة عشرة - يحق لادارة لاحكار فور حصول لزراع على
الرخصة ان تكشف على الاراضي مردوءة وتزود مساحته وتكلف لاشتيل
التي لم يراع اصحابها حكاه هذا الامر.

ويبني على لزراع - من الساعة السادسة صباحاً الى الساعة السادسة
مساء في لمدة التزاحه بين اول تشرين الاول ١٩٣١ واول تشرين الثاني ١٩٣١

صاحبا الى اربعة الف مائة مائة في مدة المفاوضة بين اول نيسان و ٣٠ ايلول -
ان يقوموا بأموري لاحتكار الى مرادهم ، وان يسلموا لهم سبل القبيح
بوظائفهم ، وان يسمحوا لهم بالدخول عند قل طلب يسدر منهم سوء اكان
الى مناشف التبغ الورد ، ومخازنه ... بدعته ومكان الممكن وسوى ذلك من
اقسامهم لهم ، ام الى المناشف والمخزون والمستودعات ... التي تخص مرادهم .
وبينفي على هؤلاء ان لا يبرقلوا هذه التحريات حتى . ن كانت لسايات المذكورة
ملكهم الخاص او كانوا مستأجرها . واناية من كل ذلك تمكين لأمورين من
القيام بالاحصاءات والتدقيقات والتحقيقات الضرورية لمصلحة الاحتكار .

وبينفي على الزرايع ان يصرحوا لأمورين عند اقل طلب يسدر منهم عن
مشاكلهم ومزروعاتهم وشفهم ومخازنهم وعن اسماء المراعين الذين يشاطرونهم
رعاية نعمهم وعن القايمهم ومحل اقامتهم .

وبينفي على زرايع ايف ان يبرزوا لأموري لاحتكار عند قل طلب
يسدر منهم وصولات التصاريح التي يتوجب عليهم تقديمها وفقاً لاحكام
هذا القرار .

(المصوب)

المادة الخامسة عشرة - متى نصحت لشتل وقبل الانتهاء نطقها وعلى
كل قل ١٥ تمور في السواحل و ١٥ ايلول في الحبال . ينمي على شكل
زراع ان يقدم تصريحاً يقل له ، تصريح المصوب ، وفيه يقدر وزن الاوراق
الناشئة التي ينتظر المصوب عليها من مزادهم .

وهذا التصريح يجب ان يقدم الى المختار بعد ان تلتصق عليه الطوائف

القانونية بنفس الشكل الذي قدم فيه لتصریح المصوص عليه في المادة الثامنة مع استثناء الفقرة الثالثة منها.

المادة السادسة عشرة - بعد تقديم التصریح او بعد انعقاد الساريين الاعميين المشار اليهما في المادة سابقة ، يحق لإدارة الاحتكار ان تتولى تخمين المحصول بنفسه ، ثم تبع فوراً هذه التخمينات الى الزرع حتى اذا لم يقل بها قامت اللجنة المصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٧ بتخمين المحصول بصورة نهائية .

اما فئات هذه اللجنة فتلقى على عاتق الفريق الفني تعتمد تخميناته اكثر من تخمينات فريق الآخر ، زيادة او نقصاناً عن تخمينات اللجنة .
وفي شأن الوزن تخذ تخمينات الاحتكار - في حالة قبولها - او تخمينات اللجنة اساساً لآليات المعر .

المادة السابعة عشرة - يجوز قطف الاوراق ونقلها من اماكن التشييف الى داخل القرية التي اتت بها التبغ دون قيد ولا شرط ولكن خلال النهار فقط اما فيما عدا ذلك فلا يجوز النقل الا بموجب رخصة من ادارة الاحتكار وفي الظروف المصوص عليها في هذا اقرار .

المادة ثامنة عشرة - لا يجوز ابراع ان يقتني سوى مشف واحد سائر مزارعه الموجودة في قرية واحدة ، علاوة على اجهزة التشييف الموجودة في المزارع نفسها .

ويجوز للأمواري الاحتكار ان يدخلوا الى محلات التشييف بصورة دائمة .

المادة تسعة عشرة - يجب على الزراع ان يقتلوا الشتل والجذور فور

قطب الاوراق وعلى ففى تمديد قور انقصا مهنة محددة، ادرة الاحتكار
المختار.

المادة العشرون - يجب وضع اسم في حكايس جاهرة للورد فور
اسماء التشييم وعلى اففى تعديل قور نقصا مهنة محددة، ادرة الاحتكار المختار،
ولا يجوز في اي وجه من الوجوه ان يحتوي - مع المطوف على قطع من
الساق او على جذوات زهور او على راعي و مواد غريبة.

(الورد)

لمادة ائادنة و مشرون - يولى الورد امور من ادرة الاحتكار
بمضور مختار وفي حالة عيابه بمضور اثنين من عماء مجلس لاحتياوية.
ويجوز ابراع حصول الورد ولكن عدم حصوله لا يمكن ان يحول
دون اعتبار الوزن صحيحاً.

ثم نحم لا كبس برصاص ووزم وداكات لاوزان، متحققة دون
الاوزان الواردة في تصريح الحصول، اكثر من عشرة مثاق، نوح على اربع
ان يرسل لايصاحات الازمة خطياً الى وكاه لاحتكار اي سنس ايهـ
ويمكن لاداره لاحتكار ان تقبل هذه الايصاحات وان لا تمد انفس عجرأ
ولا اتخذ تصريح الحصول و - عدم لانتصاء - نتيجة لتدقيق في هذا
التصريح، ووصل المستودع، او في حالة عدم وجوده، الازمة لمقابلة له،
حجة قانونية دون سواها لاثبات العجز.

كل عجر غير مبرر يتجاوز عشرة رئة تخضع للعرامات المنصوص عليها في
الباب السادس من هذا القراو.

ويبقى الرراع مسؤولاً عن الكوت التي قدت على اسمه في تصريح
المحصل أو بعد التدقيق في التعميم في حين وزن هذه الكميات .
المادة ثمانية والعشرون - معدون تسع يحق للمأمورين ذوي الصلاحيه
أن يتعدوا ضمن الشروط الواردة في المادة ١٤ ، مدول ومحلات الرراع
و سيات لمجورة لها لثلاث مما إذا كان لا يجد فيها تسع محاً .
ويعد التسع الذي يمتز عليه كأنه تسع مهرب وتعرض عليه العقوبات
المنصوص عليها في هذا التمرر .

المادة الثالثة والعشرون - إذا فقد محصول كاه أو جزء منه فيجب على
الرايع أن يخطط وكالة لاحتكار علماً بالامر في مدة ٤٨ ساعة ، فتدعوه هذه
الوكالة إلى حضور التحقيق الذي هو له المختار ومسئوب عن ادارة المالبه
ومندوب عن اداره الاحكار ، ثم يوضع محصر بالتحقيق ويوقع المدونان على
نسختين منه يحنط كل منهما باحد هما ، ويصحح بعد ذلك بصريح المحصول
وفقاً لمضمون المحضر .

وإذا بين أن تسع مهرب مطلق بحومه غير صالح للاستعمال فيجب حرقه
وذكر الحرق على المحضر وعلى تصريح المحصول .
وإذا ادعى الرايع أنه في فلا يمكن خذ دعائه بعين الاعتبار لا
د اثباته تسع لعدمه في بعضني الذي يجب أن يطالب به الزايع نفسه فور
ظهور السرقة .

ولا يمكن ترميز أية كميات من تسع عن الرراع ذلكم يتم بكل
المعاملات المنصوص عليها في هذه المادة .

(التسليم)

المادة الرابعة والعشرون - يجب نقل السلع الى مستودع الاحتكار تحت اشراف المتعين وعلى مقسم قود وزانه ، قبل انقضاء المهلة التي تحددها ادارة الاحتكار لكل قرية .

وبحوز لادارة الاحتكار ان تولى سحب نقل السلع بمدوزها وفقاً لتعميرها ووفق عليها بالعمه الدائمة ، وعليها في مثل هذه الحالة ان تشر المصار يدك قبل الورود ، ويجب ان يوضع السلع تحت تصرفها في اي وقت كان .

الفصل الثاني

البيع الى الاحتكار - الخزن - التصدير

المادة الخامسة والعشرون - يجب تسليم كل محصول الزراع الى مستودع الاحتكار ولدى تسليم السلع الى ادارة الاحتكار تعطى هذه الادارة الى الزارع او الى ممثله . د . كان يحمل وكالة مصدق عليها من احتار ، وصل مستودع يؤخذ عن دفتر دي رومه . او الارومة بوقع عليها لزارع او ممثله .

ونذكر في الوصل :

ولا - كميات المعده السع الى الاحتكار والكميات المعده للتصدير .
ثانياً - ماركات الاكياس ورقامها .

(البيع الى الاحتكار)

المادة السادسة والعشرون - عند ما يسلم الى المستودع المحصول المعدل الى الاحتكار او على اقصي تعديل - في مدة خمسة ايام ، يكشف رئيس المستودع على السلع بحضور متجه للتثبت من النوعه ، ثم تذكر هذه الانواع

والاسعار المعلقة لها على ورقة كشف تعطى لى صاحب المصاعة .

ويحوز المأمورين الذين يستلمون احوال ان ينقصوا من وزنها اذا تبين لهم ان نوعها هو دون النوع الاخير ، وذلكات رطوبتها غير عادية .

المادة السابعة والعشرون - اذ رفض لزراع يقول نتيجة الكشف او بتقصي الأمور ، فتنت في الامر بصورة مبرمة بجه مؤلفه من مدوب عن ادارة المالية ومدوب عن لزراع واحد مأموري الاحكار ، ما فقت هذه اللجنة فتبقى على عائق العريق الذي لم يكن محذراً .

ام التبغ الذي يتبين بصورة ٣ ثبة ان نوعه رديته جداً ونجمه غير صالح للاستعمال فيرفض ويحرق تحت مراقبه دائرة الاحكار .

ما المواد العربية التي قد يمتز عليها مروجها بالجمع فمسحبه وتخرق .
وتطابق احكام المادة ٢١ على احجر لذي قد يجمع عليها بعد مدة البقصة بتصریح الموصول .

المادة ثامنة والعشرون على دائرة الاحكار ان يحدد ربحاً عن محصول قبل انقضاء خمسة عشر يوماً على تاريخ اسلامها اليه في المسودع . او عند لاقتضاء ، على تاريخ صدور قرار اللجنة المصروع عليها في امده السابعة .
وتطرح من هذا الثمن المبالغ التي قد تكون مصبوبة لاداره لاحتكار .
(شراء المحصول)

المادة تسعة والعشرون - ان السعر الذي يجب ان يشترى به الاحتكار كل نوع او صنف من اصناف التبغ الذي سيتجه محصول الموسم اقادم تحدهه اللجنة الدائمة ول ٣١ كانون الاول بناء على اقتراح دائرة الاحتكار .

أما التعريفة التي تضعها هذه اللجنة ويحددها لمفاوض أسامي، ووجب قرره،
(الحزن بقصد التصدير)

المادة الثلاثون - ن تمع لدي إلم لي إداره لاحتكار بقصد التصدير
يجب - موضع ضمن الكيس يذكر عليها صورة واحدة مازكة الزارع، وسمه
وسه الحصول، ورقه التسليم، وورق غير الصافي، ووزن لبيرو، والورد
الصافي، ولا يجوز أن يعبر رتب هذه، عرود ووردها.

وهذا تم لي في لورق سحدده بطم الحزن الخاص لده، لقص الذي
يظهر على التبع الحزون (لهة).

بده الحادية والثلاثون - أن الحصول الحزونه بقصد التصدير يمكن
تحويله كله، وجره من، إلى اسم تاجر مصدر معروف به، شرط أن يبرز
الزارع لي المستودع، يصح بيع فوق مله لاجل المصدر، وأن يسد كل
المبالغ المطلوبة عن سمساع لإدارة لاحتكار.

وفي حالة تحويل الحصول تحويلًا حرثيًا، يذكر الكميات المطلوبة على
طهر وصل المسودع وعلى لأرومه، مله له، والتي يجب أن يوقع عليها صاحب
الصاعه، وفي حالة تحويل الحصول لكانته بمقتضى إدارة لاحتكار بالوصل.

المادة الثانية والثلاثون - يمكن لإدارة لاحتكار في أي وقت كان، وفي
أية حالة كانت قبل يسع الصاعه لي تاجر مصدر، أن تعحص محتويات آلات
المشراة، في ملده، لقه محصور، وأمور مختلف فتدبه إداة المالية ثم ينظم
رئيس المسودع محصراً بالحصص، ورسله لي المختار لحويلة إلى صاحب البضاعة.
ويحق لصاحب الصاعه أن يترض إلى رئيس المستودع على التحمين قبل

انقضاء خمسة أيام على تاريخ سعة المحضر ون طاب تخمين جديد يجري وفقاً
للشروط المخصوص عليها في المادة ٢٧ ونطق احكام المدة لاحيرة من هذه
المادة على المواد الثرية التي توجد في آلات محرومة.

المادة ثالثة والثلاثون - يمكن انهاء آلات المحصنة للصنوبر في
مستودعات الاحتكار مدة خمس سنوات على اقصا بمعدل.

والحرز يجري في سنة شهر الاول من ندي عند رآ من يوم دخول
المصناعة الى المستودع وعلى صاحب المصنع ان يدفعوا مبلغاً بمقد ذلك عن
كل ستة اشهر بدل حرز بمقدده نظام حرز المحصن الذي نصحه دائرة الاحكار
وتصفه للجهة له. وفي سنة ثالثة من تاريخ سعة الاحكار
تتم من نفاذ مصادره واراد المصنع دفع الاحكام بنظام المذكور
المرسوم في المستودع. ودد المحضر صاحب المدة مرادة فان السلطات
الحاية تتدبر. على طاب لاحتكار، مندوباً يسهر على قانونية الزايدة
ويوقع على محضر يجري. مدة ديرة لاحتكار سوره نهائية تحبب صاحب
المصنع. ما وصل مستودع الذي يحمله المذكور ويصبح لاجبه بمعد ذلك.

يدفع حامل البيع العالي - مد طرح كل المقت والسداد ومرتبات
وبدله الخزن ومقات المطرارة الى صاحب المصنع والى ورثته.

واذا لم يقدم حذلي شراء كمية من سلع ناع بالمراد المصنع، وتحرى
هذه الصكبة بعد قضاء مهلة احيرة قدرها ستة اشهر.

المادة لاربعة والثلاثون - دائرة لاحتكار مسؤولة عن كل ما
يصيب انتفع من النقص او تلف لسبب ردتته اعمالات التي تحزن فيها المصنع

ولكنها لا تحمل اذنى مسؤولية عن كل فقد او تلف يصيب النعم بسبب رداثة
المائة التي كان فيها حين حرقه ، او بصفة لاسد فاهرة .

وصاحب النقصه مضطر الى تأمين وسيلة الاحتكار على النعم الذي
يسلمه اليه ضد كل الاحتكار في قبيل ٢٠ سنة (سيكورتاه) .

(التجار المصدرون)

لعدد خمسة والثلاثون — ر الذين مدورتم رأ مصدرين هم الاشخاص
الذين يقدمون بذلك الى ادارة المالية تصريحاً خطياً يكتب على ورقة مطووعة
تظمهم ايها الادارة المذكورة بناء على طلبهم .

تشر ادارة مالية صاحب الصريح د كانوا قد قبلوا او رفضوا دون
ان تكون مضطرة الى بسط اسباب رفضه . ثم تحيط ادارة الاحتكار
عملاً بالامر .

وذا رتكب احد لتعدد مخالفين لاحكام نظام النعم فيشطب اسمه من
قائمة المصدرين المعترف بهم .

لعدد خمسة والثلاثون — ر النعم الذي يشتريه التجار المصدرون
مخصص للتصدير فقط ، ويستعمله للاستهلاك الداخلي هو اذن من قبيل
النهر .

على التجار المصدرين ان يسكوا وان يقدموا الى ادارة الاحتكار عدد
اقل طلب يسدر منها حساب د حل وحارج تقيد فيه عليهم كل الكميات
التي يكونون قد اشتروها واقبوا في المستودع ، وتقيد لهم الكميات المصدرة

وفقاً لبيد الحراك. ويجب ان يوفق هذا الحساب عند الحاجة لكل الاوراق
المنشئة للازمة.

المادة السادسة والثلاثون - ان كانت اربع ابي بشير المصدرون
يجب ان تبقى محرومة على معصم في مستودع دوله لاحتكار وفقاً للشروط
المنع في نظام الحر.

لهذا التماسه و ثلاثون - ان هذا من معدله لا يصدر بحسب ان تصدق تمامها .
غير انه يجوز الاحتكار في شيء من هذه الثلاثة و بعد انه قد عثر على
ذلك مع البعثة لذلك و مما من هذه الخواص ، و انما مع الاراضي التي
زرعت فيها كمنه كاهه .

١٤. سورة النور: هي الاسما في الموضع في سورة الاحزاب بمحمد
وفوق الاحزاب ٢٩. في الحرف و الثمن (سورة الاحزاب).

الفصل الثالث

الحکام ص ۱۲۸ و ۱۲۹

للمادة التسعة وثلاثون - بعد حذف الاوردق وقبل الوردق نقول التسع
 « ابو ريمحه » الى مكان التمهيد .

وهد نقل حر دخل قرية. لكن ذ كان مكان تحبير قتها خارج
القرية واولا لا يجوز الا بعد الحصول على رخصة من د. و. لاحتكار وبيع
مراعاة الشروط التي ستصممها.

ومهما كان الامر وان افضل لا يجوز لانشاء النهار.

ان مكه تجير ويجوز للأوروبي الاحتكار ان يدخلوها في اي وقت
كان مع مراعاة شروط المصوحس سم في المادة ١٤ .
المادة الاربعون عند نحر جبر وعمل الحصر التي تله ، وفور
انقضاء مهلة بلغ حدها الاقصى عشرة شهر بعد تاريخ قصف ، يوضع التبع
او يورحه ، ضمن اكاس ، ويوزع في مكان ساحة بواسطة دائرة الاحتكار
اي كمن لربح مد شهره قبل دأشعن وغبته في الوقت ، وينقل الى مستودع
الاحتكار ، وما لاحكم . واد ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ مع انهم انه يمكن طرح
التبع ووايحه ، ويؤدى في ثلاث .

الباب الثالث

مع ايجع (حوت ايجع و ايجع)

(دحصة ايجع)

المادة الحادية : الاربعون لا يمكن لاي كان في بيع امتحانات التي
تصمم واستودعه دائرة الاحتكار لا دكان محدد دحصة او حازمه معطاة منها .
المادة ثمانية : الاربعون كل حصه او احادة يبيع تقصمها اذرة
الاحتكار تكون خاصة لشخص معلوم مدكر اسمه عليا ، وتعطى لمدة خمسة ،
وبقصد ايجع في محل معين .

غير انه يجوز لادارة الاحتكار ان ترخص للساعة لتحويل ان يدعوا
مع في المدن وقرى ، ان يسموه من التمثيل رجل حين نقل من مكان
لى مكان . ما دحصة اي معنى هم فيمكن العمل بها اما في منطقة واحدة او
في عدة مناطق . و . في دولة و حدة او في الدول كلها .

المادة الثالثة والاربعون - على كل فرد - يمدد على بيع التبغ في حاويات معلوم ، او يريد بيمه ، بحولا ، في يمدد ان دوره لاختكار طبب مصطفاً على التمرؤح المعطى منها . واداره الاختكار تبب مصططه لى ، ان لا يرب بي قد تمحلها على دفعى اعطاله احدى لرحص ، او على دفعى تحديده .

المادة الرابعة والاربعون - يسلط صاحب طاب الذى يمل طلبة رخصة بيع ، وهذه لرحصه اما سوية واما نصف سوية وتمحى عن كل سنة او عن كل ستة اشهر من السنة بحرية بدم سائرة بدل رسم السنوي ، او لرحصه نقداً ، حسب ما تكون لرحصه سوية او نصف سوية .

المادة الخامسة والاربعون - يبين ان لرحصه موحب تعرفه تحدد في فرد يصدره لموض لسمي سة على اقتراح لجنة المراقبة بدمه ، اما بدميب حاويات لبيع في كل دونه فقوم به دوره لاختكار ، للاحق مع رئس مصاحبه اذانه فيها ، ويمكن سادة مصر في هده مصيب كل سة .

المادة السادسة والاربعون - يجب على اصحاب رخصه و احارة لبيع ان يديروا حاوياتهم باحسبهم .

والرخصة او لاجازة المذكورة سبب لا يجوز بيمه ان ، رن عه ولا يمكن لادارة الاختكار ان تعرف بيع رخصه ولا لادارة عم بل هي تمدها في مثل هذه الحطة . لفانة وتمحفظ اسم حق قيام بالملاحقات الفدوية .

لددة سسة و لاربعون - لا يجوز بل حاويات بيع لبيع ن مكن غير المكان الذي اعطيت رخصه او لاحاره من حله لاعداب لسمحل صاحبه من داره لاختكار على حصص خاص ويجوز سحب لرحصه فوراً

من اذعه الذين في القرن هذه الاحكام مع الاحققة باسناد ائمتهم يعاقلون مع
العلم بصورة غير موفقة

دقة التمهيد والامور - لا يجوز لانه لا يثبتوا او يمرضوا للبيع
او ان يبيعوا البيع لا يصح عيب ولا اوب او ربه الحق على طواضع
الاختصاص.

وعلى هؤلاء من عيونا على ادم كجيت كاذبة من كل نوع
واصناف المصنوعات اللازمة للاستهلاك عبيد وسهم في يشترى المصنوعات
من المسودع لدي منه لهم ردة لاحقا في منطقتهم وبعد تأدية نفقاتها
وكل استقر من او سارل من معونات الاحتكاك بين الناعة مموء.

المادة التاسعة والأربعون - يجب على كافة المصنوعات بالاسعار المحددة والمذكورة على الطلب والزام دون زيادة ولا نقصان.

أما جملة أعضائه فهي الخمسة لدى بعض طوائف من علماء مشايخهم وتحدد إدارة الاحتكار بدل هذه الخمسة حسب بعض الظروف والأحوال المصنوعات المعروفة لا يمكن تحديد عدد لا يتفق مع الحاجة لذلك.

(۱۰۰۰)

المادة خمسون : يحدد اللجنة الدائمة ساء على فتح ادره لاحتكار
انواع المصوغات المروضة لاجل و ساء ، والاسعار التي يجب ان تاعها ،
ثم تصدقها معوض اسامي بموجب قرار .

باده الحدية و حسيور في تحريته به و عاب به و سكار المقصد
السع بالهرف مودعه و كل رابع مع مراء مع لكبريت.

اما مع المواد لآخرى فهو مريح ، ولكن يجب الكف عنه عند اقل طلب
يتردد من ادارة الاحتكار ، فيما دسب من تحويل دون صوت مع ودون بعه .
الامدة اية و الحسون على شح لذي ربع في كلف عن استثمار
حايوة في شمر من المسودع من سبب ١٥ حصص و ١٥ يوم على الاول .
ومما كان الوقت لذي يكلف ١٠ عن ربع ولا حق له في المطالب اي
حره كان من بدل رحمة .

وعليه ان رد مع لذي هو في حويته شرط ان يكون في حالة جيدة
ويمدله لادقة فيه هذا مع ان صرح من مقدار الخصم .
الامدة ثمة و الحسون - على على بيه ١٥ يوم و تحويل في
يخصمو للحريات التي طلب منهم و لا يجوز ان يذهبوا ولا يهربوا
رحمتهم الله .

واذا طلق احد حويات مفعلا طلة ٤٨ ساعة مو بيه دون عدد مقبول
فيحق لادارة الاحتكار ان تصدر رحمة منه .

الامدة بعه و الحسون - ان تمت بي ١٠ صمد لود ٥٣ و ٥٤
(بما فيه هذه الامدة لآخره) فهايز في يد حايوة بيه نصفه من ركاب
الاحتكار و طو بيه حصص و ان لا يحاكم من سواهم .

الباب الرابع

(حكماء حايوة)

الفصل الاول - الاستثمار

الامدة خمسة و حسون - في ربع و دون في ربع لذي لا يرد في

دور التحضير او تبغ لمصوغ لايخوز ادخا له الى الدول المشمولة بالاشتدب
البرسوي ، اذ يمكن مستودداً لاجل ادارته لاختكاره .

وعلى ادركه لاختكاره من مبلغ من شحين فخلين من محتججه من التبغ
الورق بمسء ٩٥ مائه من حاصم الاستهلاك الا حلي ، واذا كان الحصول
المحلي غير كاف فممكن ان يسودد من الخارج الكميات التي تحتاج اليه .
اما كميات التبغ الاخرى التي يخوز سيرادها فتحدد للجهة الدائمة في
كل سنة ، على اقترح ادركه لاختكاره .

بده لمدته الخمسون يخوز لادركه لاختكاره من تسع للافراد
ان يستوددوا بصورة محدثيه من المحدث المصوغة ، ولكن بشرط ان
لا تعاد الكميات التي يستوددونها عشر من كل شخص في السنة ،
وان يؤدوا رسماً خاصاً يضاف الى رسوم المراك .

اما دل هذا الرسم لذي يسوفه ادركه لاختكاره فمحدده للجهة الدائمة .
تدفع رسوم المراك لعادية الى حواء المراك ، ولكن هؤلاء لا يتكلمهم
تسليم كميات التبغ المسوددة الى سحهم الا بعد ان تلمق عليها قطع البندربول
او الطوابيع الممطة من لادارة الاختكار والتي مات مضافا الى الرسوم الخاص
المشار اليه اعلاه قد استوفي .

الفصل الثاني - نقل التبغ

للمادة السامة والخمسون - لاسان نقل التبغ الورق في داخل الاراضي
المشمولة بالاشتدب برسوي لاصح شرط ملدة في ما يلي .
كل كبة من تبغ يجب ان - نقل بواسطة صاحب تحت مودة الاختكار .

وفي هذه الحالة نعمل الصيغة في ورقة رسمية واسطة وخصه نقل
تخطيط ادارة الاحتكار.

اما النقل في غير هاتين الحالتين فهو غير جائز لا بعد لاستحصل على
رخصة خاصة من ادارة الاحتكار وفي ظروف التي تحددها هذه الادارة.
المادة الثامنة والخمسون - تكون رخصة النقل المذكورة في المادة ٥٧
على ورقة مطبوعة مطبوع رئيس المستودع الذي نقل منه البضاعة.

و عند ان يتم نقل تعدد رخصة النقل ضمن مهلة معينة الى رئيس المستودع
الذي طلبها ، وقد وصفت عنها مؤسسه الاحتكار لي رسالت المصلحة
او الجمارك حسب الاحوال . ثمرة ذات دخول اربع الى هذه المؤسسة او
الى مستودع الجمارك.

وفي حالة صدور البضاعة لدى حرب ، حر المصدر بصورة مباشرة
على ايرره - في مهلة ثلاثة اشهر - تسعة عن عهد انقضاء الجمارك ، مبره
من مصلحة الجمارك ، وقد حررت في صورة خاصة شهادة تمت وصول البضائع
الى اسلاد التي صدر لها وشهادة تمت - عند لاقتضاء - تادية رسوم
الجمركية عند وصوله الى مستودع الجمارك و قبوله فيه ، ويجب ان تؤثر قسديه
مرسالا على هذه شهادات وان تصدى البضائع فيما د طلت ذرة لاحكار
ذلك عند نقل البضائع .

واذا كان يتم مرسلا الى احكار حكومي فيمكن للتاجر ان يكفي
بإيراد شهادة من هذه الادارة تمت وصول البضائع و مذكر عدد - لاث المستفاد
وانواعها ووزنها .

المادة الخامسة وخمسون - تعتبر مبررة .

أولاً - كل كسب يقع بمقولة و المصدر و أي لم ترجع الأوراق

الخاصة في مرجعها لأحد من مصدره ضمن المهل الممنوعة .

ثانياً - كل فرق بين كسب مقوله و المصدر و بين الكميات التي

برزت الاداء و الخاصة بها ضمن مهله مبررة .

المادة السادسة - يمكن لأحد من ذوي صاحب الصناعة

من كسب ببيع و في ثمنه في مسودتها و ثمنها و مقولة بموجب

رخصه انفسه ، فيما اذا تمت هذه المدة ، لا بد من مبرره .

الفصل الثالث

المادة السابعة

المادة الحادية و ستون - لا يمكن لأحد من ذوي رفا لا اذا

كان من الزراع المرخص له ، ان لا يعلق وجوده ببيع عمده بعد

اتاريخ لأقصى الحدود ، باسم كل محصول في ديرة لاحتكار .

المادة الثانية و ستون - لا يمكن لأحد من ذوي رفا لا في طور

التحضير او بيقاً مصنوعاً غير النسخ لاي مسموعة ادارة الاحتكار و تضع عليه

طوابع .

المادة الثالثة و السبعون - كل شخص يوحى في حوزته جرم او آلات

او معدات مكانية صالحة لبيع عمده كانه صانع غير و يولي و يصاب

بصفته كذلك ، ما استير آلات مذكورة في لارسي المشمولة بالانذار

الافرنسي هو ممنوع .

الفصل الرابع

(احكام متفرقة)

المادة الرابعة وستون - لايحوز المزارع او اشجار المصددين او الباعة ان يضموا ية عقبة كانت في سبيل مأموري مصلحة لاحتكار حين قيامهم بالتدقيت المطلوبة منهم . ويجب على اوائلك هؤلاء ان يكونوا دائما على اتم استعداد لتلبية طلبات الاحتكار اما من عندهم واما بواسطة وكلائهم . في حالة غيابهم . وعليهم ايضا ان يهدوا امام مأموري المذكرين سجل القيام واجباتهم وان يضمنوا تحت تصرفهم اليد العاملة التي قد يحتاجون اليها . ولا يحوز معارضتهم فيها ذشوا ان ياحدها بعض المذبح عن محمولهم .

المادة الخامسة وستون - ان كل المداول والقوائم والمستندات الحسابية المخصوصة يجب في هذا قرار يجب ان تحفظ لمدة خمس سنوات على الاقل لدى الاشخاص الذين ينبغي عليهم اموالها .

ويمكن الاستماعة في عن التوقيع بحتم .

وبحق لادارة الاحتكار ان تطالب تصديق المختار على هوية الشخص او حتمه او توقيعه . مما التصديقات التي يطلب المختار وفقا لاحكام هذا القرار فهي بحفاة من كل الرسوم .

الماب الخامس

مقع التهريب — جرائمات

الفصل الاول

ابحث عن التهريب — المعاملات القضائية

المادة السادسة وستون — الدين بحق لهم البحث عن مخالفات التبغ
والتبغ و... المادة السابعة والسبعون — هم — فيما عدا الظروف المنصوص عليها
في المادة ٢٤ — اما — مودرو الاحتمال المسكوكون بذلك والحسنون حصيصاً
للمدة السابعة ، واما ضابط الترابس المدي ، وكل مأمورين تخمين في لدول ،
وكل ضابط يدرك وجوده وفرد ، وضابط الشرطة والحرك واهل ادهما .
وهما كان الامر منه لايحوز مأموري لاحتكاك التهرب والتجريات .
المادة السابعة وستون — لا فيما يتعلق بالذراع والبيعة الدين بحق
لاداره الاحتكاك ان تجري محلاتهم بصورة دقيقة ، فان التجريات لا يمكن
ان تجري في مسكن الحرس والحويات والحازن ، الامساعدة السلطة المحلية
وعمالهم في المراجعة لاجراء ويوم التجريات حد مأمورين المذكورين في
المادة ٦٦ لانه لذكر ، عند مأموري ادارة لاحتكاك الدين لايحوز لهم
اهم بالتحريات وعدم . دعيلهم في مثل هذه الاحوال ان يطلبوا مساعدة
مأمورين الآخرين الآخرين لشرايهم ولايحوز لهذا المأمور ان يرفض
معاونتهم في اي حال من الاحوال .

ولا تنطبق احكام الفقرة الاولى من هذه المادة على التجريات التي تجري

في المحلات مهما كان نوعها وما كان شعير - التي تدخل منها المنتجات الهرة
تحت الظار مأموري المكافحة في اثناء مصدرتهم بها عن كسب .

المادة الثامنة والسبعون - بحق مأموري المكافحة ان يمدوا بالحري
كل الطرود والمقائب وسوى ذلك من الاشياء اصلاطة للقل .

غير انه ينبغي على مأموري الدولة ومأموري دائرة لاحتكار ان يحافظوا
اثناء هذه التحريات على واجبات لادبهم بالافراد وان يجنبوا العنف يدي
لا فائدة ترجى منه .

وإذا كان مأمورو المكافحة يرعون في محري بعض المنتجات المعدة للبيع
في الاسواق كالتبغ ، والجنود ، والموكمة ، وسواه من مسحت بي سمع
طبيعتها تخريب حساً وسراً والتي يكون موسوعة من سلال او كيون
او غلاقات لا يمكن تفريقها دون الحق اصرار بالمصاعة . فلا يجوز هؤلاء
المأمورين ان يطلوا تحري هذه المنتجات لا في اسوق لمرسلة له . على ان
يتخذوا اثناء الطريق كل التدابير اللازمة للمحافظة عليها .

المادة التاسعة والستون - يجب على حكومات انحاء اعد على
الملاحظة ومكافحة الهرب بكل وسائل التي في حوزهم ، ولا سيما بواسطة
كل افراد القوة العامة وعلى رجال الدية وشرجه وحفر ، بترك بصورة
خاصة ان يساعدوا مأمورين مكابين ، بالملاحظة ، ونبت المحلقة او لمصدرة .
ولا يجوز لهم الامتناع عن نية طلبهم .

المادة السبعون - على السلطات تخية ، ولا سيما على حذر وعص ،
مجلس الاحتمارية ، والمدير والمقدم ، ويحفظ الى مساعدو سائر اللجان مشكاه

بموجب هذا القرار وكل مأموري القوة العامة او ادارة الاحتكار المكلفين بمكافحة التهريب ، على القيام بواجبهم . وعلى هذه السلطات بصورة خاصة ان تقوم بكل الواجبات المترتبة عليها وفقاً لهذا القرار ، ولا عرضت نفسها للمعقوبات التأديبية التي يجب على الحكومات اتخاذها ضد الموظفين او المهربين او المقصرين .

وعلى السلطات ضمن ان تتخذ كل تدبير اللازمة كي تجري المعاملات بحرها ابقاوتها ودون ان تتعرض لعمل عمه وارهاب .
المادة العادية والسبعون - على مصالح العامة ، ولا سيما على مصلحة البريد ، والشركات صاحبة الامتياز ، وشركات النقل ، ان تنهض تمام مأموري مكافحة سبل القيام وطعنهم ، وان يخطوهم عند حوادث التهريب التي قد تطالع عليها .

المادة الثمانية والسبعون - ترسل محضر الاثبات والمصادرة الى ادارة الاحتكار فوراً وبمحل بها الى حين ثبوت عكسها .
ان ادارة الاحتكار هي التي بموجبها حق التقييم بالملاحقات القضائية .
اما المحاكم الصالحة للطرفي فمما يتبع وهي محاكم الصلح للخطر في القضايا الاجبية .

ان كل مخالفة لاحكام هذا القرار ، وكل عمل تهريب ، ونسوده اعم ، كل الاعمال والافعال التي تمس مصالح الاحتكار ، تعتبر جسيماً وتحال نصفها هذه الى محاكم الجزاء .

وتطبق على هذه المحاكم القواعد المنبثقة على المحج العادية سواء كان

هيا يتعلق باصول الماملات ام باصول محكمه و تنفيذ ، مع العلم بان كل شخص يحتاجاً للحرم للشهود وهو يقضي . و يتقل . و يصع تنقاً ، يجب ان يساق واسطة منطوي للحصر الى قرب قطه للدرك . او شرطه ، وبعد التحقيق معه ما يحجز بحال في حلال ٢٤ ساعة لي قاضي الصلح .

واذا لم يكن للحرف دأ محل و هو معين . وكان مسهده اعقوبة حسن . فيصدر قاضي الصلح بحقه مذكره بوقف . غير به يجوز طلاق سراحه بصورة موقته بعد ان يؤدي كفالة قديمة او بعد ان ياتي بكفالة شخصية تعمل بها السلطة القضائية المختصة ، على ان تضمن هذه كفالة و انك تسديد كامل التزامات المتوقعة على اعمالي او سواها من الاحكام القديمة التي تصدرها المحكمة .

اما قية هذه التزامات او لاحكام لقديمة فتقدرها دره الاحكام .

المادة الثالثة والسبعون - يجب المطر في دعاوي التهريب دون نظام و تقديم على اقصاها الاخرى والمحكمة سدائه هي تصدر الاحكام بالمرمة في التزامات التي لا تجوز ٢٥٠ ليرة لبيه سورية ، ثم عرر في كل لاحول تنفيذ الحكم بصورة موقته ، غير انه يجوز له حكوم ان يطالب نأجل تنفيذ ريثما يبت المرحم المختص فيما اذا كان يجوز به الاعتراض على حكم . ولكن بشرط عليه في مثل هذه لاحول ان يقدم كاملاً ودرأ على الوفاء تعمل به المحكمة .

المادة الرابعة والسبعون - في حالة قه خسر على دوت . يجوز للمحكمة ان تصدر - بناء على طلب دره لاحكام وبعد دعوه امرين -

حكماً خاصاً تقرره مع هذه الدواب ما زاد العبي صوتها . ولما جها
القديم حق الافضية على سواء من لشركين في الزائدة في حالة تساوي
الاسعار المعروضة .

غير انه يجب على المحكمة ان تسلم لدواب المحبوزه الى صاحبها القديم
فيما اذ قدم بالتصامن مع شخص ثالث تمت للمحكمة في قدرته على الوفاء كعالة
تحدد للمحكمة بمقدارها . ويجب العمل بهذا تدبير الى حين لا تبصودة
نهية في مصير الدواب المحبوزة .

المادة الخامسة والسبعون - يستهدف الاشخاص الذين يشتركون في
ارتكاب جرائم المشار اليها في هذا القرار لفلس العقوبات التي يتعرض لها
مرتكبوها لاملون .

وعلاوة كل ذلك فان اولاد او - في حالة عدم وجوده - الشخص
الذي يقوم بحراسة اولاد مسؤول مدياً في الاحوال عن ذبول جميع الاعمال
التي قد بابها اولاد مقصر ان كن معه منها كسها احكام هذا القرار .

ويحوز الحكم على الاسد او موكلين باعسارهم شتر كوا في العقالة ،
كما انه يجب عدم مسؤولين مدياً في كل لاحوال عن المخالفات التي قد
يرتكبها مستخدموهم او عمالهم في شأن قيامهم بالواجبات المطلوبة منهم .

المادة السادسة والسبعون - نقرات المصوص عليها في هذا
القرار لها دائماً صفة حوالت اشخاصي وجود لاداره لاحتكار .

تقرض القرابة عدداً من لمرات يوري عدد المحلفات المختلفة المثبتة اما
في محضر واحد واما في عدة محاضر .

المادة السابعة والسبعون - كل شخص عرّب عن ادارة لاحتمار
بطلعها مباشرة او بطلع السلطات المختصة على امر يستدعي مصادرة كمية من
التبغ او من الاشياء المهربة ، او يلقي قبض على المهربين ، او يشترك في القاء
قبض عليهم ، بحق له ان يتقاضى حائزة لا يمكن ان يتجاوز اماثلث الغرامة
واما - في حالة عدم استيفاء الغرامة - نصف قيمة الاشياء المصادرة ، على
ان تتولى ادارة الاحتمار تقدير قيمة هذه الاشياء .

وإذا تعاون عدة اشخاص على اعطاء هذه الاحتمارة او على اقاء
القبض على المهربين ففهم حائزة بينهم حصصاً متدولة .
وهناك ثلاث آحر تحدده درة لاحتمار بالطريقة نفسها وتتولى توزيعه
بين المأمورين الذين يقومون بالمصادرة .

المادة الثامنة والسبعون - بحق لادارة الاحتمار احره تسوية على
المحاصر المتعقبة بالجماعات لمركبة ضد هذه الاحتمارة . ويمنح على
المخالفين مثل هذه الحلة لعدد كل احدى قصائد ونفقات صون
الاشياء لمصادرة .

غير انه لا يمكن احره تدونة على عقوبة حسن تحكم بها المحاكم .
المادة التاسعة والسبعون - بحق المحاكم فيما ذارت رثمة اسباب
تحقيقية . ان تخفض الغرامة لمصوص عنها الى النصف .
وتضاعف الغرامات عند تكرار المخالفة او عند ارتكاب لمخالفة والمخالفة
مع استعمال العنف او استعمال مستندات مزورة ، وذلك بقطع النظر عن
المقومات التي يتصل عليها قانون احره .

الباب السادس

المقومات |

المادة الثمانون - مرض مموات الناية على الخناجات المرتسكة صد احكام هذا القرار:

(١) - زراعة التبغ في المناطق التي م يسمح بالزراعة فيها (المادة ٦) :
عرامة من ٥ الى ٢٥ ليرة لناية سورية عن كل ١٠ آر او جزء من ١٠
آر مع مصادره او اتلاف مردوبات على نفقة الزراع .

(٢) - عدم تقديم بين الزرع (المادة ٨) .
الزرع بدون رخصة (المادة ٧) .

عدم اتلاف المشتات (المادة ١٣) .

عرامة من ٥ الى ٢٥ ليرة لناية سورية مع مصادره او اتلاف المزروعات على
نفقة الزراع .

(٣) - مع الامور من مراده لمزروعات (المادتان ١٤ و ٣٩) :
عرامة من ١٥ الى ٥٠ ليرة لناية سورية .

(٤) - عدم تقديم بيان محصول (المادة ١٥) :
عرامة من ٥ الى ١٠٠ ليرة لناية سورية مع مصادره التبغ الذي لم يصرح
به ، او احدي هاتين المقومتين فقط .

(٥) - عدم اتلاف السباق والمردور (المادة ١٩) :
غرامة قدرها ليرة لناية سورية واحدة عن كل ١٠ آر ، او جزء من ١٠ آر ، على

ان يكون الحد الأدنى ١٠ ايرت ١٠٠ موزية، مع ائلاف السباق والمذود
على ثقة الزارع.

(٦) - مزج التبغ الموصوع في لا كبس مواد ممنوعة (المواد ٢٧ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٩).

مصادرة الاكيلس التي يثبت فيها المزج.

(٧) - نقص يزيد عن عشرة بالمئة يثبت ملا مرد بين تصريح الحصول او
التخمين الهائي وبين لورن (المادتان ٢١ و ٢٧) :

غرامة من ٢ الى ٥ ايرت سانية سورقة عن كل كيلو او جزء من الكيلو
من المرق الذي ريد عن عشرة (١٠) بالمئة.

(٨) - عدم تقديم التصريح فخص بالفقد و اسرقة (المادة ٢٣).
غرامة من ٥ الى ٢٥ ليرة لبيده سورقة.

(٩) - عدم تسليم التبغ الى المستودع في المهلة المحددة (المادتان ٢٤ و ٤٠) :
غرامة من ٢ الى ١٠ ايرت لانية سورقة عن كل كيلو او جزء من
الكيلو مع لمصادره فيما لم سلم التبغ الى مستودع قبل صدور الحكم.

(١٠) - عدم الاستحصال على احارة بيع (المادة ٤١) :
غرامة توري ثلاثة صراف ليرة لسوي.

(١١) - البيع باسعار تفوق عن السعر المحدود (المادة ٤٩) :

غرامة من ٥ الى ٥٠ ليرة لانية سورقة مع سحب لاحارة فوراً في حالة
تكرار المخالفة .

(١٢) - نقل التبغ الورق دون رحمة (المواد ١٧ و ٢٤ و ٣٩ و ٥٧) :

غرامة قدرها ٥ ليرات لسنة واحدة عن كل كيلو او جزء من الكيلو
مع مصادرة التبغ المنقول وحجره من قبل.

(١٣) — انحر نهر يرب او شمال نهر كدلك (المواد ٢٢ و ٣٦ و ٤٨ و ٥٥ و ٥٩ و ٦١ و ٦٢)

غرامة قدرها ١٠٠ ليرة لسنة واحدة عن كل كيلو او جزء من الكيلو
مع مصادره البع.

واذا كان المخالف مائع من مادة لا حكار ونقص عليه — قطع الطر
عن العقوبات المذكورة اعلاه — سر ٥ قدرها ٣٠٠ ليرة سنة واحدة وتنفى
الاحارة التي يحتمل.

(١٤) — صبع تبغ سراً (المادة ١٦٣) :

غرامة قدرها من ١٠٠ الى ١٠٠٠ ليرة لسنة واحدة مع مصادرة
الادوات. اما تبغ مصادره منه يهدى للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة
١٣ السابقة لذكر.

وعند تكرار المخالفة تعرض عقوبة حبس من ٨ ايام الى ستة شهور بقطع
النظر عن العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

(١٥) — صبع و سمرل و قشاة و ماركات او طوايع مزورة من
ماركات وطوايع دائرة الاحكار و ورق و اوراق سكاير من ورق و انايب
الادارة المذكورة.

الحبس من سنة الى ثلاث سنوات مع مصادرة الاشياء المذكورة.
اما الحكم الذي سيصدر في المادة حراية فيجب ان يحدد ايضاً مقدار

لتعويض الذي ينبغي على المخالف تدميره في دارة الاحتكار لقله الخسائر
والاضرار التي يكونون قد لحقوها من جراء غشهم.

(١٦) - صاع او صاع اشبه - كبرق اسكار - عاب - شين من
ماركانها والكتابات المذكورة عليهم بها معده لصنع اسكار ولوضع منتجات
المصنوعة في حلب او رزم مهما كان شكا :

غرامة قدرها ١٥٠ ليرة لبنانية مودعة ومعددة لاشبه مخدورة.

(١٧) - لمخالفات المركبة مدصة اسم وغير المشار بها في الاحكام
الحزبية لسابقة الذكر :

غرامة من ١٠ الى ٥٠ ليرة لاسه سوديه.

المادة الحادية والثمانون - د لم يدفع المخالف او المهرب الغرامة التي
حكم عليه فحيز على دهم - بحسب مدة يحدد وفقاً للقواعد الحزبية
للعربية لآخر ..

المادة الثانية والثمانون - تصدق احكام المواد (لمعدنه) ١١٣ الى ١١٥
(بما فيها هذه المادة لاحيره) من قانون الخراء على كل شخص يعترض
مأموري الاحتكار او شتمهم او يصد بهم او ما شاكل ذلك لتأديبهم بواجبات
وظائفهم.

الباب السابع

[احكام انتقال]

١. لوزعة .

المادة ثالثة والثمانون - تشتري دارة الاحتكار كيت اسمع الورق

الموجودة في حوزة الزراع في مدة لا يمكن ان تتجاوز ثلاثة شهور ابتداء من التاريخ المحدد في المادة الاولى من هذا القرار .

اما الاسعار التي يجب ان تشتري بها هذه الكميات فتحددها اللجنة الدائمة بناء على اقتراح اذرة الاحتكار . وتستند في تحديدها اياها الى الاسعار التي اشترى بها في كل منطقة ما اشترى من موسم سنة ١٩٣٤

اما موسم سنة ١٩٣٥ من تطبق عليه احكام المواد ١٥ و ١٦ (عاً فيه هذه المادة الاخيرة) . ووزعه التسع في سنة ١٩٣٥ لا يجوز لا للزراع او ورثتهم الذين سبق لهم ان زرعوه او سنة ١٩٣٤ على ان لا يتجاوز كل منهم المساحة التي زرعها تباعاً خلال السنة المذكورة (١٩٣٤) .

• لتجار وصاحب المصانع •

المادة الرابعة و ثمانون - تمتد ذرة الاحتكار الى شراء كل كميات التبغ الورق او التبغ الذي لا يزال في طور التصدير ، و التبغ المصنوع ، والمعدات المخصصة للصناعة ، على الوجه التالي

اولاً - في مدة لا يمكن ان تتجاوز حدهم لأقصى شهراً ابتداء من التاريخ المحدد في المادة الاولى . تصنع ذرة الاحتكار ، بالاتفاق مع صاحب التبغ ، احصاء كميات التبغ الورق الموجودة لدى صاحب المصانع ولتجار وتستلها فوراً .

اما الاسعار التي يجب ان تشتري بها هذه الكميات فتحددها اللجنة الدائمة بناء على اقتراح اذرة الاحتكار . ثم يدفع لائتمان الى صاحب التبغ في مدة شهرين من تاريخ استلامه .

ثانياً - يجب أن يكف أصحاب مصنع الخلس عن الصناعة في مدة يبلغ حدها لأقصى ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ المحدد في المادة الأولى . أما المنتجات المصنوعة والمسلحة للدعة فتتضمن لطلاب السدول .

وعند سبب لصناعة برجع صوبه لمصانع كانت السدول في لا تزال في حوزتهم إلى مصنعة السدول ويسردون منها .

أما المنتجات التي ما زالت في طور تجهيز ، أو المنتجات المصنوعة ، ومعدات الاستثمار ، فتستمر في دوره الاحتكاك في مدة اثنى عشر شهرا أعلاه والبالغ حدها لأقصى ثلاثة أشهر . بعد أن تعين وفقاً للشروط التي ستضعها اللجنة الدائمة .

ولهذه اللجنة قول الفصل في كل السموات التي قد ظهرت ، تحيين .
توضع المعدات والمنتجات المشتقة تحت تصرف دوره الاحتكاك فور شرائها إياها . أما اثباتها فتسدد في هذه شهرين بعد تاريخ الشراء .
وتتطر اللجنة الدائمة في حالة منتجات المصنع .

المادة الخامسة والثمانون - يجب على دوره الاحتكاك أن يستخدم رطابا الدول المشمولة بالامدب لسنة ١٩٨٠ ، على الأقل من مجموع عدد مستخدميه .
أما مستخدمو المصانع لسنة ١٩٨٠ من أن يستخدمهم ادارة الاحتكاك فإن اللجنة الدائمة ستدرس حالتهم .

المادة السادسة والثمانون - يمكن للدعة - أن على لرخص الحالية أن يشاروا على البيع في حين عدما يوجد لديهم من المنتجات خاصة لنظام السدول . ويحق لادارة الاحتكاك أن تحصى هذه المنتجات ابتداء من اول

تموز سنة ١٩٣٥ وان تستردها لقاء تكاليفها.

المادة الساسة و الثمانون - متى احازت البيع والرخص المعلقة حالياً معمولاً بها الى حين اتمهه - يجب ان يسمي في هذه الاجازات او لرخص ، مع العلم انه يجوز للدعوى ان تنمو الى اربعة ذلك - ربح من مصوغات الاحتكار .
المادة التمه و الثمانون - يجب ان يستبدل من احكام هذا الباب ان يحتفظوا كميات التبع لوجوده للتصدير . وعنده في مثل هذه الحالة ان يقدموا بهذه الكميات تصریحاً خطياً الى ادره لاحتكار . وان يجرؤوا نفهم في مستودعها . ونكون دره لاحتكار اد ذلك في حل من وجوب شراء التبغ المذكور .

المادة التسعة و الثمانون - يلغى كل ماسبق هذا القرار من احكام القوانين والمراسيم وقرارات ولائحته وتدير له .

الادة العشرون - امين السر له مكلف بتعذ هذا القرار .

بيروت في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

المفوض السامي

الامضاء : د. دي مارتييل



دفتر شروط احتكار التبغ والتبناك

الموضوع بموجب مقرر المفوض السامي رقم ١٦ / L.R.

تاريخ ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥

الباب الاول - شروط الاستئجار

المادة الاولى - ان حكار التبغ موصوغة وبيع وانشاء ضمن مناطق الدول المشمولة بالاتحادات اقرت في سائر دوله ذات مملكة مشتركة وفقاً للشروط المخصوص عليها في هذا الدفتر.

يجب ان تضم من امته دول وجميع لدول والحكومات والمصنعة التي تتمتع بالاستقلال الذي.

تبدأ اذرة لاحتكار محب مدون في دار سنة ١٩٣٥ ونسبي منه في ٣١ كانون الاول ١٩٩٠ ، وذلك مع الاحكام بحق استئجاره لامتدز وحقوق الماهة وفقاً لما نص عليه في دلائل ٣٧ و ٣٨ من الدلائل.

المادة الثانية - في ذرعه بيع وانشاء وصنعتهما وبيعهما واصدارهما وتوزيعهما ، وسعي لاجل لاستهلاك محلي ومما فيه تهرس ، جميع هذه الامور تنظم بمقتضى مقرر المفوض السامي رقم ١٦ / ١١ تاريخ ٣٠ ك ٢ سنة ١٩٣٥ والملحق بدفتر الشروط هذا والذي يعد جزءاً متكاملاً .

لا تعرض على بيع وانشاء في صريه وفي رسم كان الا بعد الاتفاق

مع المحتكر ومع الاحتياط بحكام هذه الخدمة العامة.

المادة الثالثة - يؤلف محكم هيئة عيش مولد رشاد المزارعين ومقدم
بالصالح للأمة لادخال حديق مملوك على لزراعة ويحق لهذا المحتكر
ان يشترك مع الحكومات المزارعين في تحارب الزراعيه التي يمكن ان
تقوم بها.

يجب على المحتكر ان يشري كل ما تنتجه الاراضي التي تكون المزارعون
قد اذن لهم بزرعها بقصد البيع لا احكار . وذا كانت وفاقاً لاحكام
التي من القرار رقم ١٦ / ١١ - مؤرخ ١٩٠٤ . على ان يتم هذا الشراء بالاستعانة
واشروط المحددة في المرسوم الموسومة وفقاً لاحكام قرار المتقدم ذكره .

المادة الرابعة - يجب على المحتكر ان يشيد في جميع الاماكن المعدة
للزراعة و ان يستأجر الحزن للأمة حزن تسع بالاعلى مع لجنة التبغ الدائمة
ومع مراعاة الحاجات المحلية .

ويجب ان يكون هذه المستودعات كافية لتحصير التبغ فيها . وعلى المحتكر
ان يجري تحت مسؤوليته وعلى نفقته كل ما يجب لاجل حفظ التبغ الموضوع
في مستودعاته من كل عصب . مما ما كونه تبغ فلهم الحرية بان يقوموا
ضمن المستودعات بالعمل لتحصير و لافرد لمتاعده لاجل الحصول على انواع
التبغ المختلفة .

اما شروط الحزن والصفاء ومراقبة لاجار وحلاط . بها مستعبد بموجب
نظام خاص يعرضه المحتكر على موافقة اللجنة الدائمة في حلال مهلة ثلاثة
اشهر ابتداء من اول آذار ١٩٣٥

المادة الخامسة - يجب على المحكر ان يأخذ من حاصلات البلاذساعات
الاستهلاك المحلي من ورق سح على معدل ٩٥ بالمئة على الاقل .
ويجب عليه ان يتيق عمده بصورة دائمة مؤونة من ورق التبغ توازي
حاجات الاحكار لمدة ستة اشهر على الاقل .
على انه يحق له ان يستجلب من الخارج القيمة التي لاتتكي الحاصلات
المحلية لتقديعها .

اما كيه للذئف و لسيكار الاجبية التي يمكن وضعها لايغ فان اللجبة
الدائمة تحددها وتحدد ثمنها به . على اقتراح المحكر .

وتحدد للجنة ايضا في كل سنة والطريقة نفسها كيات التبك الاجبي
التي يمكن استيرادها والاسعار التي يجب ان تساع بها .

كلما تستورده الادارة من نع او تبك يجب ان يوافق عليه اولاً المفوض
الذي يمثل لدول . وكذلك يجب ان يوافق هذا المفوض على رخص الاستيراد
التي يقطعها المحكر الامراء .

وكل خلاف بنش يجب ان يرفع الى رئيس للجنة الدائمة الذي يفصل
فيه بصورة نهائية .

ان كيات لسع الورق ، و سداك لاجبي ، و لسع للمعد للمضغ والاستشاق
(العطوس) ، و للذئف او لسيكار الاجبية التي يستوردها المحكر ويمرصها
في حو يته تقصد الاستهلاك الداخلي تخضع كلها للصرائب ورسوم الجمرك التي
يكون معمولاً بها حين استيرادها .

ويحق للمحكر كسائر نحر المصير المعترف بهم ان يصدر ورق التبغ او التباك.

ويحق به تصار يصدر مصنوعة شتان توازي على الأقل قيمة اكلافها ومحدد بالاتفق مع المدون ممثل الدول ولا يستوفي اي رسم حركي كان عن كميات التبغ اوراق ومصنوعة التي تصدر.

المادة السادسة يجب على المحكر ان يؤمن نفسه في جميع الاراضي المشمولة بالاسناد تصرف في تكفل مع التبغ والتباك بصورة تناسب مع حاجة الاهالي اليهما.

وتحدد الاسود التي يجب ان يصار بها مصنوعات الاحتكار بموجب الشروط لمصوص علم في المادة ٢٠ من قرار رقم ١٦ « المؤرخ في ٣٠ ك ٢ سنة ١٩٣٥

يقطع المحكر ارضه ولا حارات لاثمين لمقيمين وللأثمين المتجولين. وهذه الارض تغطي لادعة او تسحب منهم عدد اتفق المحكر مع المفوض ممثل الدول.

واذا امتنع المفوض عن الموافقة ورأت لادارة ان امتناعه لا يستند الى مبرر فتعرض القسبة على رئيس لادعة لادعة لادعة في فصل في الصورة هائية. ويجب ان ترسل الى رئيس لدوائر المانية في كل دولة قائمة بالارض المقطوعة والارض المسحوبة في اراضي هذه الدولة.

بتمامي الباعة حصا (جملة) قدرها الاقصى عشرة في المئة من اسعار

التعريف، وراعى في تحديد هذا الحصص موقع الاماكن والاحياء والظروف الخاصة.

ويجب على المحتكر ان يشيد او ان يستأجر في المدن التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف او اكثر المستودعات اللازمة للبيع، وعليه ان يحمل البضائع في هذه المستودعات كافية للية حاجات امة الذين يتوكلون منها.

يجب ان يذخر على كل علة او ردة بيع او تدك ثمن ييمها بالمعتين الفرنسية والعربية فعلا عن ماركاتها وبيعها.

المادة لسابعة — بحري محكر المرافعة والملاحطة الاربعين ضمن سير الاحتكار، ويؤذن له ان يؤلف لهذا المرض هيئة خاصة بين مدورها وبه، ان هؤلاء المأمورين المكايين الذين الملاحطة ومع هرب رتدون بدلة حاصه يعق على شكها مع لجنة بيع لدائمة، وذ أقصى الامر من السلطة ذات الشأن تعطيهم رحماً خاصة بحمل السلاح بحري تحلهم لدى السلطة المحلية عند الحاجة.

تقيد كل لمقت التي استوجبها مصاحبه الملاحطة والمكايه في حرب الاستعمار.

اما نظام الملاحطة ونحت عن هرب فيجب ان يرش على لائحة الدائمة كي توافق عايه في خلال مهلة ثلاثة اشهر تندي. مد اول اذار ١٩٢٥
المادة الثامنة — على محتكر ان ينشئ ثلاثة مصنع على الاقل يكون الواحد منها في بيروت واثني في دمشق واثالث في حلب، وعليه ضمان
ينشئ مصعلا لاحتضار التبناك في اللاذقية.

وبحق له ان يستثمر الصناعات الثانوية اللازمة للاحتكار على ان يقتصر عملها على حاجات الاحتكار.

ويجب على المخترع ان يدخل على صناعته طيلة مدة لاستثمار كل التعديلات اللازمة. واذا تمت نظره الى حالها وتحقق الموضوع ممثل الدول فان هذا الحل ناعم عن عدم كفاية الادوات او عن عدم وفرة لشروط المطلوبة في الآلات، فيجب عليه حينئذ ان يجري فوراً اصلاحات اللازمة.

المادة التاسعة - على المخترع ان يؤمن جميع عقاراته وملاكه المنقولة ونقائضه من جميع أخطار الحسار او التلف التي تقل بها شركات ضمان.

وعليه أيضاً ان يضمن بواع امطن على اختلافها التي تنتج بالامر بسبب صناعته سواء اكانت حاصلة مباشرة ام بصورة غير مباشرة.

اما سكوك الصمان فلا يمكن عقده الا بعد عرضها على الموص ممثل الدول كي يوافق عليها. واذا رفض الموص المشار اليه لموافقته عليها لسبب لا يراه المخترع كافياً فلهذا المخترع حينئذ ان يسطر اقرار النهائي الذي يصدره رئيس لجنة التع الدائمة في هذه المسألة.

المادة العشرة - يمين المستخدمون والعملة ونامودون من رعاية الدول بمعدل ٩٨ في المئة على الاقل من مجموع الموظفين.

يجب على ادارة الاحتكار ان تدفع صندوق توفير يكفل الموظفين الذين يتقاضون راتباً شهرياً بموجب بدالونهم في حال تركهم وجميعهم او صرفهم منها.

اما نظام صندوق التوفير فيجب وضعه بالاتفاق مع المفاوض ممثل
الدول وبموافقة لجنة التبغ الدائمة.

اما انظمة الموظفين ودراجات رواتبهم وملاكاتهم وعقود الاتفاق مع
كبرهم فيجب عرضها جميعاً على موافقة المفاوض ممثل لدول. واذ رفض التأشير
عليها فيمكن للمحتكر ان يطرح الامر على رئيس اللجنة الدائمة لالتحذير قراره
النهائي فيه.

الفصل الثاني - احكام مالية

المادة احدى عشرة - يجب على صكك اربؤلف في حلال مهلة اربعة
اشهر تتبدى من اول آذار ١٩٣٥ شركة مفعلة مدعى شركة العملة ذات
المنفعة المشتركة لاحتكار السبع والثلث في سوريا ولبنان. ومهمتها استثمار
الاحتكار.

ومن تاريخ تأليف الشركة لتتقدم ذكرها بنقل اسمها من احتكار من
الحقوق وما عليه من الواجبات.

يجب ان تكون الشركة من خمسة احدى الدول المشمولة بالاندب
اما نظمها الاساسية فتتصع للقوانين المحلية العربية للاحر. ويجب ان
يوافق عليها المفاوض السامي. ولا يمكن دخال تعديل كان عليها الا باشرط
الآفة المذكور.

يكون مركز مجلس الادارة في لدول مشمولة بالانتخاب. ولا يمكن اعضاءه
الا مدلول المفاوض السامي. اما المديرون فيكونون اعضاءاً حضورياً
الجلسات فيكونون على عاتق الشركة دون سواه.

المادة الثانية عشرة — يجب ان يكون رأسمال الشركة مليوناً ومئتين وخمسين ألف ليرة لبنانية سورية يقسم الى خمسة وعشرين الف سهم قيمة كل سهم خمسون ليرة لبنانية سورية. ويجب ان يخصص كل الرأسمال للأعمال الاحتكارية.

تحدد الاطعمة الاساسية طريقة اصدار الاسهم وما يجب دفعه من قيمة كل سهم.

لا يكون له حصص مؤسسين. ويجب ان يتخذ الشركة كل التدابير اللازمة لتسيير اسهمها في بورصات الادواق المالية في مدن الدول الهامة. لا يمكن زيادة رأسمال الشركة و اصدار لتداول الا بعد موافقة المفوض السامي وبصن مجموع ما تملكه لشركة قيمها بالتعهدات التي قطعها المخنكر على نفسه تجاه الدول.

ولا يمكن بأي حالة كانت ان ترهن املاك الشركة الثابتة طيلة مدة الاحتكارية.

المادة الثالثة عشرة — يضع المخنكر حساب تأسيس يتضمن النفقات التي تدفع من رأسمال الشركة وهي :

(١) نفقات تأسيس الشركة وهي :

نفقات اقتنصها المعاملات الادارية.

وصنع اسهم الشركة.

اشراف شغاق باصدار ورأسمال الشركة.

المعاملات التي تنعصها المصارف من اجل هذا الاصدار.

اجرة المحامي المستشار.

ب) النفقات المجددة التي بذلت فعلاً :

للاراضي والاسية والآلات والاوزم والادوات والرياش الخ... ولصورة عامة كل ما وجب انفاقه لاجل الشروع بالاستثمار وتوسيعه.

جميع النفقات المتعلقة بهذا الحساب يجب عرضها لدي ذي بدء على اللجنة الدائمة كي توافق عليها. وهذا ويجب على المحضر ان يضع احصاء بجميع الاشياء التي دونت نفقاتها في حساب التأسيس.

المادة الرابعة عشرة - يستهلك رأسمال الشركة كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣٦ بحيث يكون مسدداً سكامه في نهاية مدة الاشتكار.

بؤحد كل سنة من حاسب للاستثمار الممسطر سوي قدره ٨٨٦٩.٠٥٧ (ثمانية وثمانون الفا وستماية وتسعون ابره لمانية سورية وسبعة وخمسون غرشاً) يخصص للاستهلاكات والقوئد العائدة لرأسمل غير المستهلك. وذلك على اساس فائدة سنوية معد لها ٥ بالمئة.

اما في سنة ١٩٣٥ فلا يؤمن سوي دفع الفائدة بامعة ٥ بالمئة احمداً عن حساب الاستثمار العام.

وابتداء من سنة ١٩٣٦ تؤمن الشركة كل سنة دفع الفائدة المتقدم ذكرها عن الرأسمل غير المستهلك ثم تسعين بالمائة عن الممسطر لتسديد قسم من رأسمال الاسهم بطريقة السحب والشروط التي متحددها الاطمة الاساسية.

وتنحول الاسهم المستهلكة الى سهم انتفاع (Jouissance).

الرثة الخمسة عشرة — اء. اء. من سنة ١٩٣٩ يؤخذ كل سنة من حسب
الاستثمار عشرة بالمئة من قيمة اللوازم والآلات والادوات تسديداً لفقدت
تجديدها، ويحدد تخمين هذه الادوات كل سنة لاجل اعادة النظر في المعدل
المذكور آما بحث لا يفوز هذا المبلغ الاحتياطي القيمة اللازمة لتأمين الاستبدال
اما لاموال المخصصة لهذا الاستبدال فتبقى في خزانة الاحتكار.

المادة السادسة عشرة — ذ ردت لتوحت لمعة لاجل الاستهلاك
الداخلي عن مدونين ونصف مليون كيلو في خلال احدى السنوات
وحق المحكر ان يشقسي عن زيادة حائرة انتاج قدرها غرثن لسايون
سوريان عن كل كيلو.

وشخصي المحكر أيضاً عن احوالات أي تصدرها حائرة قدرها عشرة
بالمئة من مقدار المبيع.

وهذه الخوثر تؤخذ من حسب لاستثمار عام سواء اكانت عن الانتاج
او الاصدار.

اما اذا سقط الاستهلاك الداخلي في خلال احدى الدورات المهمة الى ما
دون مدون ونصف مليون كيلو من بيع يمكن حينئذ اءدة لطرفي لاحكام
المالية الواردة في هذا المذكرة على طلب المحكر.

المادة السابعة عشرة — يدفع المحكر الى لدول طيلة مدة الاحتكار مبنياً
قدره مليون ومئة ألف ليرة لبنانية سورية في السنة.

وهذا المبلغ واجب الاداء حتى لو لم يكن هناك ارباح.
يدفع هذا المبلغ على اربعة اقساط عن كل ثلاثة اشهر قسماً وذلك ومهأ

للشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٠٠ من لائحة تنظيم دفع لافسطة على الارباح الصافية.

ويجب على اللجنة الدائمة ان تبقى بين متوسط الاسعار التي يشتري بها السلع اوراق ومتوسط الاسعار التي تبيعها لمصنوعات لاجل الاستهلاك. بحسب كافي على الامور التي يمكن ان تكون من امداد المهد الذي قطعه على نفسه ، وهو مادية ١١٠٠.٠٠٠ ل.س. بشرط ان يظل.

المادة ١٠٠٠ - يوضع مبلغ سنوي للاحتكار حسب استئثار عام في ٣١ كانون الاول من كل سنة.

وتقيد هذا حسب كل وردات للاحتكار ومبيعات الدوية التي يمكن الاحتكار في عمومها وكل لافسطة ولعوائد النجدة عن استخدام الامول مهما كان نوعه.

ويضد على الحساب:

- ١ - المبلغ المصروف في هذه سنة عشرة لافسطة الدكر.
- ٢ - جميع مبيعات الاستئثار وملاحظته في تبدل في سبيل الاحتكار ومبيعات الدوية مثل.

١ - رواتب واحور ومبيعات وما يدفع الى صندوق توفير ورواتب المفوض مثل.

ب - المبيعات لادوية في نظام بحسب الادارة والمحليات العمومية ، في محصنة لمبلغ اسدود وقد حدد كل ذلك مبلغ مصروف قدره عشرة آلاف ليرة لبنانية سورية.

ج - نفقات الثمين وبدلات الاجور ومقدار الخسائر والمعطى والمفوائد
والسرفات الخ...

د - الضرائب ورسوم الجمارك التي تطلب من مداولة الامتياز.

٣ - المدفع التي انقضت في سبيل شراء التبغ والتفاح المباعين. وفي حصيل
صدهما، وحوائر الانتاج والتصدير عند الانقضاء. مع قيمة مختلفات المصاد
المستهلكة والادوات والاوزم المدة لغوم مقام غيرها اذا تعطلت.

٤ - الاموال المخصصة لجديد الادوات وفقاً للاحكام المدة الخمسة عشرة.

٥ - الاموال اللازمة لتسديد فوائد التجاويل التي قد تصدر وفقاً

لشرط المصوح عليها في المدة الثانية عشرة. اذ لا يستهلك هذه التجاويل.

٦ - القسط السوي الذي يجب دفعه بدل للمدة والاستهلاك وقد نص

عليه في المادة الرابعة عشرة.

وبصورة عامة جمع النفقات والتكاليف القابلة التي تدخل في سبيل استثمار

الاصحكار.

المادة التاسعة عشرة - ان الربح الصافي هو ما يبقى في حساب الاستثمار

العام، ويقسم هذا الربح على المعدل الذي.

(١) - عن الشق الاول وقدره ٢٥٥.٠٠٠ ليرة لثانية موزونة.

٨٥ بالائة للدول

١٥٥ بالائة للمصكر

(٢) - عن الشق الثاني وقدره ٢٥٥.٠٠٠ ليرة لثانية موزونة.

٨٧.٥٠ بالائة للدول

و ١٢.٥٠٠ بالثة للمسكر

(٣) - عن الشق الثالث وقدره ٢٥٠.٠٠٠ ليرة اثنائية سورية.

٩٠ بالثة للدول

و ١٠ بالثة للمسكر

(٤) - عن الشق الرابع وقدره ٢٥٠.٠٠٠ ليرة اثنائية سورية :

٩٢.٥٠ بالثة للدول

و ٧١.٥٠ بالثة للمسكر

(٥) - من الباقي :

٩٥ بالثة للدول

و ٥٥ بالثة للمسكر

المادة العشرون - علاوة على الأرباح الذي يجب دفعه للدول كل ثلاثة اشهر من اصل المبلغ المقدر، يدفع المسكر لكل خربة من الخربات المحمية نصيبها من الارباح الصافية على لوجه الباني :

١ - في نهاية كل ثلاثة اشهر وفي خلال مهلة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً يدفع من اصل هذه الارباح مبلغ بدون فائدة يوازي تسعة اعشار الارباح التي تقدر للثلاثة اشهر استناداً الى البوعات التي تكون تحت والتي يجب ان يطبق عليها معدل الانتاج الصافي لسه السافه .

(٢) - في خلال مهلة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً بعد عديم حسب الاستقذار العام يدفع المسكر للدول الفرق بين الخصة التي تعود لها حسب ما عاير من ذلك الحساب وبين مجموع المبالغ التي تكون قد دومت لها من اصل الارباح .

(٣) اذا اقتضى الامر فيجب ان يجري تسديدات الادوية في حلال
الخمس عشر يوماً التي تلي موافقة الموضعي السمي على حساب. واذ تقرر
المحكر من دفع حصه دول من الارباح صرفة في الاروات لمصلحة وحسب
عن كل المبالغ مسدقة لاداء وتوسيعه بقية هذه السنة من تاريخ مسدقة قفاه
وهذه الفائدة هي على عاقب محكر دول سواء.

يجب على المحكر ان يكون دائماً مستعداً لان يسدده في موعده عدداً
جميع الحسابات التي طلب منه. وتنوع خاص حساب وردت ومقت
عن كل دولة على حدة وحسب اوردت ومقت اشتراكه بين كل الدول.
المادة الحادية والعشرون - متى تمسك من سري التمتع ووبركون
كل يخص بالسيار للاحتكاره على احد من رسوم تطوعه ووجه على محركات
اي يتبادها مع سلطات هذه في شأن سيار الاحتكاره ووجه من
رسوم حكمة العدل ومن رسوم من عن كابل له الاب انحصه بالامارة
اما انصر تب مفرصة على الامارة شركة الحرة والمعاملات في
لا علاقه لها بالسيار الاحتكاره فكون على في شركة دول سواء.

المادة الثانية والعشرون - سداد هذه شركة لسلم سيار الاحتكار
الى الدول تحت الشروط الآتية.

تعطى الدول كل ما هو الاحتكار دول دول واحد كل عليه على عاقبه.
ويجب على المحكر ان يفي لده من مواد لا يوفيه من اجمع اليك
اوردت ومن التمتع وسداد لمصوتين. والذين لا لان في طور التحصير

ومن القوازم كمية تفي بالحاجة لمدة ستة أشهر، لا ذ طببت اللجنة الدائمة
حلاف ذلك قبل سه على لافل.

المادة ثالثة وعشرون - سند من ول قانون الثاني ١٩٥١ يحق للسلطة
التي معتمد لامتياز ان يستفيد من ثمنها لاستثمار بعد ان يكون قد بلغت
لامر ان يحترق قبل سه.

وفي حال لاستمدة قبل انقضاء مدة الاحتكار تدفع الدول لمحتكر
قيمة لرسم لغير المسهات، واحد للاحتكار سكاله دون سد، ويبقى ما
عليه على عاتقها.

ويقتاول المحتكر ايضاً تعويضاً محدد قيمته على لاساس الى: تجمع قيمة
الارباح السببه في يكون قد تناولها المحتكر، في حال لاسم سوات
لا حيرة دون مده سعة مشرونة صرح م سه في يكون صغر
ارباح دول في تكون من رباح و يوجد بعد ذلك متوسط سوات
الجلس ا.د.

وتحق لمحتكر جيبه ان يقيم في جميع هذه متوسط عن كمال ساهم
السين لاه حتى ية لاحتكار.

وعلى الدول ان سمدل هذه الافاد ساهم مره واحدة مع توري
قيمة لاقسط بعد قطع على معدل وثمة سة قدرها ساهم.

وفي حالة لاستمده ود اسمرت ساهم ساهم كان بواسطه
ادوة سطره لامتياز يكون محتكر لاسم قصده على سواه ذ معدات
لشروط.

المادة الرابعة والعشرون - يمين المفاوض السامي مفوضاً ممثلاً للدول وطبقته مراقبة اعمال الاحتكار تأمياً لحسن تطبيق احكام هذه النقرة وطبقته . ومع الاحتفاظ باحكام المادة الثانية عشرة لا يحق للادارة ان تقدم قروصاً ، و ان تطالب بفتح اعتمادات ، و ان تستلف اموالا الا بعد موافقة المفوض .

كذلك جميع المعاملات التي تتجاوز المدهمته لمصلحة لبرائيه دورية يجب موافقة لمفاوض عليه باديء ذي بدء عالم نكن اللجنة الدائمة اجازتها .

واذ رفض المفوض الموافقة على هذه النفقة فيمكن للمحتكر ان يبعث الى معاشد الموصية العليا في الشؤون المالية الذي يفصل بالامر نهائياً .

ويحق للمفاوض ان يطلع على اعمال الاحتكار ، و ان يفحص الدفاتر وسجلات من الاوراق المتعلقة باستثمار الشركة ، و ان يزور ممتلكاتها ومخلفاتها وحوادثها و ان يحقق في اعمالها ويقدم بياناً .

ويجب عليه ان يوافق اولاً على جميع التعميمات واللائحة العامة التي توضع في الادارة تأمياً لحسن سير الاحتكار .

ويجب ان يدعى الى كل جلسة من جلسات مجلس الادارة حيث يكون له فيها رأي استشاري وان يدعى يصاصاً الى الجمعيات العمومية ، عادة كانت او استثنائية . وكل محاولة من المفاوض السامي او الدول الى المحتكر وبالعكس يجب ان ترسل بواسطة المفوض .

امارات لمفاوض ونفقته الادارية متوضع على عائق ادارة استثمار الاحتكار وتدون في باب المعاملات العامة .

أما قيمتها وطريقة دفعها فتحددان بموجب قرار يصدره المفوض السامي .
المادة الخامسة والعشرون - يحصص المخنكر المراقبة للمفوضية العليا
المالية . وعليه ان يقدم المفتشين الذين يقومون بهذه المراقبة جميع المعلومات
اللازمة لتأمين مهتهم . وان يصح تحت تصرفهم القبول المتعمدة بوارداته
ونفقته ، وكل الانبثات المتعلقة باستثمار لاحتكار . وعليه ايضاً ان يقدم ~~ح~~كل
سنة موزونة مفصلة لكل دورة مالية .

بحر على المخنكر ان يحرص على موافقة المفوض السامي في ٢١ تشرين
الاول من كل سنة على اقصى تعديل يبيّن أوضاع الاستثمار المقدره للسنة المقبلة .
وسد ان تدقق مصلحة المراقبة الداية المذكورة اعلاه في هذه الموزونة
ترفع للجنة الدائمة الموازنة وقرير المراقبة مرفوقين رأياً فيهما الى المفوض
السامي لاجل الموافقة عليها قبل ٣١ كانون الاول من السنة نفسها .

وعلى المخنكر ان يقدم كل ثلاثة اشهر الى مصلحة المراقبة المالية في
المفوضية العليا بياناً بتفتح الاستثمار في خلال الثلاثة اشهر .

أما حساب الاستثمار العام المفوض عليه في المادة ائمة عشرة وبحسب
ان يقدم الى مصلحة المراقبة المالية في المفوضية العليا قبل ٣١ آذار من السنة التي
تلي الدورة المالية المختصة . فترفعه اللجنة الدائمة مع تقرير مصلحة المراقبة
مرفوقين رأياً فيهما الى المفوض السامي لاجل الموافقة .

المادة السادسة والعشرون - كل خلاف او راع يقوم بين سلطات
المحلية او بين اللجنة الدائمة والمخنكر ، وكل خلاف يشب حول كيفية تفسير

المعوص لثوقه والمعوص لانتدوت يحصل فيه وفقاً لأحكام المادة الرابعة
من قرار معوض - ممي ١١١١ ١٦ تاريخ ٣٠ ك ٢ سنة ١٩٣٥ والمنعق
بدفق الشروط هذا .

وفي حالة عدم تميد حكمه دور شروط وعقد وقوع سوء شمل من
جهة محكر فيحق المعوص لامي ان يرص على محكر على اقتراح
بلقة النع ابدانه . وبعد اسماع دوع هد محكر . عرمت قديمة مرمه
لا اعتراض عليهم ويكون دور معوض لاداء على محكر دون سواء .

ما مقدار هذه حرمة دور معوض بين مئة ومين وحسمه ابرة لبدية
سورية .

وتفرص الترمات في حالات

ا - اذا امتنع المحكر عن برر مسدنه ودوره ولاورق المثينة
المتعلقة بها الى التدوب ممثل الدول وى مصلحة لمرافة راية في المعوصية
المد . لاجل التدفق فيها . او د امتنع محكر عن اسماح لهم بالدحول الى
احد اقسام مؤسسته .

ب - اذا تاجر محكر عن تربية مستحق عليه من صل لمسع
المقطوع او حصة الدول من اصل لا يصح لصدية ضمن المهلة محددة . وذلك
بقطاع انظر عن القوم التي مستحق عنه من حراء كحير .

ح - اذا خالف احكام هذا الدور حماية هامة من شمس . ان تؤثر على
نتاج الاحتكار .

الباب الثالث - مدة الاعتقل

المادة لسانة وأشرون - يجب على المحكر ان يرجع الى هذه المادة الدائمة «قريب ما يمكن من الوقت» فتراجعه في شأن شراء البع وبيعها الموحدين لدى الزارعين او التجار او اصحاب المصانع ، ويوجب عليه ان يشتري من المزارعين الذين ذاعوا احكام المادة ٨٣ من قرار المجلس السامي رقم ١٨ / ١٦ تاريخ ٣٠ لش ٢ سنة ١٩٣٥ كل ما يحويه في سنة ١٩٣٥ مما عدا الكميات التي يصرح المزارعون بانهم احتفظوا بها للتصدير .

أما المنتجات المصنوعة أو التي لم تولد تحت تعصير ولا أدوات وآلات
فيجب عليه أيضاً أن يشترط أن يحدد ثمنها وفقاً لأحكام المادة ٨٤ من القرار
المقدم ذكره وهو يجب الشروط التي تضمنها لائحة التعريف المرفقة.

اما اوقات في خصهم شرائه الادوات والآلات فيقد في حساب انفسهم .
يجب على الحكمر ان يستعمل على مدار الامكان جميع لادثرة في موقع
حسن سير الاحكام مستعملي بمصاع اشبع مقدمة وموصحي دوزر . درول
في الدول .

الهدية الثامنة والعشرون — ناول قترائح يتعلق بالوعاء مصوومات
الاحكام وانماها بحبه مدعيه الى حقه تبع لانه في غرب يمكن من وقت
بحيث لا يآخر عن ثلاثة شهر من اذار ١٩٣٥

وعلى المحكم ان يقدم للبايعه الخاصين على رخص من الادارات صحه
كبريات النفع التي يطلوبها من مستودعائه لى ان نقضي مدة رخصهم ، مع
اعطائهم الحسم المخصوص عليه في المادة السادسة .

المادة التاسعة والمئ واثني عشر: تسهي الدورة المالية الاولى للاستثمار في ٣١ كانون الاول ١٩٣٥ .
م. لمنع تقطوع اعتماد الدول والمصوص عليه في المادة السابعة عشرة فيجب ان يسدد عن سنة ١٩٣٥ على اوجه الآتي :

(۱) - قسطوں میں ۳۰ ہول دی ۳۱ کھون لاول ۱۹۳۵ قدر کل ۳۰

११० = + =

(٢) - بحسب قسطنطين لند لخدمة متروحة بين اول آذار ٣٠ و١٩٣٥
١٩٣٥ على سبيل مساهمة لتحقيق بين ابيات غير المدوية في خلال الاربعية
الاشهر اذار ١٩٣٥ بين ابيات غير المدوية في نصف الثاني من سنة ١٩٣٥
وبحسب دعم هذا قسطنطين لند من الاول من اذار ١٩٣٥ .

١٠. اشقوق اني طلق عام نسبة المثوية الموضوعية في المادة ١٩ لاجل توزيع الارواح له فيه ويقتضيه ٣٠٠٠ درهم مائة للشهرين الذين انقضا قبل تأسيس الاحكام.

وما انه لا يمكن ان تهدد في الدورة لما به لاول قيمة المدفوعات وعلى
الحساب المخصوص عام في المادة اشترين فان تاديب غير راحة وان يمكن
المصلحة اي تعود في لاول من لاراج صافية بحسب دفع لها في حلال
حسب عشر يوم من تاريخ تسليم حساب الاستمرار ثم عن سنة ١٩٣٥

باب الرابع في ذكره

المادة الثالثة - منع سائر حركات منع وتامم ان المحدث بموجب
دور الشروط هذا وعوجب منحه تحت شروط اتيه.

بمعدن ای حنة ندرس 'مربعه' التي عينها مجلس الصالح المشتركة وفقاً

أقراد المفوض السامي رقم ٢٧٥، مؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٤ ل
تدرس الاقتراحات المقدمه .

وعلى كل صاحب اقتراح في بيروت :

١- شهادة الجنسية وعند الاصله منه لاورق لمذكورة في المادة
الثانية والثلاثين الآتية :

٢- شهادة من دائرة المالية في الدولة يثبته بمحل عمله مثب بموجها
انه تعاطى مهنة صناعة السبع مدلات سنوات على الأقل .

٣- شهادته ثبت دفعه قومه التأمين او لكتاله المرفوع المخصوص عليها
في المادة الثانية والثلاثين ساليه

٤- اقتراحاً يبيده به در صوح دون قيد ولا شرط ل جميع احكام
دفتر الشروط هذا وامامه مع سيرة به تمنع سيرة ودقق فيها .

اما هذا الاقتراح فيجب ان يكتب على ورده مطبوعه تعطيها المفوضية
املاً حصيصاً لهذه المدة والا سيرة مؤراً

ويجب ان تصدق بسطة دب شتار على صحة امضاه صاحب الاقتراح
والا اعتبر اقتراحه لمؤراً بصاً

يجب ان يحرر جميع الاوراق في اللغة العربية او بالترجمة
العربية ، حتى اذا كانت بحرفة بالبريد صحت ، ترجمه مصدقه .

توضع هذه الاوراق ضمن علوف يحكمه صاحب الاقتراح بالشمع ويضع
عليه بصورة واضحة عبارة : " اقتراح لاجل احكام " مع و دة

تسلم هذه العلوف المختومة اني مستشار المفوضية حسب الاشتراطات

ورئيس لجنة الدروس في ١٩ شباط ١٩٣٥ الساعة العاشرة صباحاً على قصى
مدال ومطى ٢ وصل

ملاحظات على عمل السلطة البريد فيجب ان تكون مضمونة وان
تصل المستر المشر في شهر السنة المحددين في الفقرة السابقة .
تتبع ملاحظات لمحتوية على لافرحات في الدروس الساعة المتقدمة كرها
في حصة عامة تمقدها في دروس في مكتب مستر المفوضة لعداالشؤون
المالية في دار المفوضية في بيروت .

المادة الحادية والثلاثون - ان تذكر ميسر لموض السامي في جلسة
مقدمه مجلس مدبر مشر كما وذلك حد عن قائمة المقترحين الذين تكون
عنه دروس وقد مرت بهم مضمين الشوط في يوم صم الباب الرابع من
دور الشوط هذا .

ان سترهم وحب ان زها لعمه في دانه بحسب افضلية كل منها ثم
انهم الى دانه عند انهم حسر

تؤخذ من الاعتار الضمانات التي قدمها كل من المقترحين ، ولا سيما
. يصدق منها ما قدره المالي ، واهليته على القيام بالعمل ، واختباره ايها ، وحسن
سمعه وبالتالي كل الضمانات الادبية في تؤهله لتتبع الحقوق والسلطات التي
سيعطى له ، وحب الاتفاق .

ويحفظ المقروض السامي اسمه بحق عدم قول اي اقتراح كان من
الاقتراحات امده .

لهمه ثمة والثلاثون - يح على كل معرج ان يبرز شهادة جسيبة

تعطيه بها السلطة ذات الشأن . و إذا شارك عدة شخص في اقتراح واحد
فيجب على كل واحد منهم ان يرد الشهادة لموه عنها .
اما اذا كان الاقتراح مقدياً من شركة فعليها ان تعزم الى شهادة الحسية
الاوراق الآتية :

- ١ - شركة مفصلة لادايه و سوربة :
 - ١ - ادر سوم او قرار اعاضي سائيف اشركه
 - ٢ - نص قانون الاساسي بحد فيره .
 - ٣ - قائمة باسماء اعضاء مجلس لاداره .
 - ٤ - التفويضات المعطاة للوكيل الذي عهد اليه بتدبير الشركة .
- ويجب التوقيع على هذه الاوراق من السلطات لمحبة ذات الشأن .
واذا كانت محررة باللغة العربية فيجب ان تعظم اليها ترجمة فرنسية مصدقة .
- ب - شركة لادايه و سوربة مؤلفة من شخاص معينين .
- عقد اشركه وعقد لاقضاء المستندات في عمل موجهها هـد العقد
بمديلا قانوناً . مصدقه جسيم من السلطات لمحبة ذات الشأن . و اذا كانت
هذه النصوص محررة باللغة العربية فتعظم اليها ترجمة فرنسية مصدقة
- ج - شركات حصة سواء كانت شركات اشخاص ام شركات وساميل :
- ١ - نص النظام الاساسي و عقد التأسيس لاشركه بحد فيره .
 - ٢ - قائمة باسماء اعضاء مجلس لاداره .
 - ٣ - التفويضات المعطاة للوكيل الذي عهد اليه بتدبير الشركة .
- وهذه الاوراق يجب ان تشهد بحسب السلطة ذات الشأن في السداد

التي تكون وصفت فيها ومن تصدق عليها يرجع انفصليه والمحلية في الدول
المشمولة بالائتدب . راد كانت هذه الأوراق موضوعة لطفه احدة فيجب ان
تضم اليها ترجمة عرسوية مصدقة من اسلطات نخاية ذات الشأن .

اما اشركات مملكة مسجلة في مصدرة حمية الملكية C.I.A.A في
المعوصية السبعون على تصدق على لاوراق الذكوة آخامن قبل مدير
هذه المصلحة . ويجب الصاق الطوايع لقانونية على الاوراق لمصلحة .

المادة ثالثة وثلاثون - يدفع عن الالتزام تأمين قدره مئة الف ليرة
لساية سورة يمكن ان يكون اما نقداً وما كلفة مصروفه .

فاد كان قد يجب ابدعه في نوبت لاسلازم مصرف سوريا ولبنان
الكبير حث يدون في حساب خريبه المصداق المشر كة .

اما ان كان كلفة مصدرة ولا يصل زاد كلفة على من مصارف مصت
عليها خمس سنوات على لافل وهي اشركات مملكة . ولها اما مركز واحد
واما فرع واحد على الاقل في الاراضي المشمولة بالائتدب ويسبق رأسها
المندوع فعلا لجمعية الف ليرة لساية سورة لومما يعادل هذا المبلغ .

تصاد مئة الف ليرة في حلال مهلة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ فرض
العلاقات الى المخرجين الذين رخص فتح حسابهم ما تأمين احتكر فيحفظ
به ويخصص كهيئة السعيد امكان دفعه شروط ولا يعاد الى المحتكر الا بعد ان
يتثبت ان ما ادله من لا يمول في سبيل تاسيس قد بلغ مئة الف ليرة
لساية سورة

المادة رابعة وثلاثون - يحصر بحق لا كساب في رأسمال الشركة

المنفعة المؤلفة وفقاً للعادة الخدية عشرة - حصة على الوجه الآتية .

٦٠ في المئة من ربحين لشركاء في صاحب مصنع البغ والتدك التي تكون قائمة في اراضي الدول - ارباح اول كانون الثاني ١٩٣٥

١٠ في المئة من الربحات المتقدمة ذكره الى رعايا هذه الدول بطريق الاكتاب العام .

٣٠ في المئة المحنكر .

واد وجد عند قول لا اكتب ان الحصة المخصصة لاصحاب المصانع لم تنط بتامها فيضم الفرق الذي الى اشره في المئة المخصصة لرعايا الدول .

اما اذا زاد مجموع اكتاب اصحاب المصانع عن - ثلث في المئة المخصصة لهم فتوزع بينهم تلك الحصص على الوجه الآتي

١ - تمحدد حصص كل صاحب مصنع من اصل الستين في المئة المتقدمة ذكرها بنسبة ما اشتراه من ابدول في حلال مدة مبرورة بين اول تموز ١٩٣٣ و ٣٠ حزيران ١٩٣٤

٢ - ان لاصكتات في وري حصص محددة على لوجه الآف المذكور تكون دى مهاتبي على - هـ .

٣ - على لاكتات - فيه نسبة حصص أصحاب في ستين مائة .

اما الرصيد الحاصل من اكتابات اصحاب مصنع في تكون دون الحصص المخصصة لهم فتوزع - لاكتات المذكورة في الفقرة الثالثة بنسبة الارقم ايبه في الفقرة الاولى الآتية لذكر حصص حدود الاكتات .

٤- وإذا بقي ثمة رصيد آخر يجب أن يذهب إلى العشرة في المئة المخصصة للجمهور .
وإذا لم تعط كل الحصة المخصصة للجمهور فيضاف الرصيد المتبقي إلى
الثلاثين في المئة المخصصة للمحضر .

إن المعاملات المتعلقة بامسار الأسهم وتوزيعها وفقاً للأحكام المتقدمة
ذكره يجب أن تعرض على رئيس اللجنة لمدونة كي يوافق عليها .
ويحق لأصحاب المصالح أن يقدموا مذكراتهم إلى الأسهم المخصصة لهم بالديون التي
ستكون لهم على إدارة الاحتكار لقرائنها أدواتهم وموجوداتهم .

المادة الخامسة والثلاثون - إذا لم يوفق الأمر في خلال مهلة أربعة أشهر
إلى تأسيس شركة العملة المخصوصة في المادة ١١ . أو إذا لم يتمكن من
تنظيم الاحتكار وفقاً لأحكام دفتر الشروط في خلال ستة أشهر من تاريخ
تاريخ أول آذار ١٩٣٥ . أو سقط من حقوقه ونصحه ببيع كاشين ملكا للدول .
ويفصل فيما ذاكات شركة العملة وإدارة الاحتكار وقد تم تنظيمها
وقد قاله بونام لا بوسطه لتحكيم المخصوصة على في مادة السادسة والثلاثين الآتية .
المادة الخامسة - القضايا

المادة السادسة والثلاثون - كل خلاف أو راع أو تفسير للنصوص
يفصل فيه بتقاضي أحكام المادة الرابعة من مقرر المخصوصة لسامي رقم ١٦ / ٤٨
تاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ أحكام المادة السادسة والعشرين من دفتر الشروط هذا .
على أنه يمكن الاعتداء إلى التحكيم في حالة إعادة النظر في اتفاق
الاحتكار أو في حالة المادة ٤٠ .

وتفصل بالأمر بصورة نهائية لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء يبين كل من

المفوض السامي والمختكر ليس مهم ويكون حاسم اعضاؤها كبر قاض من
قضاة المحاكم الاجنبية في بيروت .

المادة السابعة والثلاثون - يمكن للجنة التحكيم المؤلفة وفقاً لاحكام
المادة السابقة ان تقضى بالنقض لاعتقائه على طلب المفوض السامي :

١ - في حالة عدم انتظام الشركة الممثلة او الاحتكار كما هو مبين في
المادة الخامسة والثلاثين .

ب - اذا امتنع المحكر عن اداء قسطين متواليين من الاقساط التي
يجب دفعها الى الدول كل ثلاثة شهر من اصل حصتها في الادماح الصافية .

ج - اذا عرضت على المختكر في حلال سبيل وفقاً لاحكام المادة السادسة
والعشرين ست غرامات نقدية من اصل اعمال ترى اللجنة انتعكسية اذا
كانت على جانب من الخطورة يستوجب لالغاء .

د - اذا ترك المختكر استثمار الاحتكار .

وفي حالة الالغاء تؤخذ من موقوفات الشركة مادي ذي بدء المبالغ
التي قد تكون متروكة على المختكر الى الدول . ثم يجري التصفية وفقاً للشروط
المنصوص عليها في المادة ثالثة والعشرين لاجل الاستعادة مع استثناء وجوب
دفع التمويل المذكور في المادة نفسها .

المادة الثامنة والثلاثون - يعنى الاعاق الذي سيتمقد مع المختكر من
رسوم الطويع ويوقع على نسخ صايد منه .

المفوض السامي

بيروت في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥

الامضاء : د. دو مارثيل

تعيين صاحب احتكار التبغ

قرار رقم ٣٨ - ل. ر.

صادر في ١٩ شباط ١٩٣٥

نتوبن صاحب احتكار التبغ والتبناك

ان المعروض السامي للجمهورية الفرنسية.

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ ت ٢ سنة

٩٢٠ و ١٦٠ تموز ٩٣٣

وبناء على قرار المعروض السامي عدد ٢٧٥ / ل. ر. الصادر في ٢٧ ت ٢

سنة ٩٣٤

وبناء على قرار المعروض السامي عدد ١٦ / ل. ر. تاريخ ٣٠ ك ٢ سنة ٩٣٥

وعلى دفتر الشروط الملحق به.

وبناء على عصر لائحة المنشأ بموجب المادة ٣٠ من دفتر الشروط

المذكور في اجتماع مجلس لمصالح المشتركة.

قرر مايلي:

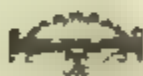
المادة الاولى - عين صاحباً لاحتكار التبغ والتبناك في سورية ولبنان

المجموع المؤلف من:

١ - شركة التبغ اللبنانية السورية.

- ٢ - السيد عثمان شرايقي في دمشق .
 - ٣ - السادة حنا قاصوف واخوانه في بيروت .
 - ٤ - السادة س. صوايا واخوانه في بيروت .
 - ٥ - السيد منيب السكري في دمشق .
- المادة الثانية - امين السر العام مكافئ تنفيذ هذا القرار .
بيروت في ١٩ شباط ١٩٣٥

المفوض السامي
الامضاء : د. دي مارتييل



تعديل المادة ٧٣ من القرار عدد ١٦ - L.R.

قرار عدد ١٣٦ - ل.ر.

صادر في ١٤ حزيران ١٩٣٥

بتعديل المادة ٧٣ من القرار عدد ١٦ - ل.ر. الصادر في ٣٠

كانون الثاني ١٩٣٥ بشأن احتكار التبغ والتبغ

ان المفوض السامي للجمهورية مرسومة.

بإيه على مرسومي رئيس الجمهورية مرسومة لصادرين في ٢٣ ت ٢ سنة

١٩٢٠ و ١٦ توز ١٩٣٣

وبإيه على القرار عدد ١٦ - ل.ر. الصادر في ٣٠ ك ٢ سنة ١٩٣٥ .

فرد مايلي :

المادة الاولى - عدلت على اموره لتالية المادة ٧٣ من اقرار عدد

١٦/ل.ر. الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥ بشأن احتكار التبغ والتبغ .

المادة ٧٣ - بحسب الظرفي دماوى تهريب دون طاء وتقديمها على

القضايا الاخرى .

بحسب في كل الاحوال ان يفرد نه الاحكام سبداً وقتاً رغم الاعتراض

والاستئناف . غير نه يجوز المحكوم عليه به على تمهيد كقبيل ودر على الدفع

يقبله اقمامي ان طلب تأجيل كل فيند وبتجايب في الاعتراض او
الاستئناف الذي قدمه .

المادة الثانية — امين السر العام في المعوضيه العليا مكلف بتسعيد هذا
القرار .

بيروت في ١٤ حزيران ١٩٣٥

المفوض السامي

لامضاء : د. دي مارنيل



وضع ضريبة على الكبريت والقذاحات

مرسوم استراعى رقم (١)

يتعلق بمرض ضريبة على الكبريت والقذاحات

ان رئيس الجمهورية السورية .

سـه على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

وبناء على قرار الموضع السامي المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ رقم

ل. د. ١٧٦ المتضمن تنظيم ممارسة السلطة التشريعية مؤقتاً في الدولة السورية.

وساه على مداكرة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢١/١٩٣٣

برسم ما يلي :

الفصل الاول

(احكام عمومية)

المادة الاولى - يمرض على الكبريت والقذاحات رسم يستوفي عنها

كما يلي :

اولاً - عن الكبريت المصاقل طابع او قطعة بدوول على كل عبوة

او غلاف .

ثانياً - عن القذاحات ببصها .

يلصق الطام او قطعة البندول على العدة او العلاف لمداً محكماً بحيث يستعمل فتحها دون تخرقها تماماً .

المادة الثمانية — تتولى مصلحة الجمر كتحصيل هذه الرسوم الخشب الحربية السورية عند استيراد البصاعة وتتولى دائرة البندول تحصيلها في سوري ذلك من الخاسبات . وقد جعلت الرسوم كما يلي .

اولاً — الكبريت المصنوع من الخشب والموصوع في علب وغلافات من الخشب او الكرتون حادة سمياً اكثر من ٤٠ حتى ٦٠ عوداً طول العود ٤٠ . ميطراً او ما فوق .

من كل علة ٦٠ / غرش سوري لبناني

ثانياً — لكبريت المصنوع من الخشب والموصوع في علب او غلافات من الخشب او الكرتون حاوية عدداً من لبدن يراوح بين ٤٠ و ٦٠ عوداً طول العود اقل من ٤٠ ميطراً

من كل علة ٤٠ / غرش سوري لبناني

ثالثاً — الكبريت المصنوع من الخشب والموصوع في علب او غلافات من الخشب او الكرتون غير حاوية اكثر من ٢٥ عوداً

من كل علة ٢٥ / غرش سوري لبناني

رابعاً — الكبريت المصنوع من الخشب والموصوع في علب تحوي سمياً على اكثر من ٦٠ عوداً طول العود ٤٠ ميطراً وما فوق

عن كل ١٠٠ عود او جزءه من ثلثه عود ١٠ / ١ غرش سوري لبناني .

المعدة لصنع الكبريت الا بعد الاستحصل على الرخصة ويشترط ان تكون هذه البضاعة مرسلة الى مصانع محلية حشرة على الاجارة القانونية .
وترسل البضاعة من الجمر الى المصنع الذي استوردها بموجب عهد تأميني تعطيه مصلحة الجمارك ثم تعطى دائرة المالية في المكان الذي ارسلت اليه البضاعة شهادة اراء هي محضر يوقعه اثنان من مأموريها ويشهدان فيه ان البضاعة دخلت المصنع . اما الرسم المخصوص عليه في هذا المرسوم الاشتراعي فيجب حين يخرج المصنع البضاعة حاضرة وموضوعة في علب او علاقات على الشكل المذكور في المادة الثانية .

المادة السادسة - تنولى مصلحة الجمارك الصاق طواع او قطع البندول على العلب او العلاقات ووضع البصمة على القداحات حين استيراد البضاعة وتنولى دائرة البندول منها في سوى ذلك من المسبات .

ويجب ان تلتصق قطع البندول على العلب او غلافات الكبريت وان توضع البصمة على القداحات قبل خروجها بصورة نهائية من الجمر او من المصانع الا في الظروف المخصوص علم في لمادتين ٢٣ و ١٦ (فقرة الثانية) .

المادة السابعة - لا يجوز - الا في الظروف العارضة - اتلاف العبدان المعدة لصنع الكبريت . او الكبريت غير الملتصق به البندول او قداحات غير المصومة الا بعد الاستحصل على اجازة خاصة ويجب ان يتم الاتلاف تحت اشراف مأمورين من دائرة المالية يطمأن به محصراً .

واذا تم الاتلاف بصورة عارضة قبل تسديد الرسوم الواجبة فعلى اصحاب البضاعة ان يقدموا بيانها مفصلاً بالامر الى مأمور المالية المحلي قبل

قصد ٢٤ - ٢٥ على خلاف وجهی و در محله موحراً هم رفع القصبه
 قبل قصد ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢

الفصل الثاني

في كبريت و اعدادات

باده شده و لا يجوز تداولي مائة الكبريت او اعدادات الا بعد
 الاستحصل على وجهه يعني بوجه مرسوم و صاحب لرحمة فحسب في
 وفق رسمه و ان كان في مكان حال بعد العمل مستغلاً عن
 غيره من ... كونه مسموماً في ... لا يظلم لانه محله اياه
 بالوضع ... صحيحه ...

و اما ... كبريت و محلات ... كودة في ...
 و اما ... و اما ... في مرقبه ...

باده شده و ... كبريت و اعدادات رسمه سوياً قدره
 (٥٠) ... و هد رسمه و حب لاداع عن ... نكامها من
 دل كانون ... لادن ... و مع المصم.

و رخصه ... في ... و حله دون ان يكون مصطراً
 الى ...

باده شده ... كبريت ... على عاب او علاقت
 الكبريت ... صاحب المصم و غيره
 و مع ... و ... و ...
 و لا يجوز ان يكون حب و علاقت من غير الاشكال امين في مقرة

الأولى وما يليها حتى الفقرة السادسة من المادة (١٠) وهي الفقرة السادسة).
المادة لثمة عشرة - لاجور الاخر : بيع الصوع وفتح السدول
والصيات مرة ثانه .

الفصل الثالث

في اختياره كبره و مدح و لا عار

المادة ثالثة عشره - لا يجوز ذى كان - بسورد وان سمع باسمه
كبرياء وقد حلت لامد لاسمح على اخصه بخدي وال كابون
الثاني من كل سنة اعده رسم سوي لالعاق له سوء من عتبت وودره
عشر ليرات اسانية سوربة . ويمكن - بالاربعه بدصورة لا يد
المصنوعات الاجنبية ويبيعها بالجملة مع المصنوعات محله .

المادة الرابعة عشر - يجب ان تكون مستودعات مخبر الكبريت
واقعا تحت ومستودعات لسوردين وغير الخلة معه حصصا هذه حصة
دون سور ١٥٠ ويجب ان يوفى جميع اية دور مخبر سور في المخازن
في الاحازة وان تكون مستوفى شريطة ان يخصص لأحد هذه الحصة
بالمؤسسات الخطرة وغير المحددة بمرجعه

المادة الخامسة عشرة - ن ح د كبريت موضوع في سب و
علاقات أصقت عي لطوع وضع مدرج معوض عي في م م ايه
ويبع نقداحت بالفرق ح لا يخي وه م م ح م

بیدان بیع ، عرق غصود علی منہج ، ۔ دین تحریرہ سملہ ۔

الفصل الرابع

في الترازيت و التصدير

المادة السادسة عشرة — عند مرور كريت غير ملصق عليه بدربول او غير موضوع في علب او قداحات غير مبطومة بطريق الترازيت او عند تصديرها او اعادة تصديرها يجب على صاحبها — فضلا عن قيامهم بالمعاملات الحركية — ان يأخذوا عهداً تأمياً موصلاً تعطيه دائرة المالية عند التصدير ومصلحه الجمر ك عند مرور البضاعة بالترازيت او عند اعادة تصديرها ، ثم تعطى مصلحة الجمر ك شهادة اراء بعد ان تشهد مرور البضاعة الى الخارج وبعد ان يأتي صاحبها حتى عند التصدير بشهادة يثبت فيها جمر ك المكان التي ارسلت اليه البضاعة انها اعدت للاستهلاك فيه والمهلة المعلقة للاستعمال على شهادة الجمر ك الاخير سنة تهر تبدي من يوم تسجيل بيان التصدير .

الفصل الخامس

في اصول المعاملات

المادة السابعة عشرة — يلاحق مرتكبو المخالفات ماء على طلب ادارة لمايه او اليانة العامة وفقاً لاصول التهمة في ملاحقة الجنتج العادية الا اذا نص هذا المرسوم لاشتراعي على خلاف ذلك .

المادة الثامنة عشرة — ان لضابطه القضائية ورجال الدرك ورجال القوة العامة ومأموري الجمر ك ولمايه ومأموري الدحوليه المحلفين مكلفون بضبط المخالفات وحجز المهرات .

المادة التاسعة عشرة — يقوم ايمان الذين يعصبطون احدى المعاملات بالحجر

اللازم ثم يظهرون محضر يرسلون نسخته الاصلية - التي يجب العمل بها الى ان يثبت عكسها - الى القاضي الذي سيحاكم التهم ويرسلون نسخة اخرى الى دائرة المالية المختصة .

المادة العشرون - كل شخص يقض عليه وهو ملتصق بالجرم الشهود يسوقه مظلوم المحضر الى اقرب نقطة للدرك او الشرطة وبعد ان يجري معه تحقيق موجز يحال في خلال ٢٤ ساعة الى قاضي الصالح الذي يمكنه ان يحكم في القضية دون ان يهل التهم او ان يرسل اليه مذكرة جلب كما انه يمكنه ان يؤجل الدعوى لاجراء تحقيق اضافي . واذا لم يثبت الخلف ان له عمل اقامة معروف وكان يتعرض لمقوبة حسن فعل لقاضي ان يصدر بحقه مذكرة توقيف وان يحاكمه في ظرف ثلاثة ايام .

المادة الحادية والعشرون - يجب ان تظر محكمة المختصة في الدعوى في ظرف خمسة عشر يوماً . واذا كانت الخاتمة من نوع الحماية فيجب احالة التهم الى المحكمة المختصة .

المادة الثانية والعشرون - اذا حامت الشكات حول اي كائن من اصحاب المصانع او التجار او المستوردين او مائة المرق فيجوز للامور المالية ان يدخلوا مساكنهم شرط ان يرافقهم مختار المنطقة .

المادة الثالثة والعشرون - يعاقب كل من يخفي قداحة غير مبسوطة بفرامة عدوها خمس ليرات سورية لبيه علاوة عن رسم مطلوب غير ان اثبات الخاتمة لا يمكن ان يسترد وحده سبباً كافياً لتجري المازل والافراد .

اما المسافرين الذين يمرون مروراً في (ادول المشمولة بالانتداب) والذين

ليس لهم محل إقامة دائمة فمهم ومكبرهم الاحتفاظ بقداحه واحمدته دون ان يؤدوا عنها الرسم شرط ان تكون في جهازهم حين دخولهم البلاد وشرط ان تكون معدة لاستعمالهم الخاص.

المادة اربعة والعشرون - وبكل من يخالف احكام المادة ١١ انقراة
قدوره ٢٥ ليرة سودية ا. ب. .

الهدف خامسه و اعشاريون - تمرين عرصة قدرها ١٠٠ ايرة موزونة
لدينا :

اولاً - على المصالح ونحوه لجنة و مصدرين لادرس بتواطون مع الحكومة
والقضايا بالمرق .

ثانياً - على الذين يترصون لموضيع مكاهين ملاحقة الجاهلوت بشاه
قيامهم بوضع شعرة .

ثالثاً - على الذين يخافون لأحكام خاصة بإدارة المصانع أو مستودعات الكهرباء والتعدادات والكمية استنبرها .

المادة السادسة وعشرون - وبكل من يتقاضى ضامه ككرت
والقذاحات أو أي مادة دور حصوله على الرخصة بغرامة قدرها ٢٥٠ ليرة
سورية لشأيه والسجن ٨ أو ثلاثة أشهر .

المادة رابعة - يشترط من يسلم لطوايع او قطع لدول
او لبعثات مرسلة في هذه المدة ان يرسم المذكور عليها.
المادة خامسة والعشرون - ان جميع صحائف غير المذكورة في غير هذا
المكان من هذه المرسلة الاشرعي وجميع الاعمال او المحاولات الرامية الى

المادة الثامنة والعشرون ان جميع مكائن غير المذكورة في غير هذا
المكان من هذا النوع الاشرعي وجميع الاعمال او المحاولات الرامية الى

المخلص من تسمية رسوم مصورة عن الكبريت و القذاحات المستوحاة
بصورة عامة حجب البعد و مصدرة و دابة عرمة و اوى ضمني فيهم .

المدة ثمانية والعشرون علاوه على مقومات لمية في اداة الساقية
يعاقب بعض محالي احكام هذا لرسومه لافضاء بالمرات القدية والعقوبات
الهدنية التالية :

اولاً - يعاقب من يستعمل عن سرق علم و ناع و يحوز ان يبيع قطع
المدول او طومع و اعينات له مهاب ولا يالسجن من ١٥ يوماً الى شهرين
ومع رامة تتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ ليرة - سودية - .

ثانياً - يطبق على من ١٠٠ و ٢٠٠ و يحوز - بقصد و زور قطع
المدول و الاعينات وعلى الذين يملكون و يحوزون استعمالها عن ساق
علم لمدة ١٤٩ و ١٥٠ من قون خرو .

ثالثة ثلاثون - ان معدنه وسائل عمل و طومات والسبوت
والهواجر الخ ... و الصانع التي تصنع لاجه . هرب و حة في حالة
مخالفة احكام هذا مرسوم لا شرعي ولا يمكن في مثل هذه الاحول
الاختصاص باجل و محس به .

اربعة اربعة و ثلاثون - ان مروب و معدن التي يحكم بها
مستاداً الى احكام هذا مرسوم الاشرافي في تدرجه الاوى صعه تنويص
مدني للحكومة و في تدرجه ٢٠٠ ط صعه مدفوعة و محس و انص من
و اتكافل على مرتكبي مخالفة لاصيين و على شركائهم على سحب اسبابات

او وسائل النقل سواء كانوا اصحاب البضائع المهربة او اصحاب وسائل النقل
او اصحاب البضائع التي استعملت لاحياء التهرب .

المادة الثانية والثلاثون — اذا تكررت المخالفة قبل انقضاء سنة على
ارتكاب المخالفة الاولى فيجب مضاعفة جميع العقوبات ما عدا العقوبات
البدنية والحكم اجارياً عند لزوم سحب الرخصة .

الفصل السادس

في التسوية

المادة الثالثة والثلاثون — يحق لادارة المالية ان تتساوى مع المخالف قبل
النطق بالحكم او بعده . وذلك بالاستماتة عن العقوبات القانونية بترامة
تختلف باختلاف الظروف التي حصلت فيها المصادرة وتدفع علاوة على مقدار
الرسوم المطلوبة .

وتى تمت التسوية ثلاثى الملاحقة الدية وملاحقة النيابة العامة شرط
ان لا يكون المخالف تستوجب عقوبة بدنية .

الفصل السابع

احكام مختلفة

المادة الرابعة والثلاثون — لا يمكن في اي حال من الاحوال ملاحقة
الحكومة لمطالبهم بتعويض ما يسبب احكام هذا المرسوم الاشتراعي .

المادة الخامسة والثلاثون — تطلق احكام هذا المرسوم الاشتراعي ابتداء
من اول كانون الثاني ١٩٣٤ على صناعة الكبريت والقذاحات وعلى المتاجرة بها
بالجملة وعلى استيرادها .

وتطبق ابتداء من ١٥ كانون الثاني ١٩٣٤ على ناعة المرق وعلى حاملي
القداحات من الافراد .

المادة السادسة والثلاثون - يذبح هذا المرسوم لاشتراعي وبلغ ان
يلزم لينفذ احكامه .

دمشق في ٩ رمضان ١٣٥٢ و ٢٦ كانون الاول ١٩٣٣

رئيس الجمهورية السورية

محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء

حفي العظم

ورر المأله

شاكر سميت الشعماني

صدق ووجب القرار رقم ٢٢١ / ل.ر. سوريا

تاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٣٣

المفوض السامي

التوقيع : دي مارتيل



وضع رسوم على المشروبات الروحية

مرسوم استراعى رقم (٢)

يتعلق برسوم المشروبات الروحية

ان رئيس الجمهورية السورية .

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

وبناء على قرار المفوض السامي المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ ل.د.

١٧٦ المتضمن تنظيم ممارسة السلطة التشريعية مؤقتاً في الدولة السورية .

و... على مداكرة مجلس الوزراء بتاريخ ٢١-١٢-١٩٣٣

يرسم مايلي

المادة الاولى تمدل القاطنات من القوانين السارية على البيرة

والمسكرات والمشروبات الروحية والكحول .

المادة الثانية - جعل الرسم الداخلي الذي يستوفى عن المشروبات المذكورة

كما يلي :

غروش سورية ليرة

البيرة ١ عن كل لتر

التيذ ٢ عن كل لتر

العرق ٥ عن كل لتر

المشروبات الروحية (إيكور) وجميع السكرات على

اختلاف أنواعها (مادة المرق) ٢٠٪ عن كل لتر

وعن كل درجة مئوية

١٠٪ عن كل لتر

لكحول المئوية

وعن كل درجة مئوية

المادة الثالثة - تستوفي الرسم المذكور عن السكرات المستوردة وعن
السكرات التي صنعها مصنع اعمدة دون استثناء وفي الحالة الاولى تستوفي
الرسم لحساب الخزينة السورية مع الرسوم المحركة في آن واحد.

المادة الرابعة - لا يجوز نقل البيرة والبيرا والسكرات والمشروبات
الروحية والكحول مهما كان مصدرها وما لم تكن رسم التبريت لا بموجب
رخصة نقل يعطىها المحاسب ويدكر عليها اسم السكاك الذي ارسلت له البضاعة
والمكان الذي سترسل اليه والطريق التي سسلكها واذا لم يرفق البضاعة
بالرخصة المذكورة فتند مهربة.

لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يعطى هذه الرخص للبضائع يدفع
عنها الرسم الواجب حتى دون كات هذه البضاعة برسم التصدير لان الرسم
المدفوع لا يمكن ان يعدي مثل هذه الحالة الى المسح مصدر البضاعة الا بعد
ان يثبت تصديرها شرعا قانونيا.

المادة الخامسة - ان الرسم المذكور وهو رسم استهلاك بالرغم من

استيفائه عند استيراد البضاعة وعند صنعها

المادة السادسة - تطبيقا للمادة الواردة في المادة السابعة وعلى شرط ان

تكون ثمة معاملة ماثلة تعيد الحرس السورية في آخر كل ثلاثة شهر وبلاستناد
الى رخص الحق المخصوص عليها في المادة الرابعة الى حرية الدولة المشمولة
بالانتداب التي ستهلك فيها لضاعة الرسوم المستوفاة عنها عند استيرادها
او عند صدها .

المادة السادسة - لا يستوفى رسم عن الضائع المرسلة من احدى الدول
المشمولة بالانتداب الى الاراضي السورية الا اذا لم تكن مرفقة برخصة نقل .
المادة السابعة - تاعى كل الاحكام السابقة لاحكام هذا المرسوم الاشتراعي .
المادة الثامنة - تطبق هذا المرسوم لاشتراعي ابتداء من اول كانون
الثاني ١٩٣٤

المادة التاسعة - يداع هذا المرسوم الاشتراعي وبلغ لمن يلزم لتعيد
احكامه .

رئيس الجمهورية

محمد علي المايد

دمشق في ٢٦ كانون الاول ١٩٣٣

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

حقي العظم

وزير المالية

شاكر سميت "شمسي"

صدق بموجب القرار رقم ٢٢٢ - ل.ر. - سوريا ٢

المفوض السامي

التوقيع : دي مارنيل

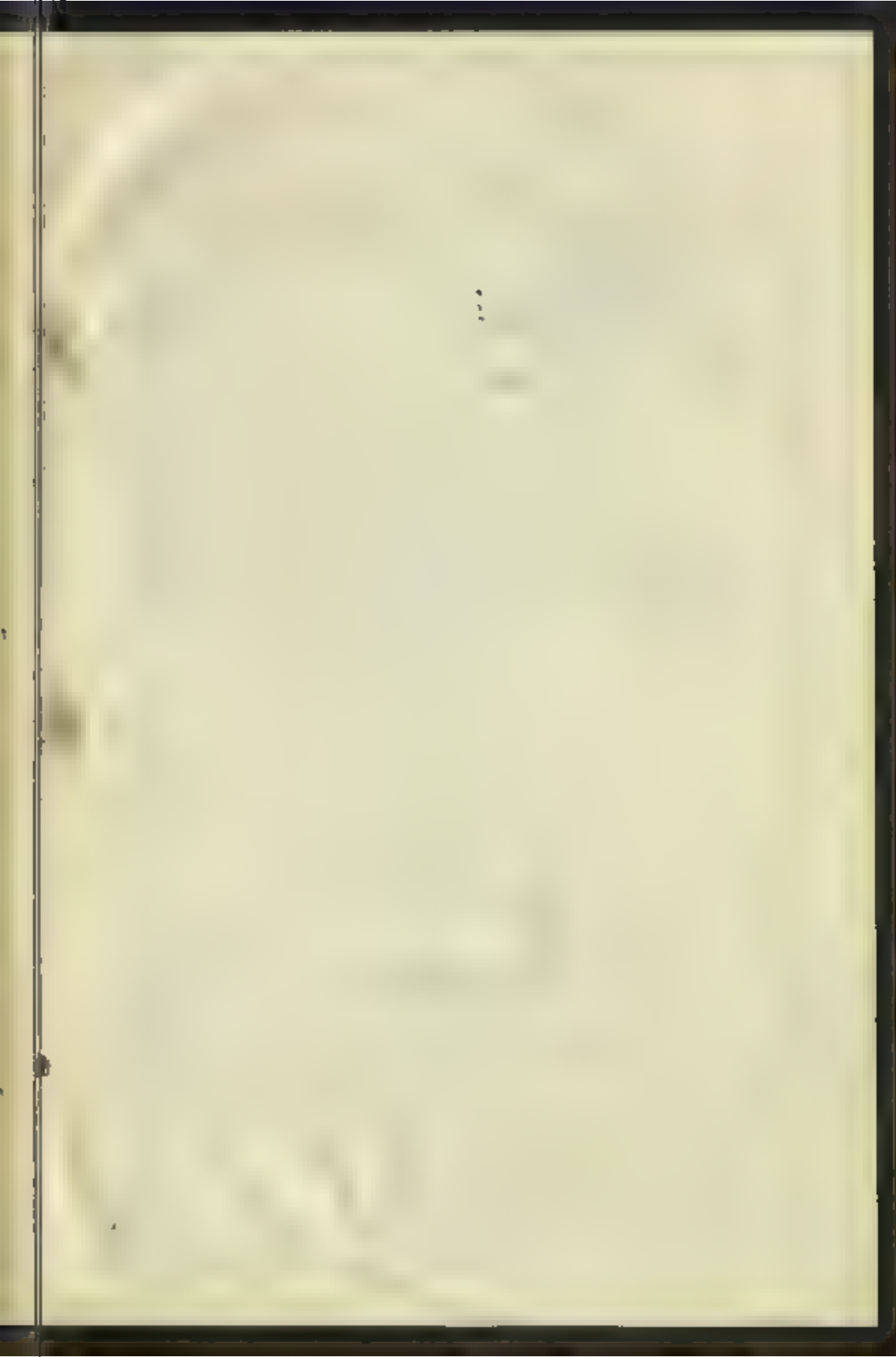
فهرست

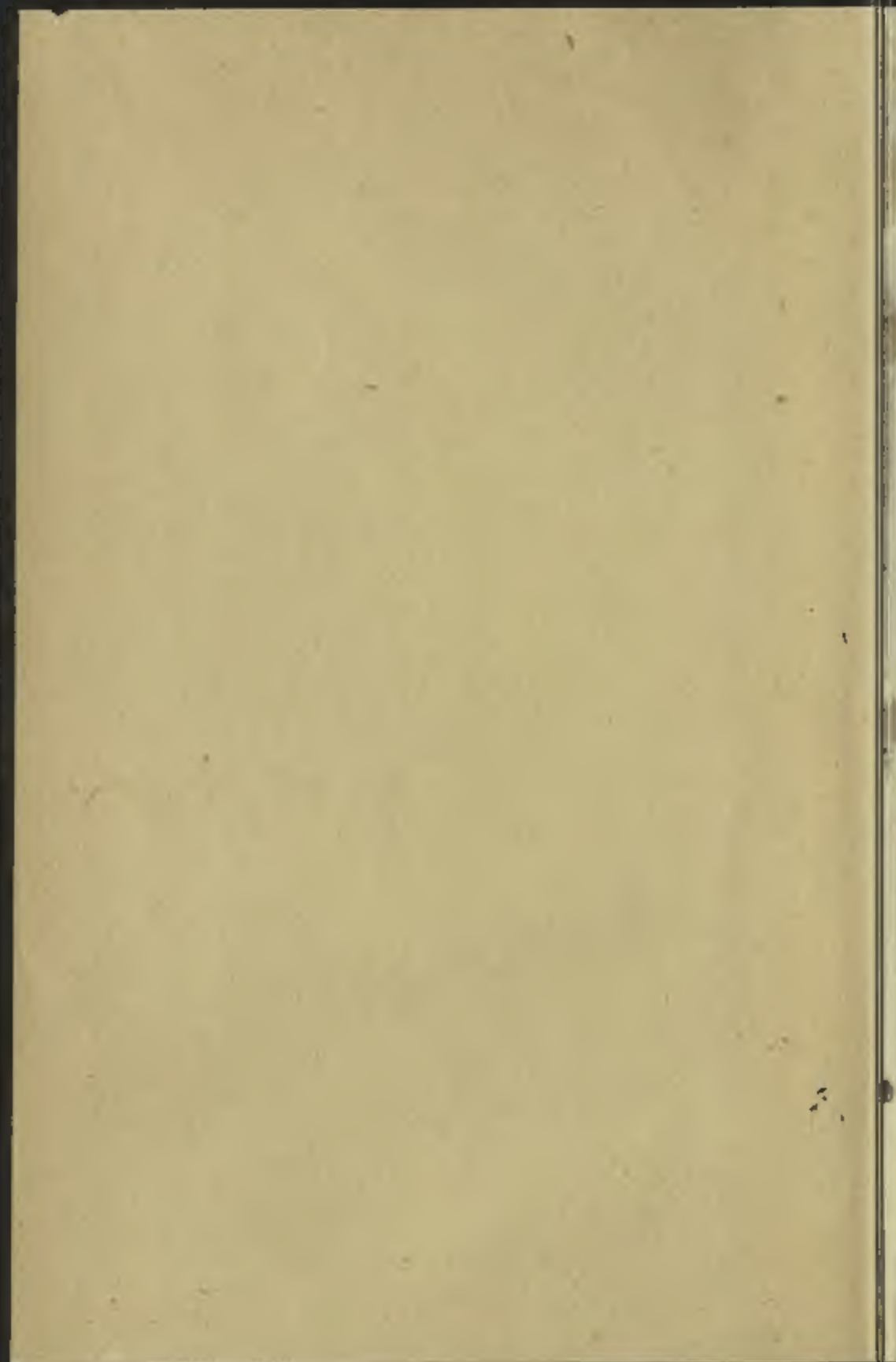
الجزء الثالث من قرارات المفوضين السامين

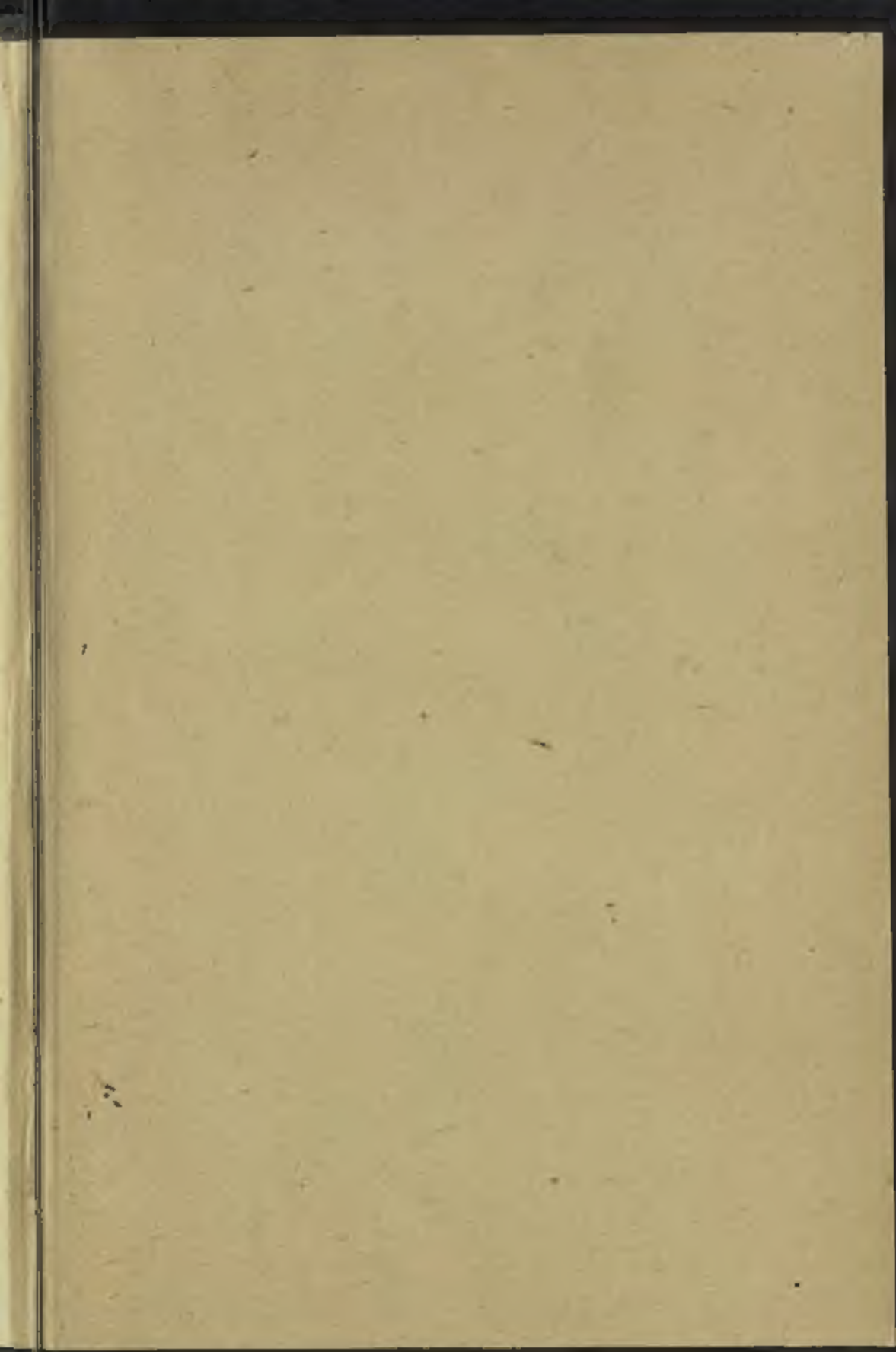
موضوعه	رقم قرار	صفحة
قواعد عامة تنظم سير العمل بالمركبات	١٥ ل. د.	١
الفصل الأول : احكام تطلق على جميع المركبات وحوانات الحر والحمل ١٠ ل. د.	١	١
الفصل الثاني : احكام خاصة تطلق على مركبات بحرها والحيوانات	١	١٦
الفصل الثالث : احكام خاصة تطلق على سيارات	١	١٨
الفصل الرابع : احكام خاصة تطلق على مركبات المسكونة او السيارات المخصصة للعمل بالبحر	١	٣٩
الفصل الخامس : احكام خاصة تطلق على مركبات	١	٤٣
الفصل السادس : احكام خاصة تطلق على مركبات والحيوانات غير المسكونة ولا المركوبة	١	٤٥
نظام تطبيق القرار ١٥ ل. د.	١	٥٦
الفصل الأول : احكام تطلق على مركبات وحيوانات الحر والحمل والمطارات	١	٥٧

صفحة	رقم القرار	موضوعه
٦٤	١٥ ل. د.	الفصل الثاني : احكام خاصة تطبق على المركبات التي يجرها المحوّلون
٦٤	•	الفصل الثالث : احكام خاصة تطبق على سيارات
٨٦	•	الفصل الرابع : احكام خاصة تطبق على المركبات الميكبونة او السيارات المخصصة للنقل بالاجرة
٨٩	•	الفصل الخامس : احكام خاصة تطبق على الدراجات
٩٠	•	الفصل السادس : اقامة الحد الأدنى للمحالقات حسن عرش، سوريا
٩٥	•	الفصل الثامن : احكام موقفة ومختلفة
١٢٠ مكررة	١٩٨ ل. د.	تعديل المادة ٥٦ من القرار عدد ١٥ ل. د.
•	•	مطابقة للمستند التشريعي تطبق القرار رقم ٩٨ والقرار رقم ٢٩٧
١٢٢	•	اصافة اتحاد افريقيا الجنوبية الى الاتفاقات الدولية
١٢٣	١١٢	نظام السير وحل مدّة دعوى
١٣٧ مكررة	٢٧٤	• • • • • طلب
١٣٨	٢٩٧ ل. د.	اصول محاكمات مخالفات نظام السير
١٦٤	٤٨ ل. د.	تعديل المادة ٣ من قرار ٢٩٧ ل. د.
١٥٥	مرسوم اشعاعي ٤٤	اسلام اسار و اعطاه السوفين اشمده
١٧٥	٤٧٥٩	وزارة الداخلية: اعتبار السيارة آلة جرمية وحجرها وعدم ردها إلا بقرار
١٧٦	مرسوم ١٢٠٩	عدم اعطاه خص موق جديدة
١٧٧	١٧٥ ل. د.	اختصاص تسجيل السيارات الجديدة بدراجة او لوحات بحل قديمة
١٨٥ مكررة	١٦٥ ل. د.	تعديل القرار رقم ١٧٥ ل. د.
١٨١	امر اداري ١٩٣	تأليف لجنة لفحص السيارات
١٨٤ مكررة	•	مخالقات سائقي سيارات النقل

موضوعه	رقم القرار	صفحة
قرار رقم ١٦ ل. ر.		
بشأن امتياز التبغ والتسك	١٦ ل. ر.	١٨٥
دفع شروط احتكار التبغ والتسك	١٦ ل. ر.	٢٢٣
تعيين صاحب احتكار التبغ	٣٨ ل. ر.	٢٥٠
معدل المادة ٧٣ من القرار عدد ١٦ - ل. ر.	١٣٦ ل. ر.	٢٥٧
وضع صريضة على الكسريت والفراغات	مرسوم اشراعي ١	٢٥٤
وضع رسوم على المشروبات الروحية	٢ ٥ ١	٢٦٦







349.562.Su96maA-v.3:c.1

جانا، محمد توفيق

[سوريا. قوانين. أنظمة. الخ.] مجموعة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000000

NOT TO CIRCULATE



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

